استراتيجية التنمية
الاجتماعية والاقتصادية





د. سعاد إبراهيم السلموني

استراتيجية التنمية
الاجتماعية والاقتصادية

استراتيجية التنمية
الاجتماعية والاقتصادية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2019/7/3970)

السلموني، سعاد إبراهيم
استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية/ سعاد إبراهيم السلموني-
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2019
(   ) ص.
ر. ا. : (2019/7/3970)
الواصفات: / علم الاجتماع الاقتصادي/ / المجتمعات/ / البلدان النامية/ / التنمية المستدامة/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

استراتيجية التنمية
الاجتماعية والاقتصادية

د. سعاد إبراهيم السلموني

الطبعة الأولى

2020 م

الفهـــرس

مقدمة

دراسات التنمية هي فرع متعدد التخصصات من العلوم الاجتماعية التي تتناول القضايا التي تهم البلدان النامية.وقد وضعت على مدى التاريخ تركيز خاص على القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومدى ملاءمتها لذلك قد يمتد إلى المجتمعات المحلية والمناطق خارج العالم النامي.

جمعية التنمية للدراسات تشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للبحث والدراسة في دراسات التنمية في المملكة المتحدة وايرلندا. مهمتها هي ربط وتشجيع العاملين على تطوير الأبحاث.

وتقدم دراسات التنمية على درجة الماجستير المتخصصة في عدد من الجامعات، وأقل شيوعا، على درجة البكالوريوس. وقد نمت شعبية باعتبارها موضوعا للدراسة منذ أوائل التسعينيات، وكانت تدرس على نطاق واسع، ومعظم الأبحاث في العالم الثالث وفي البلدان ذات التاريخ الاستعماري، مثل المملكة المتحدة، حيث نشأت دراسات التنمية. طلاب دراسات التنمية غالبا ما يختاروا وظائف في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة للاستشارات قطاع التنمية، ومراكز البحوث.

تخصصات دراسات التنمية

- مجال الدراسات
- علم السكان
- تطوير وسائل الاتصال
- نظرية التنمية
- الأمن البشري
- دراسات المرأة
- التركيبة السكانية
- دراسات الهجرة
- علم البيئة

- تربية
- السياسة الاجتماعية
- الصحة العامة
- هندسة

تاريخ

جزء كبير من سبب ظهور دراسات التنمية كفرع أكاديمي في النصف الثاني من القرن العشرين هو تزايد القلق حول التوقعات الاقتصادية للعالم الثالث بعد الاستعمار. في فترة ما بعد الحرب مباشرة، نشأت اقتصاديات التنمية، وهو فرع من علم الاقتصاد، من الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد الاستعماري. منذ 1960s، ورأى عدد متزايد من الاقتصاديين في مجال التنمية أن الاقتصاد وحده لا يمكن معالجة مثل هذه القضايا تماما مثل الفعالية السياسية، وتوفير التعليم. دراسات التنمية نشأت نتيجة لهذا، وتهدف في البداية إلى دمج الأفكار في السياسة والاقتصاد. منذ ذلك الحين، أصبح موضوعا متعدد التخصصات وبشكل متزايد، وتشمل مجموعة متنوعة من المجالات العلمية الاجتماعية.

يعتبر عادة عصر التطور الحديث قد بدأ مع خطاب التنصيب لهاري ترومان في عام 1949. في النقطة الرابعة من خطابه، مع الإشارة إلى أميركا اللاتينية والدول الفقيرة الأخرى، وقال انه "للمرة الأولى في التاريخ، تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة لتخفيف معاناة هؤلاء الناس. ولكن منذ ذلك الحين دراسات التنمية أصبح لها ايضااهتام في الدروس المستخلصة من تجارب التنمية في الماضي من الدول الغربية.

في الآونة الأخيرة، مع ظهور مصطلح الأمن البشري - منهج جدبد الهدف منه فهم ومعالجة التهديدات الأمنية العالمية- قد أدى إلى اعتراف متزايد للعلاقة بين الأمن والتنمية. الأمن الإنساني يجادل بأن عدم المساواة وانعدام الأمن في دولة واحدة أو منطقة تكون له عواقب بالنسبة للأمن العالمي، وأنه بالتالي من مصلحة جميع الدول التصدي لقضايا التنمية الأساسية. هذه العلاقة مع دراسات الأمن البشري ليست سوى مثال واحد على الطابع المتعدد التخصصات لدراسات التنمية.

الفصل الأول

التنمية الاجتماعية

الفصل الأول

التنمية الاجتماعية

مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الافراد مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى المعيشية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

1. التنمية الاجتماعية: هي عملية تغيير بنائي شامل ومخطط له ترمي الى تحقيق عدة اهدافه الارتقاء بمستوى الاقتصادي والاجتماعي
2. تحسين خصائص الافراد

التنمية هي عبارة عن حلقتين اساسيتين هما:

1. تغير الاوضاع القديمة (الهدم)
2. اقامة بناء الاجتماعي جديد يختلف عن بناء الاجتماعي القديم (بناء)

1. اهدافه تنمية الموارد البشرية
2. رفع مستوى المعيشي للافراد
3. ايجاد التوازن في التنمية بين عنصري التنمية: العنصر البشري والمادي
4. استخدام التتكنولوجيا الحديثة لتحقيق تنمية أفضل

1. مقوماته مستوى تخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي
2. الموارد البشرية والطبيعية والمالية
3. مستوى التعليم والتكنولوجيا
4. الاتزام بمبادئ العدل والمسواة
5. توفر المعلومات والبيانات الدقيقة

نظرية اعادة الهندسة الاجتماعية تعريف

اعادة بناء المجتمع والانسان في صورة تتلائم ومراحل التطور التي تخلوها المجتمعات الانسانية.

أهم الأفكار التي تعتمد عليها

1. الانسان
2. القدرة الانسانية
3. المصادر البشرية

واقع التنمية في مجتمع الامارات (الوحدة السابعة)

اولا: المهام التي تقوم به الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية

1. وضع التشريعات الهادفة الى تحقيق المساواة بين الافراد
2. زيادة خدمات التربوية والاجتماعية
3. نشر وسائل المواصلات والاتصالات السريعة وتحسين وسائل النقل
4. تطوير طرق الانتاج الزراعي والصناعي من اجل توفير الأمن الغذائي
5. ايجاد بيئة عمرانية جاذبة وملائمة للعيش
6. استحداث نظام تعليمي يتصف بالشمولية ويعتمد على افضل الخبرات المتاحة

ثانيا: مستويات الامن الاجتماعي الانسان والبيئة

1. استحداث وزارة جديدة تهتم بقضايا البيئة والمياه.
2. الاهتمام بمكافحة التصحر وزيادة الرقعة الزراعية.
3. وضع خطة وطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية.
4. زيادة برامج التوعية البيئية.
5. تنفيذ برامج وانشطة مشتركة مثل: ادماج القضايا البيئية في المناهج المدرسية ومشروع خفض نسبة الكبريت في الديزل.

القوى العاملة

1. اعداد المواطنين وتأهيلهم بالتعليم والتدريب.
2. تطوير التعليم وانشاء المؤسسات العلمية وتطوير آليات وتدريب الشباب لدخول السوق.

3. زيادة الاهتمام نحو دمج المرأة في سوق العمل

الخدمات الصحية

1. توسيع قاعدة الخدمات الصحية لتصل الى كافة المناطق
2. الاهتمام بتوفير الضمان الصحي الذي يوفر الرعاية الصحية لأفراد مجتمع الامارات
3. تقديم الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية بمستويات عالمية

الفصل الثاني

التنميــة والتخلــف

الفصل الثاني

التنميـــة والتخلـــف

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم كافة ضرورة وجود منهج للتخطيط المـستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وبفعل الزخم الاقتصادي وسـيطرة دول الغرب على الأسواق اكتـسبت مـسمى ""العـالم الأول""، أمـا شرق أوربـا فمـع منهجيتهـا نحـو التوجـه المركزي لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بالغأيات المهمة للمجتمـع فقـد اكتـسبت تـسمية "" العالم الثاني""، أما باقي الدول فقد أطلق عليها ""العالم النـامي"" أو ""العـالم الثالـث"" الـذي يكـون الـوطن العربي محور دراستنا جزءاً منه.

وبمرور الزمن وجدت الدول في العالمين الأول والثاني نفـسها في تقـدم مـستمر وتخـصص معـروف وإنتاج كبير فيما بدأت الرسمآلية بالنمو السريع وتجديد نفـسها بعـد أن أنجـزت المهـام العلميـة والفكريـة والتقنية الرأسمآلية حتى بلورت ما يُسمى الآن بــ(العولمـة) تحـت مـسميات كثـيرة منهـا الثـورة العلميـة، والعالم قرية صغيرة، وبناء منظومات عالميـة في الاتـصالات وغيرهـا، كـذلك حـدثت تحـولات كبـيرة في شرق أوربا، بينما بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم على أكتافها تحلم بالتنمية وهـذه هـي مشكلتنا الحقيقية، ليس بسبب المنظرين ولكن بسبب المنفذين والمتنفذين وهذا هو أيـضاً سـبب تقاطعنـا مع العالم الأول.

إن مفكـري العـالم الثالـث لعبـوا دوراً مهـما في التنبيـه لمـا حـولهم مـن مـشكلات اقتصادية واجتماعيـة وأبـرزوا في نـصائحهم انعكاسـات إلاثـار الـسلبية للتخلـف ومـا يعنيـه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومـة المؤسـسات الاجتماعيـة، وبينـوا في كثـير مـن كتابـاتهم المقارنـة الحقيقيـة بيـنهم وبـين الـدول المتقدمـة، كـما بينـوا طـرق الخـلاص مــن التخلــف أو تخفيــف آثــاره الاقتــصادية والاجتماعيــة، وفي الوقــت

نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

التنمية الاقتصادية: ECONOMIC DEVELOPMENT

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بدأية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل وإلاستمرار بها وهو: (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب).(*)

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عآلية من التنسيق في عملية اتخإذ القرارات الاقتصادية.(*)

(*) ميشيل توادور/التنمية الاقتصادية/ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ للنشر/السعودية 2006):ص

(*) المصدر السابق: ص40.

وفي ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغيرات والتحولات انعكاسات أيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية ومنها الدول العربية إلامر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من إلأيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير.

لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

مفاهيم أخرى للتنمية:

- إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) إلاستإذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نامٍ – مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية). (*)

(*) د.محمد نبيل جامع/التنمية في خدمة الأمن القومي/منشأة المعارف المصرية2000الصفحة49

- يُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الإمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث.(**)

محاور اقتصاديات التنمية:

Axes development economics

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الاسئلة النظرية التي يتم تدأولها من خلال دراسة هذا البحث، والذي سنجد الاجابات من خلال فصول هذا البحث ومن تلك المحاور:

1- إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي.

2- إن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.

3- هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟

4- إلى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية.

5- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.

6- من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.

7- ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.

(**) ميشيل توادور/ التنمية الاقتصادية/ ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ/السعودية2006:ص 59.

8- البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.

9- البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.

10-إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

11- التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية ومجموعة الشركات الستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.

12-أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.

13- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.

14- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

15- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.

16- إن إردة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعأوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.

17- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد إلاطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

18- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية البينية وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها.

إن إلاجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان العربية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية:

The impact of social systems in the development process

إن النظم الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية يجب النظر إليها من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً من خلال التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافية ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية. (*)

وعلى حد تعبير المفكر الآندنوسي (سويرجايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: (إن نظرة للخلف عبر عدة سنين، فإنه يتضح لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ومع توافر المهارات ورؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقوية القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنمية). (**)

(*) ميشيل توادور/ مصدر سابق: ص 48

(**) المصدر السابق /ص 49

أهمية التنمية الاقتصادية: The importance of economic development

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

1- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة.

7- تحقيق الأمن القومي.

متطلبات التنمية الاقتصادية: The requirements of economic development

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن والاستقرار.

6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو ((التخطيط)) لذا سنقوم بشرح بعض النظريات الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان العربية.

عمليــة التخطيـط: The planning process

هناك الكثـير مـن أسـاليب التخطـيط لعمليـة التنميـة وهنـاك مـشتركات كثـيرة في عمليـة التخطيط في البلدان الناميــة، إلا أننا وجـدنا أن Tony Kiuick قـد وضـع النقـاط التـي تتميـز بهـا عملية التخطيط:

1- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريـف التخطـيط للأهـداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

2- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهـداف التـي يـتم ترجمتهـا في شـكل مجموعة من الأهداف المحددة.

3- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزيـاً ويـتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكـون هنـاك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.

4- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.

5- لضمان الأمثلية والاتساق تـستخدم الخطـة نموذجـاً للاقتـصاد الكـلي بقـصد دعـم الإسـقاطات التـي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.

6- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مـثلاً، ويـتم التعبـير المـادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مـدى زمنـي أطـول مـن خـلال إضـافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي:

- نمـاذج النمـو الإجـمالي، وتتـضمن تقـديرات اقتـصادية كليـة للتغيـيرات المخططـة أو المطلوبـة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط. (*)

خصائص الدول النامية: The characteristics of the developing countries

وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضاً دول العالم الثالث كما ورد سابقاً:

1- **الخصائص الاجتماعية** **Social characteristics**

- انتشار الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع معدل الوفيات
- ارتفاع معدل المواليد.
- عمل الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

2-**الخصائص السياسية:** **Political characteristics**

- الديكتاتورية.
- التبعية للخارج.

(*) المصدر السابق: ص 705

- عدم الاستقرار السياسي.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزدوج.

3-**الخصائص الإدارية:** **Management characteristics**

- الفساد الإداري.
- الوقت الضائع.
- نقص التنسيق.
- نقص في القيادات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية.

4-**الخصائص الاقتصادية:** **Economic characteristics**

- ضعف الإنتاج الصناعي.
- دوام المديونية.
- انتشار البطالة.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- قلة المدخرات.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض في متوسط الدخل.

مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية: ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المؤية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الآنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة Process, الدخل القومي الحقيقي Real national income، الأجل الطويل Long term، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية Productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة)

مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم.

كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لأيقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الأسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

1- العمالة Employment
2- رأس المال Capital
3- الموارد الطبيعية Natural resources
4- الإدارة والتنظيم Administration and Management
5- التكنولوجيا Technology

العمالة: إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

الموارد الطبيعية: ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

الإدارة والتنظيم: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

التكنولوجيا: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فأ عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

العالم والتنمية:

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث أهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي:

- يشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالميا. وتعدد الولأيات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وأيطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.
- تلخيص معنى تعبير العالم الثاني بمجموعة الدول التي خاضت التجربة إلاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرآلية وللرأسمآلية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية
- استُعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.
- العالم الرابع أو الدول الأقل تطوراً هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما بتعلق بالتطور

الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

- في السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً (Newly industrialized countries)، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية.

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية:

- متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـ 750$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق 900$ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).
- ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).
- اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في العام 2006 هي أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك 50 دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا.

نظريات التنمية الاقتصادية: Theories of Economic Development

لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وقد تم اختيار عدد منها وكما يأتي:

1- **نظرية آدم سمث:** (*)

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

(*) الموسوعة الحرة/ ويكبيديا/ نظريات التنمية الاقتصادية/ 2007/3/13

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

2- **نظرية ميل:**

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3- النظرية الكلاسيكية:

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سمث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهأية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

4- نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

5- **النظرية الكنزية:**

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

6- **نظرية روستو:**

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الآنطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم إلاطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخياً.

7- **نظرية لبنشتين:**

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز أيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.[*]

8- **نظرية نيلسون:**

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
- عدم كفأية طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

9- **نظرية الدفعة القوية:**

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى

(*) نظريات التنمية الاقتصادية/ ويكبيديا/الموسوعة الحرة /14 فبراير2007

روادان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

10- نظرية النمو المتوازن:

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الأسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس.

11- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية: Leading Theories of Economic Development:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما

احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي:

1- نظرية المراحل الخطيــة.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

3- نظرية ثورة التبعية الدوليــة.

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.

5- نظرية النمو الحديثـــة.

-نظرية المراحل الخطيـــة: The Linear- Stages Theory (*)

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من خطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

مراحل النمو لروستو:

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الآنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن

(*) ميشيل توادور/ مصدر سابق.

أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي:

مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society

- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام The precondition for Take- Off into Self-Sustaining growth
- مرحلة الانطلاق The Take-Off
- مرحلة الاندفاع نحو النضج The drive to maturity
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير The of high mass consumptionإن هذه المراحل بمجموعها هي نظريـة للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

1 - **مراحل النمو لهارد- دومار:**

من المعروف أن إدامة أو استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ أن نقوم باستثمار 3$ فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP. (*)

(*) ميشيل تواودور....مصدر سابق:ص 126.

ويفترض ميشيل تودار ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار أن معامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً 1/3، وهي معروفة اقتصادياً، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـــ K وافترضنا أن معدل الادخار القومي S يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الآن وضع نموج بسيط للنمو الاقتصادي:

1- الادخار S يكون نسبة S من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية:

S=sY

2- الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ^K على النحو الآتي: I = ^K

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فإن K تكون:

Or K= ^K/^ Or Y/K=K

^K= K^Y

3- إن إلادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي: I = S

ومن خلال المعادلات 1 يمكن أن نعرف S= sY، ومن المعادلتين 2 و3 يمكن أن نعرف أن:

I= ^K = K^Y

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

S = SY= K^Y= ^K = I

أو ببساطة تكون كالآتي:

SY= K^Y بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

^Y/Y=S/Y يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة ^Y/Y يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال GNP (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الـGNP).

إن المعادلـة الأخـيرة تمثـل ترجمـة بـسيطة لمعادلـة هـارود_ دومـار المـشهورة في نظريـــة النمـو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في GNP(^Y/Y) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي S ومعامل رأس المال/ الناتج K، وبشكل أكثر تحديـداً فإنها تقـول (إنـه في غيـاب الحكومـة فـإن معـدل نمـو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخـار، كلـما زادت قـدرة الاقتـصاد عـلى الادخار والاستثمار كنسبة من الـGNP زاد بالتـالي الـGNP، ويـرتبط كـذلك بعلاقـة عكـسية أو سـالبة مـع معامل رأس المال/ الناتج، فالارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في GNP)

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلـي:

تركز هذه النظريـــة على الآليـة التـي تحـول بهـا الاقتـصاد مـن التخلـف الهـيكلي والتركيـز عـلى الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيـد مـن التنـوع الـصناعي والاقتـصاد الخـدمي، وهنـاك مثـالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـــا:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)

نظريـــة التنميـــة لـ آرثر لويـــس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتـصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتـصف الخمـسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصـبح نظريـة عامـة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالـث خـلال الـستينات والـسبعينات والـذي مـا زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطـاعين هـما الزراعـي التقليـدي الـذي يتـسم بالإنتاجيـة الـصفرية لعنـصر العمـل، والـصناعي الحـضري الـذي تتحـول العمالـة إليـه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سـمح للـويس إمكانيـة سـحب هـذا الفـائض مـن القطـاع الزراعـي بـدون أيـة خـسائر في النـاتج مـع تحقيـق إنتاجيـة عاليـة، أمـا عـن الـسرعة التـي

يـتم بهـا هـذا التحـول فإنهـا تتحـدد بمعـدل النمـو في الاسـتثمار الـصناعي وتـراكم رأس المـال في القطـاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفـرض القائـل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

_ إنه ثابت.

_ إنه يتحدد عند مقدار يكون أعـلى مـن ذلـك المـستوى للأجـور الثابـت في المتوسـط والقـائم إلى حـد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطـاع الحـضري يجـب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من مـوطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضـت النظريـة أن الإنتاجيـة الحديـة لعنـصر العمـل تـساوي صـفراً، وأن جميـع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الـصناعي والخـدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عمليـة التنميـة الحـضرية التـي نعتقد أنهـا تتطلـب أن يكـون النمـو متوازنـاً بـين مختلـف القطاعـات لاعـتماد القطـاع الـصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنـه بأمكاننـا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليـدي إلى القطـاع الزراعـي الحـديث الـذي يعتمـد عـلى التكنولوجيـا المتطـورة لزيـادة الإنتـاج واسـتثمار العمالـة في الـصناعات التـي تعتمـد عـلى الإنتـاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطـاع الـصناعة المتحـضر بالحـد الـذي يـسد الحاجـة الأوليـة للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التـوازن الاجتماعـي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعـاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريـف إلى الحـضر، هـذا عـلاوة عـلى أن القطـاع الزراعـي لا يعتمـد عـلى النمطيـة في الحاجـة إلى العمالـة وإنمـا غالبـاً مـا يكـون الطلـب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكـون البطالـة في هـذا القطـاع

قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

نظريـة هوليس تشينري: Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكوميـة.
- حجم الدولـــة.
- المصادر الطبيعيـة.
- أهداف الدولـــة.
- التكنولوجيـــا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدوليـــة..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

3- **نظرية ثورة التبعيــة الدوليّــة:**

نتيجة الآنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هـذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة.

- نموذج المثال الكاذب.
- فرضيــة التنمية الثنائيــة.

التبعية الاستعماريـــة الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبـــة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفأية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

فرضية التنمية الثنائيــة:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية: (*)

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعأيش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ت- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الآنتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: The Neoclassical Counterrevolution

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولأيات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي

(*) ميشيل توادور/ مصدر سابق:ص 144.

يـسيطرون عـلى أقـوى مؤسـستين مـاليتين في العالــم وهـما البنـك الدولـــي وصـندوق النقـد الدولـــي.[*]

إن النظريــة تقول (بأن حالة التخلف الاقتـصادي تنـتج عـن سـوء تخـصيص المـوارد بـسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانـب حكومـات دول العـالم الثالـث)، ويقـول رواد مدرسـة الثـورة النيوكلاسـيكية أمثـال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتـصادي، ويـرى الليبراليـون الجـدد أن الـسماح بانتعـاش الأسـواق الحـرة وخصخـصة المـشروعات المملوكـة للدولـة وتـشجيع حريـة التجـارة والتـصدير والترحيـب بالمـستثمرين الأجانـب مـن الـدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكـومي والاخـتلالات الـسعرية سـواء أكـان ذلـك في أسـواق عوامـل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، مـن شـأنه أن يـؤدي إلى زيـادة الكفـاءة الاقتـصادية وتحفيـز النمـو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حـول أسـباب التخلـف للـدول الناميـة مـع مـا يدعيـه أنـصار نظريـة التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العـالم الثالـث لـيس نتيجـة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدوليـة التـي تـسيطر عليهـا، وإنما بسبب التـدخل المفـرط مـن جانـب الدولـة، وانتـشار الفـساد وعـدم الكفـاءة وغيـاب الحـوافز الاقتصادية.

نظريـــة النمـــو الحديثـــة: **The new Growth Theory**

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحـرر منـه بغـرض النمـو الاقتـصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خـلال الـسبعينات والثمانينـات، حيـث زادت حـدة ديـون العـالم الثالث مع أزديـاد عـدم قـدرة النظريـة التقليديـة عـلى تفـسير التفـاوت في الأداء الاقتـصادي بـين الدول.

(*)ميشيل توادور/المصدر السابق: ص 149.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

نظريات التنمية ودول العالم الثالث: Theories of development and Third World countries

يرى الباحث، بعد استعرض عدد غير قليل من نظريات التنمية الاقتصادية في العالم، منها ما هو مصنف ضمن التراث العلمي الاقتصادي بالنظريات الكلاسيكية، ومنها ما هو حديث، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى السنوات القريبة من هذا التاريخ، حيث وجدت أن لكل نظرية مظاهر قوة وضعف، وأن كل نظرية جاءت لتعالج عيوب النظرية السابقة، وليس من الممكن أن يكون هناك إجماع على تعميم نظرية ما لكل دول العالم بعيداً عن البنى الارتكازية والمؤسسية لكل دولة، بل إن الاختلافات في التنظير الكبير لموضوع التنمية يجعل من هذا الموضوع ذا أهمية خاصة وذا رؤية مثيرة وسبباً لزيادة البحث عما هو أفضل ولا اختلاف في ذلك.

ومما استطعنا أن نتلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرة بمصلحة اقتصاديات الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب

للضرر بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد أجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية يجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

ومما يلاحظ على بعض النظريات أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلةً للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الاقتصادية كان بإمكانها تحقيق ستراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ إن الدول النامية ومنها بلدان الوطن العربي تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولـــة،وحيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة وخصخصة بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية واتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتوج المحلي والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي، ولا بد من التذكير بنظرية المثال الكاذب الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في دول العالم الثالث فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الاقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة لما ذهبنا إليه (عندما استقلت الصين عام 1949 كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم

وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشرها فقط هو المزروع، كان الاعتماد الرئيس في البناء على التجربة السوفيتية سرعان ما تلاشت بسبب الخلافات السياسية، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية وفي العام 1975 وضعت الحكومة خطة حتى العام 2000 لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي وتأكيد زيادة الدخل الشخصي وزيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية، وكانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الصينية الآن 70% من إلالعاب والدمى في العالم و60% من الدراجات الهوائية ونصف إنتاج العالم من الاحذية وثلث إنتاجه من الحقائب، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هذه الاصناف على رفوف المتاجر في العالم، ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات ونصف إنتاجه من الأفران وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين، وأخيراً نقول إن إنتاج الصين لن يكون باتجاه التقدم

أفقياً، ولا بد من التذكير بشعار ماوتسي تونغ "اتجه بـشكل ملتـو لكـن اتجـه للأمـام بـشكل صريح. (*)

التخلف الاقتصادي: UNDERDEVELOPMENT

لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كـل ملامحـه فالتعـاريف تتعـدد بتعـدد المعـايير المستند إليها ويقترح (سيمون كورنت) ثلاثة تعارف:

1- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفـة الفنيـة والفـشل النـاجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

2- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

3- قد يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد مـن الـدخل القـومي عن حد معين، ولكن هذا التعريـف لا يعـد دقيقـاً للحكـم عـلى التخلـف فـبعض الـبلاد المتخلفـة المـصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

أسباب التخلف الاقتصادي:

لكل حالة مسبباتها المباشرة وغـير المبـاشرة التـي تـسهم في تثبيتهـا ولـكي نكـون أقـرب للموضـوع ارتأيت توزيع الأسباب كما يأتي:

الأسباب المباشرة:

- محددات البيئة السياسية
- ضعف الإنتاج وعدم كفاءته
- وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة
- ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة

(*) أوديد شينكار/العصر الصيني/ ترجمة سعيد الحسنية/الدار العربية للعلوم/بيروت/ط2005/1.

- سيادة الثقافات غير الاقتصادية

- ارتفاع نسبة الأمية

- الزيادة السكانية

- التخلف الاجتماعي

الأسباب غير المباشرة:

- انخفاض الدخل القومي

- انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي

- انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته

- محدودية مستوى التعليم

- وجود ظاهرة عمل الأطفال

- البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية

- الإنفاق البذخي

- تأخر المرأة في كثير من المجالات

أثر القطاعين العام والخاص في التنمية والتخلف:

Following the public and private sectors in development and underdevelopment

في المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لمدة طويلة كان يقصد بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد.

حيث يتضح من التعريف أن الملكية هي المعيار السائد للتفريق بين القطاعين.

وعلى هذا الأساس هناك ثلاثة قطاعات تعمل في اقتصاديات معظم البلدان النامية ومنها الوطن العربي هي:

1- القطاع العام: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة

2- القطاع الخاص: ويقصد به قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد

3- القطاع المختلط: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد بالاشتراك.

وفي القطاع المختلط عادة ما يوزع رأس المال بين القطاعين العام والخاص (إما محلي أو أجنبي) شريطة أن تزيد نسبة الدولة عن 50% أو 51% كما في التشريعات عموماً.

وبعد ظهور عملية التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) منذ مطلع الثمانينات فإن معيار الملكية لم يعد هو المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام أكثر مما ترمي له من أهمية انفصال الإدارة من الملكية الخاصة في المشاريع الكبيرة رغم أن كلاً منها ينتمي إلى القطاع الخاص، بمعنى أن الحكومة تلتزم بإدارة الاقتصاد الوطني أو تجاوزها ذلك للتدخل في أمور إدارة القطاع العام من خلال ملكيتها له، وهذا الموضوع أثار اهتمام المختصين كثيراً فيما سمي بتحرير الاقتصاد القومي.

طبيعة القطاعين العام والخاص في الدول العربية: (*)

أولاً _ طبيعة القطاع العام:

1- عدم كفاءة الإدارة

2- عدم الكفاءة في التسعيرة لمنتجاته

3- عدم جودة ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها

4- كبر حجم الخسائر المتحققة

إن جملة الانتقادات الموجهة للقطاع العام لم تكن الحقيقة المطلقة، فليست الطبيعة الاحتكارية والملكية العامة السبب الرئيس للمشاكل في هذا القطاع، بل يجب أن لا نغفل المناخ العام الاقتصادي السائد والسياسات المحددة لنشاطه والمفروضة عليه والأهداف المتعددة المطلوب تحقيقها.

(*) د.عبده محمد فاضل/ الخصخصة/ مكتبة مدبولي/ القاهرة/ 2004.

ثانياً: طبيعة القطاع الخاص:

هنا يعمل القطاع ضمن معايير اقتصادية خاصة منها:

1- دافع الربح

2- تعظيم العوائد من الاستثمار

3- السعي إلى تخفيض التكلفة

4- استغلال الموارد استغلالاً أمثل

5- مستوى إنتاج يرضي المستهلك

6- ضمان استمرار الطلب في الوسط التنافسي

7- تحقيق كفاءة اقتصادية

وبلا شك فإن الحكم ليس مطلقاً، فهناك جانب منه غير منظم ومنه الصناعات والأعمال الحرفية وعمل المرأة في المنزل والعمل في الحقل والمهن الصغيرة التي يمارسها الأفراد وهذه الأمور تلقي الظلمة والعتمة على ما يمثله القطاع الخاص من دور في عملية التنمية لعدم اشتماله على نتائج نشاطه الفعلي غير المنظم كافة.

ومن ثم فإن أنشطة القطاع الخاص في البلدان العربية واسهاماته استثماراً وإنتاجاً يتم احتسابها على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد القومي وطرح اسهامات القطاع العام منه نحصل على إسهامات القطاع الخاص، وبذلك تكون النتائج غير مطمئنة وغير دقيقة وهذا ما يتبع في تقديرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

تضخم حجم القطاع العام بالدول العربية:

Inflation size of the public sector in the Arab States

إن للدول العربية والنامية عموماً الحق في بناء اقتصادها وتنمية مواردها واستغلالها والتعاون مع الآخرين والعيش بعيداً عن الاستغلال والهيمنة، إلا أنها في سبيل تحقيق ذلك تدخلت بصورة كبيرة في الاقتصاد الوطني لبلدانها مما أدى إلى تضخم القطاع العام.

ونبين فيما يأتي أهـم تلك الأسباب:

1- النجاحات التي حققتها الثورة الروسية في العام 1917 في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعيـة والدفاعية مما أدى إلى بعض الدول الاخذ بهذه التجربة.

2- الكساد الكبير الذي حدث في العام 1929 وأصاب الاقتصاد العالمي الرأسمالي وظهور الفكر الكينـزي الذي دعا إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد.

3- تأكيد الدول الرأسمالية نفسها أهمية تدخل الدولـة إلى جانـب القطـاع الخـاص لإحـداث التنميـة وتشجيع المؤسسات المالية الدولية.

4- تأمين الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال السياسي.

5- افتقار البنية الأساسية التي تعتبر القاعدة الأساسية للانطلاق نحو البناء والتنمية الشاملة.

6- استقطاب المدخرات المحلية لمشروعات التنمية.

7- تطبيق النظام إلاشتراكي أسرع في تحقيق معلات النمو الاقتصادي من النظـام الرأسـمالي مـما دفـع بعض الدول لأعتناق إلاشتراكية.

أما عن دور القطاع العام في التنمية فقـد أثبتـت التجـارب أنـه لا سـبيل إلى التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية في الدول النامية عموما إلا بدور متزايـد للدولـة مـن أجـل تنميـة شـاملة ومتوازنـة ومـستقرة تحقق لاقتصادياتها النمو المتسارع حتى تتمكن من الخروج مـن واقعهـا، لاسـيما وأن الـدول الناميـة عامـةً والعربية خاصةً تعاني من مشاكل في هذا الصدد منها:

انخفاض متوسط دخل الفرد.

- تردد القطاع الخاص من الاستثمارات في المشاريع التي تكفل حدوث إنطلاقة تنموية.
- اتجاه رؤوس الأموال الخاصة إلى الاستثمارات في العائدات السريعة.
- د.عبده محمد /المصدر السابق.

معايير قياس أثر القطاعين العام والخاص بالتنمية أو التخلف:

Criteria for measuring the impact of public and private sectors in development or underdevelopment

لغرض قياس دور القطاعين في مدى مساهمتهما في عملية التنمية من عدمها علينا أن نقلب المحاور الآتية كمعايير أساسية لفحص ذلك الأثر بأسلوب علمي مقبول يتفق عليه أغلب الاقتصاديين، ولا يمنع ذلك من وجود معايير أخرى يمكن الفحص من خلالها...وكما يأتي:

الناتج المحلي الإجمالي:

- القطاع العام: كان الاعتقاد السائد بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الستينات والسبعينات أن الدولة لديها القدرة على السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية والتوسع في الأنشطة الإنتاجية، حيث بلغت نسبة النمو أو التراكم الأساسي للبلدان النامية عموما في الستينات حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي.
- القطاع الخاص: تعد هذه المساهمة من المؤشرات الدالة على قدرة القطاع وكفاءة أدائه، وهذه المساهمة تختلف من دولة إلى أخرى لأسباب أهمها نوع النظام الاقتصادي القائم ودرجة تدخل الدولة، وحجم الإنفاق الحكومي، وقدرة القطاع الخاص ومستواه، وأخيراً معدلات توزيع الدخل بين المواطنين.

الصناعة:

- القطاع العام: قطاع الصناعة هو أحد الميادين التي خاضها القطاع العام والتي تمكن من زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، وقد حظي قطاع الصناعة باهتمام الدول النامية بقطاعها العام في ظل مبدأ سياسة إحلال الواردات والصناعة من أجل التصدير الذي اتبعته كثير من الدول النامية، وقد حققت تلك الدول النامية معدلات لا بأس بها في النمو سعياً نحو التصنيع المتنامي ورفع كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة.

- القطاع الخاص: يعتمد هذا القطاع إلى حد كبير على قدرته وحجم تدخل الدولة والتسهيلات الممنوحة له، وقد نال القطاع الخاص دعماً كبيراً في الصناعة كما هو الحال في جنوب شرق آسيا أو بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية، ومما يلاحظ أن اتجاهات القطاع الخاص باستثماراته في هذا المجال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خصوصاً في ظل التحولات الجديدة.

الزراعــة:

- القطاع العام: يختلف قطاع الزراعة عن القطاعات الأخرى، حيث إن الملكية الزراعية تكاد تكون مقصورة على الملكية الخاصة في البلاد العربية خصوصاً، حيث اقتصرت مهمة القطاع العام الزراعي على القيام بتنظيم نمط الزراعة ومكافحة الآفات الزراعية وتوفير المستلزمات وتسويق المحاصيل وتحديد الدولة لأسعار بعض المنتجات الرئيسية.
- القطاع الخاص: لا زال هذا القطاع في البلدان العربية والنامية عموماً يعمل فيه الغالبية الكبيرة من السكان الذين ينتجون من أجل الاكتفاء الذاتي وما يزيد يعرض للبيع، وقطاع الزراعة في كل الأحوال هو ميدان للنشاط الخاص، وسيظل كذلك بحكم ارتباط الناس بالأرض وتوزيعهم الجغرافي.

التـعدين:

- القطاع العام: يمتلك القطاع العام معظم مرافق التعدين غير أن عقود الإيجار تمنح للقطاع الخاص من أجل الاستكشافات والاسغلال، وتتبع عملية استكشاف النفط واستخراجه وتكريره وتوزيعه في المشاركة بين الحكومة وشركات النفط غير الحكومية، أما الغاز فيتبع تماماً القطاع العام كذلك توليد الكهرباء.
- القطاع الخاص: إن مساهمة القطاع الخاص في قطاع التعدين قد تقتصر على القطاع الخاص الأجنبي، وهناك محاولات ضعيفة في الوطن العربي لمساهمة

القطاع الخاص المحلي في عمليات التوزيع وبعض مراحل الإنتاج، لكنها محدودة ولا تخلو من تدخل الدولة.

القطاع السياحي:

- القطاع العام: اهتمت الدولة بالسياحة وأصبحت من الأنشطة المهمة التي تدر عوائد للاقتصاد، وتعم التنمية والنمو، ولقد لجأت الدول العربية إلى تنشيط هذا القطاع وقامت بالاستثمارات في مختلف أنواع الخدمات السياحية فإنشأت الفنادق والمطاعم السياحية والقرى السياحية وشركات السفر وخدمات النقل الجوي والبري.
- القطاع الخاص: زاد دور القطاع الخاص مع ازدياد أهمية السياحة، فقد أسهم في بناء الفنادق والمطاعم السياحية وأنشأ وكالات السفر السياحية، وأخذ زمام الأمور في التحدي الكبير لدور القطاع العام، ووجه استثماراته الكبيرة نحو الاستغلال السياحي خاصة ما يتمتع به الوطن العربي من مزايا وتضاريس وتاريخ حضاري كبير فضلاً عن السياحة الدينية.

التنمية الاجتماعية:

- القطاع العام: إن الحكومة بقطاعها العام هي المسؤولة عن هذه القطاعات سواء أقامت به الحكومات بصورة كلية أم أسندت تنفيذ بعضها إلى القطاع الخاص فيما يطلق عليه حق الامتياز، مثل المطارات والموانئ والطرق والكهراء والمياه والصرف الصحي، فالقطاع العام مسؤول عن توفير هذه المشاريع بالطريقة التي يراها مناسبة ومن إسهامات القطاع العام أيضاً الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والمجال الثقافي وإلاعلامي ومشاريع البنى التحتية.
- القطاع الخاص: إن للقطاع الخاص دوراً مهماً في تنمية المجتمع، كما هو حال القطاع العام، في مجالات التعليم بمراحله كافة، وكذلك الخدمات الصحية والنقل

والمواصلات وتشغيل الموارد البشرية وتنميتها، والمجال الثقافي والمساهمة في مشاريع البنى التحتية.

التجارة والتوزيع:

- القطاع العام: إن ما يميز قطاع التجارة الداخلية والخارجية هو الطابع الخاص إلا أن كثيراً من الدول النامية تدخلت في عملية التجارة وتولت القيام بالبيع المباشر للسلع والأفراد تحت غطاء توفير السلع بأسعار معقولة معتقدة الحكومة أنها تكسر احتكار القطاع الخاص.
- القطاع الخاص: القطاع الخاص يمارس التجارة بقصد الربح وزيادة الثروة حيث لعب أفراده دوراً كبيراً في التجارة الداخلية والخارجية، حتى قبل أن تنظم الدولة كيفية التعامل وتسن التشريعات التجارية المنظمة لها، ولقد كان دور القطاع الخاص في الدول النامية دوراً مهماً في مختلف المراحل على مستوى الجملة والتجزئة، وقد حد تدخل الدولة في التجارة الخارجية والداخلية من نشاطه، بسبب فرضه الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات، وتحديد الكميات، أو ما يطلق عليه نظام الحصص، وتدخل الدولة كبائع ومشترٍ في السوق، وسن بعض القوانين والتشريعات التي تحد من نشاط القطاع الخاص في هذا المجال.

يلاحظ مما تقدم أن لكل من القطاعين دوره وأثره في عملية التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو الدول النامية، ولا استغناء عن بعضها، بل إن أي ضعف في أي من القطاعين سيؤثر حتما في عملية التنمية بالنتيجة، ويتوقف ذلك على نوع النظام السياسي وطبيعته، وعلى أي مدى يسمح باقتصاد السوق، ومتى تتدخل الدولة للحد من نشاط معين، أو ترك المنافسة الحرة تلعب دورها، واقتصار دور الدولة على مراقبة التخطيط ومتابعة النتائج، بما يكفل حق المجتمع وتوزيع الأدوار بين القطاعين.

التنمية المستدامة: Sustainable Development

لم يتطرق تعريف التنمية الوارد في بداية الفصل إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية موضوعة بحث التعريفات السابقة، وفي جانب العلوم الاقتصادية الحديثة التي تناولها الاقتصاديون خلال القرن الحادي والعشرين جاء مصطلح التنمية المستدامة الذي لا بد من التعريج على مفهومه خاصة فيما يتعلق منه بحدود البحث في المنطقة العربية.

تضمن تقرير) Brandt land سمي هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandt landرئيسة وزراء النروج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة 1983) خلال العام 1987 لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

كان التقرير على أساس عمل مؤتمر (ريو/البرازيل) سنة 1992 الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في 4 سبتمبر 2002 فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة)

- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها)
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع)
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية)

وهناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً ومنها: *

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الاقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.
- البيئة السياسية.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.
- العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.ويكبيديا/ الموسوعة الحرة/ تنمية مستدامة.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة

الفصل الثالث

التنمية المستدامة بين الحق

في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وفي هذا السياق يشير كل من سوزان وبيتر كالفرت إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السّمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة (كالفرت و كالفرت 2002: 423). ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية Ecopolitics التي عرّفها جيوماريز Guimaraes على أنها "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، والذي يعني أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها(نقلا عن: كالفرت وكالفرت 2002: 423). ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية

المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مثل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر (UNDP 1995).

وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة

للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

مثلت التطورات العلمية التقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين قاعدة أساسية لتشكل حالة جديدة من الحضارة الإنسانية تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة في تقنيات الحاسوب ووسائل الاتصال فضلا عن عدد آخر من الإنجازات التقنية التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية في ظروف الأزمات البيئية الكونية المصاحبة لهذه الحالة الجديدة من الحضارة حيث يمكن ملاحظة الانخفاض النسبي في اهتمام كل من الجماعة العلمية والمجتمع السياسي بتلك المشاكل خاصة في ظل غياب طريق واقعي لحل مثل تلك المشاكل البيئية.

ففي النصف الثاني من القرن العشرين تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة طريق التقدم المتنامي في العلم، والتقنية، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم. وقد أرتبط تدشين مجتمع المعلومات هذا في الدول الصناعية المتقدمة بهيمنة فكرة "التفاؤل التقني" "technological optimism" التي بشر بها نموذج الحداثة التنموي والتي تفترض أن بزوغ فجر عصر التقنية يمثل إيذانا بعصر خال من المشاكل سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلا عن المجالات الأخرى ومن بينها المجال البيئي. إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب أخر في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، والدفء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء والأرض تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة وببعضهم البعض بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

ويطـرح بـروز هـذه المـشاكل البيئيـة وتفـاقم حـدتها عـدة تحـديات غـير منظـورة للعلـوم الاجتماعية وللاهتمامات اليومية للمواطنين والحكومات والمصالح الخاصة، حيـث لم يعـد مـا يواجهـه العالم اليوم محصورا في الحالة التي صورها تقرير نادي روما الصادر عام 1972م بعنوان " حدود النمو "The limits to growth والمتمثلة في استنزاف الموارد الطبيعية(Meadows 1972) التـي يمكـن مواجهتهـا وإن كان بطريقة محدودة وغير كفؤة، من خلال إحلال رأس المال الطبيعي بـرأس مـال مـادي، سـواء من خلال ابتكار منتجات جديـدة تـستبدل المـوارد التـي توشـك عـلى النفـاذ (مثـل اسـتبدال الـنفط بالهيدروجين في مجال المواصلات) أو بواسطة تقنيات جديدة توسع نطـاق المخزونـات الحاليـة (الآت أكثر كفاءة في استخدام الطاقة)، بل إن ما يواجهه العالم اليـوم يمثـل ظروفـا مختلفـة بـشكل جـذري. ولذا يجب على المؤسسات القائمة أن تتعامل مع هشاشة الأنساق والعمليات الحيويـة التـي لا يمكـن استبدالها بغيرها. فلا يمكن استبدال طبقة الأوزون، أو الاستقرار المناخي مثلا إلا عنـدما نجـد كوكـب آخر بديل يمكن للقاطنين على الأرض الهجـرة إليـه عنـدما تنقـرض العمليـات الطبيعيـة التـي تـدعم الحياة على الأرض!!

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها عـلى تجديد ذاتها من جهة أخرى فإن هناك حاجـة ملحـة لترشـيد التعامـل الإنـساني وذلـك لأن نمـوذج الحداثـة القائم الذي يعمل على الإيفاء بالاحتياجات المادية الحالية مع تجاهل تام للبيئة وللمستقبل لم يعـد ملائمـا ولا كفؤا على المدى الطويل.

ويتمثل إسهام هذه الدراسة في توظيف كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي لدراسـة وتحليل أدبيات واتجاهات التنمية المستدامة من اجل تحقيق الأهداف التالية:

1- الاستعراض النقدي لمفهوم الحداثة والنتـائج الـسلبية المترتبـة عـلى تبنيـه في نظريـة التنميـة وخاصة في مجال البيئة.
2- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة.
3- التعريف بوجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية وسبل مواجهتها.

4- استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة.

5- تقـديم بعـض التوصـيات والاقتراحـات فـيما يتعلـق بحمايـة البيئـة والعمـل عـلى استدامتها.

نموذج الحداثة والتدهور البيئي

يشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تغيير كيمائية الأرض وتشويه النظم البيئية عليها متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء)انظر: (Coates 2003b: 44-66. ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبخاصة منظومة قيمه ومعتقداته وبناءه السياسي. فبرغم أن لهذا النسق الاعتقادي "الحداثة" إنجازات عديدة إلا أن له جانبه المظلم أيضا متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة، إلا أن معظم الناس منغمسون جدا في نموذج الحداثة هذا إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك أن "البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية هي السبب في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي" (Coates 2003a: 27).

ويبدو أن الأسباب الرئيسة وراء قلة الاهتمام أو التصرف تنبع من ترسخ مجموعة معينة من القيم والمعتقدات والافتراضات القوية جدا ضمن نموذج الحداثة المهيمن والتي تحدد وتوجه الفعل الفردي والعام وتقف في طريق تطوير الناس والحكومات، وخاصة في الدول المتقدمة لاستجابات فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والانخراط فيهما. حيث يضع هذا النسق الاعتقادي المعروف "بالحداثة" ثقة مطلقة في التقنية والعلم، ولديه ثقة لا تتزحزح في النمو الاستهلاكي واقتصاد السوق. وقد عبر بول هاوكن Hawken عن هذا الأمر جيدا عندما صرح بأن الحداثة قد "أنتجت و بشكل طبيعي ثقافة

تجارية مهيمنة تعتقد بأن كل حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعية أو في الموارد يمكن حلها من خلال التنمية، والابتكار، والتمويل والنمو – النمو دائما" (Hawken 1993: 5).

وفي هذا السياق قدمت شارلين سبرتناك Spretnak وصفا لخصائص هذه الحداثة يتضمن مايلي:

1- Homo Economicus / أي أن الأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى.

2- النزعة التقدمية/ أي أن التقنية ستجد حلولا لكل المشاكل وأن الحالة الإنسانية سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة.

3- النزعة التصنيعية/ أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية.

4- النزعة الاستهلاكية/ إي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.

5- النزعة الفردية/ التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية أولوية على المصالح العامة (Spretnak 1997: 40-41).

ويعكس هذا التحيز المتأصل المعتقدات التي دفعت نحو الاستعمار، والتنمية الصناعية والاقتصادية، فضلا عن طريقة الاستجابة للمشاكل الاجتماعية والبيئية الناتجة عن ممارساتها. وضمن هذا النموذج المتمركز حول الإنسان (الأوربي غالبا) نظر إلى الأرض على أنها مجرد مصدر وافر وغير ناضب للسلع، وركزت عملية التقدم بشكل أعمى على تحويل الموارد الطبيعية (بوساطة التقنية) إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع جدا إلى نفايات. وبالفعل فإنه ينظر للاقتصاد المزدهر على أنه "اقتصاد متوسع" ينتج سلع مادية كثيرة لتستهلك ومن ثم يتخلص منها. وأعتبر الإبداع الإنساني من خلال التقنية قادرا على حل كل المشاكل مما يمكن التقدم من الاستمرار بدون توقف.

وقد هيمن هذا التركيز على دور الاقتصاد والنمو الاقتصادي على صناعة القرار الاقتصادي والسياسي، حيث أصبح الاقتصاد أساس المعنى والعلاقة في المجتمع الحديث (Rogers 1994: 86). فالنزعة الاقتصادية قوية جدا إلى حد النظر للاقتصاد كحقيقة ثابتة

بدلا من أن يكون وسيلة لتحقيق حال أفضل. وضمن هذا النسق الإعتقادي تصبح النقود ومالكيها هي السلعة الأسمى، وتطغى معايير الحياة المترفة المسرفة المدفوعة بالنزعة الاستهلاكية الواسعة على كل الاعتبارات الأخرى، ويصبح السوق هو المحدد الأساسي لما يحدث في المجتمع، ويتعزز الاعتقاد بأن الوفرة (من خلال الإنتاج والاستهلاك الواسعين) ستحل كل المشاكل. ومن جانبها ساهمت وسائل الإعلام، وبخاصة التلفاز، الذي أصبح الأداة الرئيسة للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث في التأكيد على أولوية الثروة والنقود في تحديد مكانة الفرد في المجتمع (see for instance: Durning 1991: 153-169). ونتيجة لهذا الوهم المضلل الذي نشأ من خلال هذا الاعتقاد في التقدم والتنمية وخرافة التطور الإنساني يؤكد رسل Russell "أننا نستهلك الآن في سنة واحدة أكثر مما أستهلكه الإنسان في كل الفترة الممتدة منذ ميلاد المسيح وحتى فجر الثورة الصناعية" (Russell 1998: 43).

وبالرغم من حدة وكثافة الانتقادات لذلك النموذج وتنامي الاهتمام الشعبي بالقضايا البيئية إلا أن الناس بشكل عام وكذلك الشركات والحكومات مازالوا يفتقرون لأي دافع لأخذ تلك القضايا على محمل الجد ومن ثم لم ينخرطوا في عمل فعال باتجاه ممارسات مستدامة. وفي ظل غياب رؤية بديلة فإن الاعتقاد في التميز والتقدم والإبداع التقني الإنساني يسهم في خلق مجتمع راض عن/ أو يقبل بالاستغلال البيئي والاجتماعي.

ولذا فمن الضروري الاعتراف بأن القضايا البيئية هي قضايا اجتماعية وثقافية وأنه في ظل غياب التحليل النقدي للمعتقدات الأساسية والأطر السياسية الاجتماعية للمجتمعات الصناعية لن يكون هناك مبادرات ناجحة تجاه العدالة الاجتماعية والبيئية، ولن يصبح المجتمع الحديث في وضع يسمح له بالتكيف مع رؤية عالمية بديلة وبناء سياسي وثقافي واجتماعي قادر على دعم بروز مجتمع مستدام بيئيا وتنمويا.

ومن الواضح أنه لا يمكن إيجاد مجتمع عادل بيئيا واجتماعيا عندما تكون الحياة الاجتماعية فيه واقعة تحت هيمنة وتأثير قوى السوق، والربح، والنمو الاقتصادي،

ومعايير الرفاهية المتنامية، كما أن النزعة الاستهلاكية غير المقيدة تؤدي إلى استغلال غير مقيد. وبناء عليه فإن معالجة تلك القضايا يتطلب تفكيرا جديدا يعترف بالعلاقة المتداخلة بين الإنسان والبيئة في ظل التنمية المستدامة التي توازن بين التغير الإبداعي والتقدمي، والمحافظة على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز سعادة الأفراد، والمجتمع، وتستطيع المعايير والمؤسسات العامة فيها الحفاظ على نوع من التضامن الاجتماعي الذي يمكن من خلاله المساهمة في سعادة وخير الجميع.

باختصار يمكن القول أن الاهتمام المتنامي بتلك التحديات لنموذج الحداثة التنموي قد أدى إلى قبول واسع النطاق لمفهوم جديد - التنمية المستدامة- يؤكد على حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية مما حدا بالكثير من المشتغلين بالفكر التنموي إلى عده بمثابة نموذج إرشادي جديد new paradigm للتنمية. ولكن ما المقصود بمصطلح التنمية المستدامة؟

تعريف التنمية المستدامة

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

كذلك وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض و/ أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد

التـدريجي للمطلـوب مـن المـوارد والمعـروض منهـا – الجوانـب المتجـددة وغـير المتجـددة مـن الحيـاة الإنسانية- هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة. ولكن كيف يمكن الدمج بـين المطالـب والموارد؟ إن هذا الـسؤال أو عـلى وجـه التحديـد الإجابـات عـلى هـذا الـسؤال هـي التـي تنـتج معـاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة، وذلك لان مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن يجاب عليها بعدة وسائل مختلفة، وذلك تبعا لاختلاف رؤى أطياف الفكر البيئي حيث هناك مـن جهـة كتّاب يحاولون تعديل جانب الموارد من العلاقة بينما يقف في الجهة الأخرى كتـاب يركـزون عـلى تغيـير جانب الطلب.

ولذلك فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلـة الأولى واضـحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية مـن الغمـوض حـول معنـى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغـة، والمخادعـة. ويـشار في هـذا الـسياق إلى أن (Fowke & Prasad 1996: 61-6) قـد أوردا أكـثر مـن ثمـانين تعريفـا مختلفـا وفي الغالـب متنافـسا وأحيانـا متناقـضا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القـوة بـين الـدول وداخلهـا وهـذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. فمن الواضح أن علاقات القـوة هـي التـي تـصيغ المعـاني واللغـة التي يستخدمها الناس.

ولكن إذا نظرنـا إلى الحـد الأدنى مـن المعـايير المـشتركة للتعريفـات والتفـسيرات المختلفـة للتنميـة المستدامة يمكننـا أن نتعـرف عـلى أربـع خـصائص رئيـسة(Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-150). يـشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر. وهذا يعنـي أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثـم فـإن الـزمن الكـافي للتنميـة المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنميـة المـستدامة هـي عمليـة تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محـلي).ومـع ذلـك فـإن مـا يعتـبر مـستداما عـلى المـستوى القـومي لـيس بالـضرورة أن يكـون كـذلك عـلى المـستوى العـالمي. ويعـود هـذا

التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة (Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-150).

ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير برووندتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن برووندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف

التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED 1987: 8,43). ويزعم كل من McNaghten and Urry أنه:

منذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (McNaghten & Urry 1998: 215).

ومع أن هناك شبه إجماع نظري بأن المساواة (سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى) تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا.

وبينما يصف تعريف برونتلاند بغموض شديد الإجماع العام حول تعريف الاستدامة، إلا أن هناك جدلا واسعا حول وسائل ضمان استقرار الأجيال القادمة. فالتفسيرات المتعلقة بكيفية تنفيذ "التنمية المستدامة" تتباين ما بين تلك التي تتبنى التركيز الضيق على الاقتصاد أو الإنتاج إلى تلك التي تدعو إلى استيعاب واسع للثقافة والبيئة فضلا عن أن هذا التعريف قد أعتبر منحازا إلى نموذج إرشادي تنموي محدد (يتمركز حول الإنسان) ولذلك رفض وانتقد من قبل كثير من الكتّاب.

فقد نظر عدد من المفكرين إلى إعلان ريو الذي تبنى ذلك التعريف بريبة وشك. ويتمثل مصدر القلق الرئيس لديهم في أن الهدف الأساس الذي يرمز للمفهوم – أي معالجة الاستغلال المؤذي بيئيا للموارد الطبيعية- كان غائبا في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED. ويرى بالميرتس Pallmearts أن ذلك الغياب المقصود قد "مثل خطوة مقّنعة ذكية للوراء عن الجهود البيئية الدولية" (Pallmearts 1992: 256). وتركز الانتقاد بشكل رئيس على جانبين: أولا أن إضافة كلمة "والتنمية" في صياغة المبدأ الثاني من إعلان ريو قد تسببت في تهميش السياسات التنموية. وثانيا: أن وضع كلمة "الإنسانية" في

قلب الاهتمام بالتنمية المستدامة في المبدأ 1 في إعلان ريو يجعل العناصر البيئية، والموارد، والكائنات الحية خاضعة لهيمنة الإنسان، مما يفسد التوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استوكهولم بين حق استخدام الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة(Ibid).

ولكي نمسك بزمام نطاق التعريفات المتنوعة والمتنافسة للتنمية المستدامة فمن الضروري وقبل كل شيء أن نعترف بأن نقطة البداية لكثير من أدبيات التنمية المستدامة – ولو أنها في الغالب ضمنية بدلا من أن تكون صريحة – تتمثل في ما يطلق عليه "التناقض البيئي Environmental Paradoxy، لأن هذا يعني بالنسبة لجميع المهتمين بالتنمية المستدامة تقريبا أن هناك تناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه.

كذلك لكي نطور مفهوما متفقا عليه للتنمية المستدامة فإنه يجب أن يكون هناك فهما مشتركا للشيء المراد استدامته. كما لاحظنا في هذه الدراسة فإن للمفهوم جوهرا متمركزا حول الإنسان بشكل مهيمن في أدبيات التنمية المستدامة حيث كان التركيز على استدامة المجتمع الإنساني على الأرض. لكن أي مجتمع إنساني؟ والإجابة طبقا لتقرير بروندتلاند تعني ذلك المجتمع الإنساني القادر على الإيفاء باحتياجاته، إلا أن تلك الاحتياجات يمكن أن تفهم بطرق مختلفة.

ومن ثم يمكن القول أن المشكلة الأكثر وضوحا في هذا المجال تتمثل في التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات. ولذا فإن أحد أفضل التعريفات العملية الملائمة "للاستدامة" يمكن أن تتمثل في "تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه" مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية، والمادية، والكيميائية، والحيوية. أي أن هناك قيدا مزدوجا على التنمية المستدامة: يرتبط جانب منه بأداء العمليات الطبيعية، أما الآخر فيتعلق بالإيفاء بالاحتياجات الموضوعية، فضلا عن

الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية كلما كان ذلك ممكنا. ولتحقيق هذا الأمر فإنه لابد من العمل على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة (سواء من حيث الموارد أو الطاقة) من جهة أخرى.

وانسجاما مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي:

- التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب
- التوازن بين الكائنات الحية
- التوازن بين الأجيال

وهذا يعني ضمنيا العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة. إذن فإن ما ينبغي العمل على استدامته هو ذلك الوضع المتوازن عالميا بين احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة، حيث يجب الإيفاء بمعظم احتياجات الطبيعة لأن تحقيقها يعتبر أمرا حاسما للبشر.

وأخيرا ينبغي الإشارة إلى أن الجدل الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالا جديدا من الخطاب كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح لجماعات مختلفة للسعي لتحقيق مصالحها بطرق جديدة وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة لتحتل الصدارة في النقاش العام، إلا أنه يجب أيضا ألا نغفل المخاطر المرتبطة بها. فمع أنه قد لا يكون ممكنا أو حتى محبذا حصر مفهوم التنمية المستدامة في تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل. وبرغم أن تعدد وتشتت التفسيرات ووجهات النظر يمكن أن تسمح بالمرونة إلا أنه يخشى أن يصبح مبدأ الاستدامة عديم المعنى، وليس أكثر من مجرد عبارة في البلاغة السياسية.

وجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية والتنمية المستدامة

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها- مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى- إلى جناح معتدل عرف احيانا "بحركة الاستدامة الـضعيفةweak sustainability" وآخر ثوري عرف أيـضا "بحركـة الاسـتدامة القويـةstrong sustainability". ومـع أن أجنـدة التنميـة المستدامة في الوقت الحاضر تعكـس انتـصار الجنـاح البيئـي المعتـدل أو الإصـلاحي حيـث أصـبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الـصناعية المتقدمـة ، إلا أن الجناح الثوري من الحركـة البيئيـة قـد ناضـل بدرجـة أكـبر مـن أجـل الاهـتمام بجوانـب العدالـة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن "العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا (Lowe 2004, 28).

الاستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتمركزة حول الإنسان):

تـزعم حركـة الاسـتدامة الـضعيفة التـي عرفـت إيـضا "بالبيئيـة الـضحلة" "shallow environmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون مـن المـوارد وأن هـذا يمكـن تحقيقـه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثـل للمـوارد الحالية و/أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاد الموارد والتلـوث. وفي القلـب مـن هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنيا يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئيـة تـبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبيـة مطـالبهم المتناميـة. ومـن ثـم فـإن أي مـشكلة تظهـر ستحل من خلال التطور التقني. ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمـن في قـيم نمـوذج الحداثـة المهـيمن المتمركـز حـول البـشر ولا في معـاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلـوث المـاء والهـواء ونفـاد المـوارد الطبيعيـة وتنـاقص التنـوع البيئـي والفقر وحالات عدم المساواة هـي نتيجـة للجهـل والجـشع والممارسـات الحمقـاء في التعامـل مـع البيئة. ومن ثم:

يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تـشريعات وتغيـير الـسياسة العامـة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة إلى مالكيها ......، والتأكيـد عـلى الإلزامـات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاسـتخدام رشـيد للمـوارد الطبيعية .

كما أنهم متفائلون بشكل عام حيال قدرة الإنسان على حل أي مـشكلة يمكـن أن تظهـر فـيما يتعلق بنفاد الموارد. وينبع هذا التفاؤل من الاعتقاد بأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الـصناعي الحديث ستردم الفجوة بين الطلب والموارد من خلال التحكم في مخزون الموارد – للإيفاء باحتياجـات المجتمع. ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنـسان أنـه لـيس هنـاك حاجـة لتحويـل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنميـة والـذي ينظـر للطبيعـة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه واستغلاله فضلا عـن الاعتقـاد بـأن التقـدم الاقتـصادي يعتـبر معيارا شرعيا للتقدم.

وخلال العقود الأربعة الماضية تم اسـتيعاب الاعتبـارات البيئيـة الأساسـية بنجـاح مـن خـلال موشورات كل من التنميـة المـستدامة والتحـديث البيئـي اللـذين يهيمنـان عـلى الخطـاب البيئـي في الوقت الحاضر. ومع ذلـك فـإن حركـة الاسـتدامة البيئيـة الـضحلة هـذه تمثـل حيـزا مـن المنظـورات المتناقضة بل إن مـا نجـده في الواقـع هـو تعاقـب مـرحلي للفكـر بـين منظريهـا. وبـرغم أن مـا يميـز هولاء هو أنهم لا يرون حاجة لإحداث أي تغيير جذري فيما يتعلق بالتقدم والتنميـة الاقتـصادية، إلا أن هناك طيفا من المواقف التي تبحث وبدرجات متفاوتة عن تنازلات تجاه الحمايـة البيئيـة. وبـدلا من الاعتقـاد بوجـوب إيجـاد حلـول للآثـار الـسلبية (الاقتـصادية والاجتماعيـة والبيئيـة) للرأسـمالية باستخدام ذكاء وإبداع المجتمع بشكل عام، فإن أنصار الاستدامة الضحلة يزعمون في الغالب أن عـلى الرأسمالية أن تستوعب المشاكل البيئية بشكل أفضل. ولذا فإنهم يتبنون، عـلى سـبيل المثـال، إدخـال تحسينات على وكالات مراقبة البيئـة، وترشـيد اسـتخدام المـوارد، واسـتخدام أفـضل الوسـائل لتقيـيم

المشاريع لدراسة وتقدير الآثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة (French 2004: 116-124).

وبرغم التفاؤل الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن أحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ dematerialization (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشوهات. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله (Levin, 2006: 66).

أما فيما يتعلق بمصطلح dematerialization ذاته فلا يبدو أنه ملائم كعلامة للعمليات القائمة حيث أن أهداف الاستهلاك الإنساني لا يمكن إحلالها كليا بنظائرها الافتراضية. ورغم أن الميزة المحددة للتطور التقني في مجتمع المعلومات تتمثل في الإحلال التدريجي للمتطلبات المادية للاستهلاك بأخرى افتراضية، إلا أن هذه النزعة لا يمكن أن تشمل تماما كل مجالات الاستهلاك، كما أن الاستهلاك غير المادي يظل خطيرا على البيئة التي يعيش فيها الإنسان. فقد أعتقد كثيرون أن تطور أنظمة الاتصال مثلا سيقضي بالتدريج على الروابط القائمة بين الناس، والحاجة إلى الاتصال الشخصي، أو حتى أن الحركة المكانية ستتقلص، حيث سيتم تنفيذ معظم العمليات التي تعتبر سلوكا معتادا للإنسان المتحضر- مثل التسوق، والخدمات البنكية، والعمل- من بعد من خلال أجهزة

الحاسوب، ومن ثم يمكن القضاء على واحدة من أكبر الأزمات البيئية المتمثلة في تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات فضلا عن الازدحام السكاني (Levin 2006: 67).

ومع أنه في ظل هذه الظروف يستطيع الناس أن يقابلوا بعضهم بعضا "افتراضيا"، إلا أنه لا يمكن القيام بكل أشكال النشاط الإنساني بهذه الطريقة ويبقى اللقاء الشخصي هاما. وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل المسافة التي يقطعها كل شخص أو معدل الرحلات الشخصية. و لا يزال مثل هذا الأمر قائما حتى في الدول المتقدمة. فضلا عن ذلك يجب ألا ننسى عامل أخر لا يقل أهمية فيما يتعلق بمزيد من التطور في المواصلات "الحقيقية": فمع انتشار الناس وتوزعهم على "قرى الحاسوب" ستزداد المسافة بين المنتج للسلع والمستهلك لها كما هو ملاحظ في تجربة البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال. وحيث أنه لا يمكن لثلاجة منزلية مثلا طلبت عن طريق الانترنت أن ترسل عبر الفاكس أو الحاسوب فإن حركات الناس عبر المكان تتزايد بنفس معدل تزايد الاتصالات الاليكترونية بينهم.

وهناك أثر أخر لا يقل أهمية لتطور تقنيات الاتصال يتمثل في تنامي استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة. فكل منزل في البلدان المتقدمة تقريبا لديه الكثير من الأجهزة المصممة لكي تستهلك قدرا مطردا من الطاقة. فالأجهزة التي تعمل ليلا ونهارا بدون توقف تعتبر أمرا معتادا كما هو الحال مع أجهزة الحاسوب، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تناميا مطردا، بل أن الأمر سيتطلب إنتاج قدرا أكبر من الطاقة عندما يتم تطبيق الخطط من أجل ما يعرف "بالبيوت الذكية" التي يتم التحكم في كل وظائف الحياة اللازمة فيها عن طريق الأتممة الذكية. وعندما نأخذ في الاعتبار أن القدر الأكبر من كهرباء العالم يتم توليده من خلال محطات الكهرباء الحرارية (التي تستخدم أساسا الوقود الاحفوري كالنفط الخام أو الغاز الطبيعي)نجد أن فرض مثل ذلك العبء الإضافي يمكن أن يقضي على كل الجهود الهادفة إلى إنجاز تنمية مستدامة (Levin 2006: 66-68).

وهناك اتجاهان يتمتعان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا الاتجاه. أولهما: ما يشار إليه أحيانا "التحديث الإيكولوجي" "Ecological Modernization (see for example: Roberts 2004; Mol 1999) ، الذي يزعم أن الممارسات الاقتصادية الحالية متجذرة بشكل عميق في نموذج الحداثة ومرتبطة بالمؤسسات العلمية التقنية الحديثة. وبناءا عليه فإن " المؤسسات المهيمنة تستطيع بالفعل أن تتعلم وأن تعلمها يمكن أن ينتج تغيرا مفيدا" (Hajer, 1996: 251). ومن ثم يرفض هذا الاتجاه النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل ويزعم بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع وقلة البصيرة وهو ما يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد(زيمرمان 2006أ: 20). وبرغم أن هذا الاتجاه يقدم فهما معقدا للمجتمع ما بعد الصناعي إلا أن فكرته الأساسية تتمحور حول الإبداع التقني. فبعكس الاتجاهات البيئية الأخرى، التي ترى أن التطور التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الإيكولوجية، يزعم أنصار التحديث الأيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل خيار ممكن للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة.

كما يجزم أنصار هذا الاتجاه بأن التوقعات بحدوث ضغوط كبيرة على الناس أو الموارد البيئية أمر غير دقيق، بسبب إغفال قدرة البشر على إيجاد حلول لمشكلات الندرة من خلال إيجاد البدائل وتحسين كفاءة النمو الاقتصادي حتى يستخدم موارد طبيعية أقل وتقليص الاستهلاك (Anderson & Leal 1991: 2)، فضلا عن رفض إحداث تغيير جذري في مسار التطور الاقتصادي ومطالب البشر تجاه الأرض. وفي هذا السياق يزعم Dryzek أنه "يمكن النظر للتدهور البيئي كمشكلة بنائية يمكن حلها فقط من خلال الإلمام بكيفية تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلفا تماما من النظام السياسي الاقتصادي"(Dryzek 1997: 141) . ولذلك يحاول اتجاه التحديث الإيكولوجي التوفيق بين حتميات السوق والالتزامات الإيكولوجية وهذا يعني ضمنا "شراكة تتعاون فيها

الحكومات والشركات وأنصار البيئة المعتدلون والعلماء لإعادة صياغة الاقتصاد السياسي الرأسمالي وفقا لأسس بيئية يمكن الدفاع عنها (Ibid: 145).

و يعتبر التحديث الأيكولوجي، كما هو الحال بالنسبة للتنمية المستدامة، مفهوما مطاطيا يفهم ويطبق بطرق مختلفة لكنه يذهب أبعد من التنمية المستدامة في زعمه بأن التوفيق بين البيئة والتنمية ليس فقط ممكنا ولكنه مفيد لقطاع الأعمال أيضا. ويحاول اتجاه التحديث الأيكولوجي أن يأخذ التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام لكن في اتجاه مختلف بشكل كبير. فهو يؤكد على أن المجتمع الصناعي لن يكون بمقدوره البقاء فقط بل أنه يستطيع التكيف جيدا وبشكل مثمر مع الضغوط البيئية حيث يزعم أن التحكم المسئول في الضغوط البيئية يمكن أن يكون جيدا لقطاع الأعمال، فالتلوث يعكس عدم الكفاءة وبالتالي يضيف مزيد من التكاليف لقطاع الأعمال. وفي هذا السياق يؤكد Hajer 1995 "أن التحديث الإيكولوجي يستخدم لغة قطاع الأعمال ويصور التلوث البيئي كنتيجة لانعدام الكفاءة بينما يعمل ضمن حدود التكلفة والفعالية والكفاءة البيروقراطية"(Hajer 1995: .31). ولا ينكر أنصار هذا التوجه حدة وخطورة المشاكل البيئية لكنهم بدلا من تبديد جهدهم في إنكارها يفضلون الاستثمار في حلها لأنهم يدركون أن معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن ينتج عنه نتائج إيجابية اقتصاديا وسياسيا وبيئيا. أي أن الحماية من التلوث والاستثمار في تقنيات جديدة مجدي اقتصاديا، كما أن النظر للطبيعة كمورد ثمين بدلا من مكب نفايات يعني أن تلويث البيئة مكلف بالمعايير الاقتصادية والبيئية. باختصار يمكن القول أن اتجاه التحديث الإيكولوجي يمثل أساسا اقتراب حداثي وتكنوقراطي للبيئة يرى أنه يمكن إيجاد حلول تقنية ومؤسساتية للمشاكل القائمة، وأن الافتراض الأساسي لهذا الاتجاه يتمثل في أن القيم الاقتصادية والإيكولوجية هي /أو يمكن أن تكون متوافقة، وعندما يتحقق مثل هذا التوافق يتم تحويل المبادئ الإجرائية (مثل التنمية المستدامة) إلى معرفة اجتماعية ومؤسساتية.

ومع ذلك فهناك من ينتقد الافتراضات النظرية ونتائج صنع السياسة لاتجاه التحديث الإيكولوجي (وخاصة الجانب الأضعف منه) باعتباره مجرد نموذج "للرأسمالية

الخضراء"، حيث يزعم كل من Connelly and Smith أن التحديث الأيكولوجي، الذي تم تبنيه في كثير من الدول الصناعية المتقدمة وضمن أجندة التنمية المستدامة التي تبنتها الوكالات الدولية، يبرر الوضع القائم ونمط التصنيع الغربي من خلال إعاقة المواقف الأكثر ثورية للاستدامة من الظهور وعدم الاستغلال الكامل للامكانات الثورية لمفهوم التنمية المستدامة وترسيخ النموذج المعرفي المتمركز حول الإنسان والتقنية (Connelly and Smith, 1999: 57-59) . كما يتهم هذا الاتجاه بتهميش القضايا البيئية وإخضاعها لاعتبارات الاقتصاد أو إدارة الموارد. ففي صياغة الأجندة البيئية أستخدم التحديث الإيكولوجي لغة قطاع الأعمال التي تنظر للبيئة بمعايير نقدية ولم يهتم بها إلا عندما تحقق عوائد اقتصادية مثل توفير التكاليف أو تحقيق ميزة تفضيلية. وهذا التركيز حال دون أن يتضمن اتجاه التحديث الإيكولوجي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تعتبر ضرورية في التحول تجاه مزيد من الاستدامة (Christoff 1996: 485). كذلك ينتقد هذا الاتجاه لاستناده على معايير وقيم للتقدم تتبناها النظرية السائدة للتنمية كقيم الحداثة والعقلانية مما جعل "الخطاب الرسمي" الحالي تجاه صنع السياسة البيئية المتبني للتحديث الإيكولوجي يستبعد بشكل كبير المواقف المختلفة للاستدامة التي تشمل اهتماما أكبر بالحساسية الاجتماعية والثقافية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبني استراتيجيات فرعية -إقليمية ومحلية- للاستدامة ويصفها باللاعقلانية (Gibbs 2000: 9-17). وينتقد الاتجاه أيضا لكونه يمثل مسارا أحاديا للحداثة الإيكولوجية مما يجعله مفضلا في أوساط التوجه الرئيس للنظرية التنموية الذي يعتبره بمثابة المرحلة الضرورية القادمة من العملية التطورية للتحول الصناعي، وهي المرحلة التي تتسم بهيمنة العلم والتقنية الغربيين فضلا عن سيادة ثقافة الاستهلاك (Christoff 1996: 487-488).

أما الاتجاه الثاني الذي يشار إليه أحيانا "بالعدالة البيئية" Environmental Justice وأحيانا "الحركة الخضراء" فيمثل مظلة تستخدم لوصف المنظمات التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية. ويزعم هذا التوجه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحيثما

يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن من الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء (Wenz 1988; Low & Gleeson 1998). وفي هذا السياق يزعم (Agyeman 2002: 77-90) أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية، أولا: يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع ببيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال في البلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم. ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية. ثانيا: يتحمل الفقراء العبء الأكبر من تبعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة وصحة أفضل لهم ولأطفالهم. ومما يفاقم هذا التوزيع غير العادل للمشاكل البيئية حقيقة أن الفقراء دوليا وقوميا ليسوا المتسببين الرئيسين في التلوث حيث أن معظم التلوث والتدهور البيئي ناتج عن تصرفات الدول الغنية ذات الاستهلاك المرتفع وخاصة الجماعات الثرية فيها. وهذا الوضع هو الذي دفع إلى بروز حركات العدالة البيئية في الولايات المتحدة. أما البعد الثالث فيرتبط بالتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992م والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة. إلا أن هذه الاستدامة وبرغم أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة (Agyeman. 2002: 87).

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة

للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويرتبط هذا بالتأكيد على ضرورة تـوفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا بـإدراك أنـه بـدون نـضال المجتمـع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وبـين الـدول فإنـه مـن غـير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع عـالمي أكـثر اسـتدامة. وينتقـد أنـصاره الـنماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عـن حركـة اسـتدامة رأس المـال البيئـي عـلى المساواة الاجتماعية، فضلا عن فـشل الحركـات البيئيـة والبـاحثين في مجالهـا عـن إدراك المظـالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع البيئية من جهة والتعرض للمخـاطر البيئيـة مـن جهـة أخـرى. ولذا ينظر للعدالة البيئيـة كوسـيلة لتجـاوز تلـك المـشاكل مـن خـلال إعـادة صـياغة العلاقـة بـين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية فقط على معـايير اقتـصادية، ولتـسليط الـضوء عـلى الأبعـاد الاجتماعية الهامة للأطر والمشكلات البيئية. ويعترف أنصار هذا الموقـف بـالروابط المبـاشرة وغـير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيـث يـدركون أن للبيئـة النظيفـة أثـرا ايجابيا على الصحة العامة للسكان، كـما يـدركون أيـضا أن توزيـع خـدمات المـوارد الطبيعيـة بـين الشعوب لم يكن عادلا. ولذا يزعمون أن الحكومة مـسئولة عـن حمايـة المـوارد الطبيعيـة بطريقـة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى يـستطيع كـل فـرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية. كذلك يعمل أنصار هـذا الموقـف عـلى إعـادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية ما بعد الحرب الباردة في علاقتها بالعولمة الاقتصادية. حيث يركـز خطابهم على دور الشركات عبر القومية وسياسـات الدولـة "النيوليبراليـة" في علاقتهـا بقـضايا مثـل الاحترار العالمي، وقطع الغابات، وفقدان التنوع البيئي، وانقـراض الكائنـات الحيـة، وتلـوث الهـواء والماء(see: Athanasiou 1996; Korten 1995). ويؤكد هذا الخطـاب عـلى وجـود علاقـة وثيقـة بـين العولمة النيوليبرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمـة وسياسات تحرير التجارة المنبثقـة عنهـا تعمـل عـلى تـسريع وتفـاقم الخطـر البيئـي الـذي يحـول معظمه وبطريقة ظالمة على لفئات المهمشة الأقـل اسـتعدادا لتحملـه. ولـذلك أعلـن أنـصار هـذا

الاتجاه عداءهم للعولمة النيوليبرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتهموها بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروب وإضعاف الديموقراطية (see for example: Starr 2000).

الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة):

مع أن الاقترابات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية (see for example the works of: Goldsmith et al. 1995; Henderson 1999).

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية هذه عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة deep ecology المتمركزة حول المجال الحيوي (biocentrism)، والفلسفة الإيكولوجية النسوية (ecofeminism) التي تعبر عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة).

وتعود جذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي آرني نايس Arne Naess الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنزاف الموارد. وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة.

ويعتبر مبدأ نايس Naess's doctrine of biospheric egalitarianism للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساس للإيكولوجيا العميقة. ويتكون هذا المبدأ الذي يعتبر "قلب هذا التوجه" من ثمان نقاط هي:

1- إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.

2- أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.

3- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

4- يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.

5- أن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.

6- يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.

7- لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي الرئيس من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد باطراد.

8- على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة (زيمرمان 2006: 270-271).

وتبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة، لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، (see: Naess 1986) لا يجوز انتهاكها - مثلما أن هناك حقوقا إنسانية لا يمكن التنازل عنها مهما كانت المبررات. والمشكلة بالنسبة لهولاء الذين يعرفون "بالمتمركزين حول البيئة" أن تلك الحقوق الحيوية ليست محترمة في الوقت الحاضر بل أنها عرضة للانتهاك المستمر. ولذا دعا زيمرمان مثلا "إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر التي تعتبر الإنسانية ذاتها مصدر كل القيم والتي تنظر للطبيعة حصرا على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني" (Zimmerman, 1987: 22). وتبعا لذلك فإن التمركز حول البشر قد أستبدل بالتمركز حول "المساواة البيئية الحيوية" التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية (see for instance: Eckersley 1992).

وانطلاقا من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر اقتراب الاستدامة الأقوى في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن

المجتمع الإنساني- في سعيه اللا متناهي وراء المادية- يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغايات فيه إلى غايات في حد ذاتها. فالحصول على السلع المادية، مثلا، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها. ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة" على أنها "سعادة وخير" عوضا عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية.

ولكي تتحقق مثل تلك "السعادة" للبشر ولغير البشر فإن أنصار الإيكولوجية العميقة يؤكدون على الحاجة لتغيير الطلب المفروض على الأرض. فهم يرون أن الإستراتيجية المشتركة المتبعة تتمثل في مزيد من أسلوب الحياة الأصغر اللا مركزي المستند على قدر أكبر من الاعتماد الذاتي لكي نخلق نظاما اقتصاديا واجتماعيا أقل تدميرا للطبيعة(see, Morehouse 1997; Henderson 1999) بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات ذات نظرة خارجية مادية.

كذلك يندرج تحت حركة الاستدامة العميقة فلسفة بيئية أخرى هي الفلسفة الإيكولوجية النسوية (ecofeminism) التي تعبر عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة). وبرغم أن مصطلح النسوية الإيكولوجية يشير إلى مظلة واسعة تنضوي تحتها مواقف نسوية عديدة ومختلفة وأحيانا متنافسة لكنها تشترك في افتراضها بأن النساء أقرب إلى الطبيعة من الرجال بفضل طبيعتهن الأساسية والتزامها باستكشاف العلاقة بين النساء والطبيعة وبتطوير فلسفات نسوية بيئية تستند إلى تلك العلاقة (Warren 1987: 13-15; Zimmerman 1987: 40). وفي هذا السياق تزعم كارين وارن (1990) Warren أن ما يجمع تلك المواقف النسوية الإيكولوجية على اختلاف توجهاتها هو الأسلوب الذي بموجبه عمل منطق الهيمنة الذكورية تاريخيا لإدامة وتبرير الهيمنتين التؤام على النساء والطبيعة ضمن إطار مفهومي جائر في المجتمع الصناعي الحديث(نقلا عن زيمرمان 2006ب: 32). أن تأنيث الطبيعة وتطبيع النساء، كما يقول أنصار هذا الاتجاه، كانا تاريخيا جزءا من استغلال الطبيعة ومن ثم يجب اعتبار قضايا التدهور البيئي والاستغلال المفرط لموارد الأرض قضايا نسوية لأن فهمها بنظرهم يسهم في فهم الجور الواقع على

النساء. فقد زعمت النسوية البيئية أن "التمركز حول البشر" human-centeredness ليس وحده المتسبب في المشكلة البيئية بل يضاف إليه "التمركز الذكوري". فمن خلال إظهار الارتباطات المفهومية بين الهيمنتين على النساء والطبيعة تحاول النسوية الإيكولوجية، كما تقول كارين وارن، أن تشرح لماذا وكيف ينبغي عليها، بما أنها حركة لإنهاء الاستغلال والهيمنة الجنسية، أن تتوسع لتدخل ضمن اهتماماتها إنهاء الاستغلال التمييزي ضد الطبيعة وفقا للحجج التالية:

أولا: النسوية حركة لإنهاء التمييز الجنسي.

ثانيا: إلا أن التمييز الجنسي مرتبط مفهوميا بالتمييز ضد الطبيعة.

ثالثا: إذن فالنسوية هي أيضا حركة لإنهاء التمييز ضد الطبيعة(نقلا عن: زيمرمان 2006ب: 103).

وتؤكد الحركة الإيكولوجية النسوية على أن كل أشكال الاضطهاد مرتبطة معا ومن ثم يجب أن يكون هناك معالجة شمولية لبناءات الاضطهاد. بمعنى أخر ترى النسوية الإيكولوجية أن هناك رابط قد تطور بين هيمنة الرجال على الطبيعة وهيمنة الرجال على النساء، حيث أن دور السيد-العبد الذي يطبع علاقة الإنسان بالطبيعة يتكرر في علاقة الرجل بالمرأة، مما يتطلب دراسة اضطهاد بناءات القوة الأبوية لكل من العالم الطبيعي والنساء معا وبدون ذلك لا يمكن إيجاد حل لأي منهما. وفي هذا السياق تقول رويثر (Ruether):

يجب أن تدرك النساء أنه لا يمكن تحريرهن و لا حل الأزمة البيئية في مجتمع تظل علاقات النموذج الأساسي (بارادايم) فيه مبنية على الهيمنة. ولذا لابد من توحيد مطالب الحركة النسوية مع مطالب الحركة البيئية من أجل إعادة صياغة جذرية للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية والقيم المحددة لهذا المجتمع [الصناعي الحديث (Ruether 1975: 204).

وتزعم الحركة الإيكولوجية النسوية أن البناءات الأبوية تبرر هيمنتها من خلال فئات ثنائية من قبيل السماء/الأرض، العقل/الجسد، الذكر/الأنثى، الإنسان/الحيوان، الثقافة/الطبيعة، الروحي/المادي، الأبيض/غير الأبيض، وأن أنساق الاضطهاد القائمة تستمر في استعراض قواها المؤذية من خلال تعزيز افتراضات تلك التقسيمات، بل وحتى إضفاء القدسية عليها من خلال البناءات الدينية والعلمية. وتفترض النسوية الإيكولوجية أنه طالما بقي أي من تلك الثنائيات يمثل مكونا أساسيا للبناء الاجتماعي فسوف تستمر كلها كمنطلقات لتبرير الأبوية. ولذا يجب القضاء على كل أشكال الثنائيات والتضادات و إلا ستبقى الإنسانية منقسمة على نفسها. ويقاوم أنصار هذه الحركة تقسيم الثقافة إلى تلك المجالات المنفصلة أو الثنائية المعيقة، حيث تؤكد كارين وارن (Warren 1997) في مقدمة كتابها Ecofeminism: Women, Culture, Nature على:

أن ما يميز النسوية الإيكولوجية هو إصرارها على اعتبار الطبيعة غير البشرية والتطبيع (مثلا الهيمنة غير المبررة على الطبيعة) قضايا نسوية. فالفلسفة الإيكولوجية النسوية تمد نطاق النقد النسوي المألوف لإيديولوجيات الهيمنة الاجتماعية ليشمل الطبيعة (Warren 1997: 4).

وبالتالي فإن أحد أهداف الحركة الإيكولوجية النسوية يتمثل في القضاء على النظرة إلى العالم المتمركزة ذكوريا، المسئولة عن السلوك الاستغلالي سواء كان موجها نحو النساء أو الطبقات الدنيا أو الحيوانات أو البيئة الطبيعية، وإزالة كل أشكال التمييز الجنسي الجائرة وخلق عالم لا يوّلد الاختلاف فيه هيمنة وتكون الأخلاق البيئية فيه هي "أخلاق إيكولوجية نسوية" وهذا يعني أن تحرير الطبيعة واستدامتها مرتبط مفهوميا بإنهاء الأبوية (Warren 1990:125-146).

وقد شهدت حركة النسوية الإيكولوجية تطورات كبيرة خصوصا بعدما بدأت في مجابهة ظاهرة العولمة وتقييم الموقف المحوري للنساء في اقتصاد العالم. ويظهر ذلك بوضوح من خلال أعمال الكاتبة الهندية فاندانا شيفا ،التي تعتبر واحدة من أبرز نقاد التنمية في عصر العولمة. حيث تؤكد على أن الصيغ المهيمنة في التنمية هي استمرار لمشروع الهيمنة

على الآخر (الطبيعة، النساء، والشعوب الأصلية، والطبقات الفقيرة)، وتنظر للتنمية باعتبارها تحولا في النزعة الاستعمارية من استعمار كلاسيكي اعتمد الإخضاع العسكري والاحتلال المباشر والبيروقراطية إلى تنمية استعمارية جديدة تحقق أهدافها بكفاءة أعلى من خلال النخب العميلة والتقنيات المتطورة. وتفترض هذه التنمية الاستعمارية الجديدة مسبقا، وفقا لشيفا Shiva، اختزال النساء والطبيعة كمواد استعمالية تؤثر فيها القوى التقنية والاقتصادية. ولا يقتصر هذا الاختزال على مجال الأفكار والقيم بل يتجاوزه إلى ممارسات مادية بهدف كبح غضب النساء وسلب قدراتهن. وتربط شيفا في كتابها المعنون Staying Alive: Women, Ecology and Survival in India، الذي يعكس الطبيعة العالمية المتنامية للنسوية الإيكولوجية خلال الثمانينات، بين "موت المبدأ الأنثوي" و "التنمية المشوهة " في العالم الثالث حيث تزعم أن:

التنمية المشوهة تؤثر سلبيا في هذه المساواة في التنوع، وتفرض بقوة الصورة المبنية إيديولوجيا للرجل الغربي التقني كمعيار منتظم لقياس قيمة الطبقات والثقافات والأنواع (الجنس).... مما جعل التنوع، فضلا عن الوحدة والانسجام فيه، أمرا غير ممكن ضمن إطار التنمية المشوهة، التي أصبحت مرادفة لتخلف النساء (تزايد الهيمنة الجنسية)، واستنفاد موارد الطبيعة(Shiva 1988: 83).

أما الكاتبة الأسترالية ارئيل ساله Salleh فتركز من جانبها على حجم عمل النساء وطبيعته ومستوى استغلال عملهن عالميا بأبخس الأجور، ومن ثم تلفت الانتباه إلى هذا الاستغلال على أساس جنسي بحيث أصبح النساء بنظرها طبقة بروليتاريا الحاضر، ومع ذلك ترى أن النساء قد قمن بدور مركزي في حركات العدالة البيئية في كل أنحاء العالم وتميز نشاطهن بالتزام عميق في الدفاع عن المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية(Salleh 1997: 6).

وكما أشارت بكنهام Buckingham في مراجعتها لبروز وتطور هذا الفرع من الفكر البيئي، فإن القواعد الأساسية للنسوية الإيكولوجية- التي ترى أن للمرأة علاقة خاصة مع الطبيعة من خلال تكوينها الإحيائي (البيولوجي) يمكن ملاحظتها في مكونات

عدد من المبادرات المعاصرة الأكثر شيوعا في حقل التنمية المستدامة التي حاولت إبراز قدر أكبر من الحساسية النوعية (gender). ولذلك فإن ما يمكن مثلا أن يفسر سطحيا على أنه توسيع لاقتراب الاستدامة الأضعف "العدالة البيئية" ليشمل البعد "النوعي"gender" يمكن أيضا تفسيره كبرهان على تأثير النسوية الإيكولوجية على الفكر الرئيس للتنمية المستدامة(Buckingham 2004: 146-154).

الاهتمام الدولي بالبيئة وتبني أجندة التنمية المستدامة

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية (كالفرت و كالفرت 2002: 424).

وبرغم أن المؤتمر قد اعترف (في البند 21) بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة كما ورد في (البندين الثاني والخامس). ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو "تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة" (انظر: البند 13). ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة.

وتبرز أهمية مؤتمر استوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة"، عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية." وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الإطارية لتقرير بروندتلاند

الذي منح المفهوم شعبية واسعة ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي منقطع النظير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئية The United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) ثم من خلال إعلان ريو وأجندة 21.

ومع أن استجابة غالبية الحكومات لنداءات المهتمين بحماية البيئة كانت بطيئة جدا خلال العقد الذي أعقب مؤتمر ستوكهولم فضلا عن التقدم الضئيل الذي حدث في مجال البيئة، عندما تمت الموافقة في عام 1972م على المعاهدة الدولية للاتجار بالأحياء البرية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES)، إلا أن قضية البيئة شهدت انتكاسة غير متوقعة في عام 1974م عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة المتعلقة بحقوق وواجبات الدول Charter of Economic Rights and Duties of States (CERDS) التي أكدت على "حقوق" الدول في التنمية، لكنها تحاشت أي إشارة للمعايير البيئية(كالفرت وكالفرت 2002: 425) . ومما زاد الطين بلة أن نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت تجاهلا واضحا للقضية البيئية في الدول الأكثر تقدما مع تأكيد حكوماتها المتزايد على "حلول" السوق الحرة، بالتزامن مع تخلي تلك الدول عن مسئوليتها عن النتائج البيئية السلبية للعمليات الاقتصادية. ولذا يمكن القول بأن الاتجاه السائد في تلك المرحلة كان بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة.

وبقي الأمر هكذا حتى جاءت نقطة التحول الحاسمة في عام 1983م عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمّكن كوكبنا الذي يشهد نموا سكانيا متسارعا من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالعناية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصارا WCED) لتقريرها " مستقبلنا المشترك"Our Common Future" في عام 1987م، الذي جاء متزامنا مع الصدمة البيئية

الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "ozone hole" فـوق القـارة المتجمـدة الجنوبيـة والتي دفعت إلى الاتفاق في نفس العام على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فينـا حـول حمايـة طبقـة الأوزون بهدف تنظيم استخدام وإطلاق المواد المستنفدة للأوزون مثل غازات الكلوروفلوروكربون (CFCs) والهـالون Halons، أصبح مفهوم "التنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable Development" مفهوما محوريا للتفكير المستقبلي(كالفرت وكالفرت 2002: 425) . ومن ثم يمكن القـول أن هـذه التطـورات المقلقـة والـشعور بـأن بقـاء البـشر ومـصيرهم مرتبطـان ببقـاء ومـصير الكائنـات الحيـة الأخـرى وكـذلك باسـتمرار كوكـب الأرض ومنظوماته مكاناً صالحاً للحياة، فضلا عن الإدراك العالمي بمدى ما وصلت إليـه الأمـور مـن سـوء منـذ عـام 1973م قد أسهمت بشكل مباشر في انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمـة الأرض في مدينـة ريـو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م.

وتكمن أهمية أول قمـة لـلأرض في ريـو في أنهـا قـد وضـعت حجـر الأسـاس لرؤيـة عالميـة جديدة عن البيئة محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنميـة، كما مهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة لاختـراق الخطـاب الاقتـصادي والـسياسي. ففـي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بالفعل بـصياغة قـانون دولي بيئي، فمثلا تلزم مادة 27 من إعلان ريو حول التنميـة والبيئـة الـدول والـشعوب بتطـوير "قـانون دولي في مجال التنمية المستدامة"، كما تنعكس الخطوط العريضة لطبيعة ومحتوى القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة بشكل واضح في اتفاقيتين تم تبنيهما في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئـة والتنمية UNCED، وهما اتفاقية الأمـم المتحـدة الإطاريـة حـول التغـير المنـاخي واتفاقيـة التنـوع البيئي اللتان تمثلان أدوات قانونية دولية لمعالجة المـسائل الاقتـصادية والبيئيـة بأسـلوب متكامـل (Sands 1995: 53).

فقد تم الاعـتراف بأهميـة التنميـة المـستدامة وعلاقتهـا بـالتغيرات المناخيـة ضـمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المنـاخي الـذي يهـدف أساسـا إلى العمـل عـلى

استقرار تركز الغازات الدفئيـة GHGs في الغـلاف الجـوي. حيـث يـشير البنـد الرابـع مـن المـادة الثالثـة إلى أن:

للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغـي أن تكـون الـسياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي مـن التغـير النـاجم عـن نـشاط بـشري، ملائمـة للظـروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنيـة، مـع مراعـاة أن التنميـة الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ (أنظر: اتفاقية الأمم المتحـدة الإطاريـة بـشأن تغير المناخ 1992).

كما ألزمت أطراف الملحق 1 من الاتفاق الإطـاري أنفـسها في بروتوكـول كيوتـو 1997م بالمـستويات المحددة للانبعاث بهدف تثبيت انبعاث الغازات الدفئية وتعزيز التنمية المستدامة (كما تشير المـادة 2 مـن بروتوكول كيوتو). ومع مصادقة روسيا عليه في 2005م بدأ العمل بالبروتوكول وبدأت بعض الأطراف بالفعـل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضـع حـدود قوميـة قـصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن أنشاء نظم تبادل الانبعاث.

ومع أن البروتوكول يتضمن آليات قضائية واقتصادية من أجل مواجهـة موضـوع إيقـاف أو لجم انبعاث الغازات إلا أن تقديمه لأدوات اقتصادية مثل تبادل الانبعاثات وعـدد أخـر مـن الوسـائل المرنة (كما تشير الفقرات 10،11،12 من المادة الثالثة من بروتوكول كيوتو 2005) قـد تـسبب في ظهـور مقايضات عالميـة مـن أجـل الحـصص التبادليـة، وحقـوق الانبعـاث، ونـشوء سـوق جديـدة بالكامـل للتلوث. فنظرا للعواقب الاقتصادية لنظام التغـير المنـاخي تتفـاوض البلـدان وفقـا لمـصلحتها الذاتيـة بحيث أن كلا منها يميل إلى افتراض المؤشرات الأكثر فائدة لمصالحها الذاتية(Grubb 1998, 140-146).

وتعتـبر الآثـار الاقتـصادية للمنـاخ المرتبطـة بـالتنظيم حاسـمة نظـرا لأن الخفـض الكوني للغازات الدفئية يمس جوانب حساسة مثل الصناعة، والطاقة، والمواصلات في كل مـن الـدول المتقدمـة والناميـة. ومـع أن خفـض مـستويات التلـوث والحفـاظ عـلى الرواسـب الكربونية الطبيعية مرتبطـان معـا بالإطـار الأوسـع للتنميـة المـستدامة، إلا أن التركيـز عـلى

مستويات الانبعاث كان أكثر حضورا نظرا لهيمنة مصالح البلدان الصناعية. وبرغم أن الـروابط بـين التنميـة المستدامة والتغير المناخي قد استقطبت اهتماما متزايدا إلا أن هناك قيـودا وعقبـات متأصـلة فـيما يتعلـق بتطوير اقتراب عملي يدمج بين إيقاف التغير المناخي وتعزيز التنمية المـستدامة. وبـرغم أن كـل المحـاولات التي تمت في هذا المجال قد أدعت أنها متطابقة مع الهدف الأساس للميثاق إلا أنه أصبح واضحا أنـه حتـى السؤال الأكثر أساسية والمتعلق بكيفية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الغلاف الجـوي لـلأرض بقـي دون إجابة إلى حد كبير.

ويمكن القول بأن هناك عائقان في طريق إيجاد نظـام فعـال للـتحكم في التغـير المنـاخي. يتمثل أولهما في أن إيجاد مثل ذلك النظام يتطلب حدوث تغيير مـا في المفهـوم التقليـدي لـسيادة الدولة إلا أنه كان واضحا في المفاوضـات خـلال المـؤتمرات أن مبـدأ سـيادة الدولـة لا يـزال مهيمنـا وهذا يعني أنه لا يلزم أن تعلن أي دولة صراحة التزامات محددة بـل أن الـدول حـرة في رفـض أو قبول التزامات المعاهدة.

أما العائق الثاني فيتمثل في الخلاف العميق في الآراء بـين الـدول المـشاركة فـيما يتعلـق بالمعـايير المطلوبة والطريقة التي من خلالها يتم توزيع المسئولية. ويعكس اتفاق الإطار هذه الاختلافات مـن خـلال اسـتهداف كـل مـن الحمايـة البيئيـة وتـشجيع التنميـة الاقتـصادية. فمـن خـلال الـسعي لتحقيـق الهـدف الجوهري للاتفاق الإطاري تدفع الفقرة الثالثة من المادة الثانية من بروتوكول كيوتو بهـذا الاخـتلاف قـدما، فمع أن البروتوكول يهدف إلى الحد الكمي لانبعاث الغازات الدفئية GHGs إلا أنـه يؤكـد مـن جهـة أخـرى عـلى الحاجـة لتقلـيص الآثـار الـسلبية لتلـك الـسياسة عـلى التجـارة الدوليـة فـضلا عـن الآثـار الاقتـصادية والاجتماعية الأخرى(كما ورد في بروتوكول كيوتو 2005).

وتبعا لهذه الطبيعة الواسعة وغير المحددة لاتفاقية الإطار وهدف البروتوكـول فقـد منحت الدول المعنية قدرا واسعا من الحرية فيما يتعلق بكل مـن التفـسير والتطبيـق. فمـع أن الامتثال لاتفاق الإطار يتطلب من الحكومات الوطنيـة أن تجـري بعـض التعـديلات عـلى سياساتها الوطنيـة وخاصـة في مجـالي الطاقـة والمواصـلات، إلا أن الغمـوض المحـيط بمفهـوم

التنمية المستدامة يفتح الباب واسعا لاحتمالات المزاعم الاقتصادية حول التكلفة، والفعالية، والتفاؤل التي توظف بشكل مهيمن لرفض أو تأجيل تطبيق سياسات الحد من الانبعاث. وهذه هي الذريعة التي دفعت الكونجرس الأمريكي لرفض المصادقة على بروتوكول كيوتو مما جعل البرنامج البيئي العالم يبكامله في مهب الريح. وحتى في الحالات التي يتم فيها التطبيق ضمن النظم القضائية الوطنية فإن القوانين تبقى ضعيفة، مع منحها الأجهزة الإدارية الوطنية المختلفة، مثل الوزارات ووكالات السيطرة على التلوث ووكالات مقايضة التلوث قدرا واسعا من حرية الاختيار فيما يتعلق بالتفسير أو التطبيق.

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة كان يمثل المحور الأساس للنقاش في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرج في أغسطس من عام 2002م وحضرها ممثلون لأكثر من 160 بلدا، بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة فضلا عن تطوير مزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة، إلا أن التوقعات منها كانت، وبعكس قمة ريو التي عقدت في 1992م، أقل من المتوقع ثم جاءت النتائج مخيبة للآمال. حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة، صراحة أو ضمنا، باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الأنساق البيئية للأرض والماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفئية Greenhouse Gases والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويلاحظ، في هذا السياق، أنه برغم الالتزام الكوني بالعمل على استقرار تركز تلك الغازات في الجو إلا أن جزءا ضئيلا فقط من إنتاج الطاقة العالمي اليوم يستند إلى استخدام مواد غير عضوية. ومن ثم يمكن القول أن تزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني فضلا عن تزايد معدلات الفقر وتفاقم حال فقراء العالم تشير جميعها إلى حالة ركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة.

ولا يزال الجدال مستمرا. ففي الوقت الحاضر تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على حد سواء، مما يجعل مسألة حماية البيئة تحتل موقعا

هامشيا. فبينما تستمر معدلات صافي الدخل القومي للبلدان الصناعية في النمو وتستمر الشركات عبر القومية في التوسع تتفاقم الضغوط على الأنساق البيئية الطبيعية والموارد. وبدلا من مواجهة تحدي تطوير أسلوب مستدام للحياة يستطيع تلبية احتياجات الناس الأساسية في كل مكان دون القضاء على الأنساق البيئية، يتركز الاهتمام في الوقت الحاضر على تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي دون الاعتراف بمحدودية الموارد الطبيعية. إن هيمنة المصالح الاقتصادية و "النمو من أجل النمو فقط"، كما يؤكد ليستر براون، قد تغلغل في كل أنحاء الكرة الأرضية(Brown 1998: 4).

ويمكن القول باختصار أن العالم قد بدأ بالفعل وبصعوبة طريقه تجاه التنمية المستدامة خلال العقد الأول بعد قمة ريو، كما باشر عدد من الحكومات بحماس التزاماتها تجاه توصيات القمة وتنفيذ ما ورد في إعلان ريو وأجندة 21، إلا أن الإنجازات التي تحققت كانت بشكل عام غير كافية ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجه الحياة المستدامة على كوكب الأرض.

برغم أن الصورة القاتمة للوضع البيئي في سبعينات القرن الماضي قد أسهمت في دفع الاتجاه الرئيس والمعتدل في الحركة البيئية لممارسة الضغط على الحكومات مع توظيف جهد أكبر في مجال الحلول التقنية للمشاكل البيئية، إلا أن ألاتجاه الثوري لم يكن مقتنعا بجدوى تلك الحلول التقنية حيث أعتبر أنصاره أن الأزمة البيئية هي نتيجة لأزمة القيم السائدة "قيم الحداثة"ومن ثم اعتقدوا بأن المفتاح لتحول بيئي اجتماعي يتمثل في إحداث تغير جذري في منظومة القيم السائدة (خاصة التراتبية، والهيمنة، والأداتية) يؤدي إلى بروز نموذج إرشادي مهيمن جديد ينهي ممارسة الهيمنة –على الناس والطبيعة- في العلاقة بين الطبيعة والبشرية ومن ثم بين الإيكولوجيا والمجتمع. ومع أن أنصاره يرون أن الإصلاح التقني في المجتمع الصناعي ضروري إلا أنهم يعتقدون أنه سيكون فاعلا فقط عندما يصاحب بتغير قيمي. وبرغم الاختلافات في وجهات النظر بين أنصار هذا المذهب إلا أنهم يتفقون جميعا على أن المذهب البيئي - وخاصة من خلال خطاب التنمية

المستدامة المهيمن عليه حاليا- لا يهتم بالاعتبارات التوزيعية الملحة للأزمة البيئية، وأن التنمية المستدامة تعالج الأعراض بدلا من الأسباب.

ومع ذلك فإن خطاب التنمية المستدامة السائد اليوم يستند بشكل أكبر على المذهب البيئي المعتدل أو الإصلاحي، حيث كان واضحا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أن الجناح المعتدل أو المذهب البيئي قد كسب بالفعل المعركة على مستقبل السياسة البيئية خصوصا من خلال آلية التنمية المستدامة. فعبر التنمية المستدامة نجحت الحركة الخضراء المعتدلة في وضع القضايا البيئية على الأجندة السياسية في وقت قصير نسبيا وجعلت التنمية المستدامة تصنع في الوقت الحاضر معظم السياسة البيئية المعاصرة. وتعكس هذه السياسة وجهة النظر العامة بأن هناك حاجة لموازنة التنمية الاقتصادية مع مطالب الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية. فالتنمية المستدامة تتطلب أن تأخذ النشاطات الاقتصادية في الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة الناتجة عنها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

الفصل الرابع

تنمية الإقتصاد المحلي

الفصل الرابع

تنمية الإقتصاد المحلي

جاءت تنمية الإقتصاد المحلى على رأس قائمة الأولويات عند تقدير الإحتياجات التنموية فى العديد من الإدارات المحلية بالمحافظات المصرية، ولذا فقد تم أستخلاص (وترجمة) ما يلى من دلائل أعمال أو أدوات تنمية الإقتصاد المحلى التى قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنشرها.

فى هذا الملخص تم أستخلاص المادة العلمية فى إجاز شديد مع التاكد من وجود الأفكار والانشطة المطلوب مراعاتها وتنفيذها للنجاح، وقد تم حذف الاجزاء التى تسعى لإقناع القارئ بالمبادئ والمنهج.

أ- المقدمة: أساسيات

ما هو تنمية الإقتصاد المحلى؟

تنمية الإقتصاد المحلى – هنا - منهج تشاركى يجمع المجتمع المحلى لإثارة الأنشطة الإقتصادية بهدف خلق إقتصاد قادر على الإستدامة فى ظروف متغيرة، ويعتبر أداة لخلق فرص عمل مناسبة ويحسن من مستوى المعيشة للجميع خاصة الفقراء والمهمشين.

ما هو التخطيط الإستراتيجى؟

التخطيط الإسراتيجى هو وسيلة إتخاذ قرار منظم يركز على أهم القضايا وكيفية حلها. التخطيط الإستراتيجى لتنمية الإقتصاد المحلى يقوم على الإجابة على الاربع أسئلة أساسية:

1.دراسة الموقف الحالى

عند البدء يجب الإجابة على السؤال: أين نحن؟ للإجابة يتم تحديد المعنين بالأمر وكيفية التعاون ومجتمعين يتم تحليل الموقف.

2.تحديد الغاية

بعد التعرف على الموقف الحالى يتم الإجابة على السؤال: أين نريد أن نكون؟ للإجابة يـتم تحديـد الرؤية المستقبلية وترجمتها إلى الأهداف.

3.تحديد الوسائل

بعد تحديد المستقبل المنشود يتم الإجابة على السؤال: كيف يمكننا الوصول هنـاك؟ للإجابـة طـرح الانشطة وتقييم البدائل وإعداد خطة العمل التفصيلية وتقنين الإستراتيجية ثم تنفيذ الخطة.

4.مراجعة الموقف

منذ البدء - وخاصة عند التنفيذ - يجب التساؤل ما إذا كنـا قـد وصـلنا؟ وللإجابـة يجـب تحديـد آلية تضمن اتلساؤل أولا، ثم الإتفاق على آليات المتابعـة والتقـويم وعـلى ضـوئهم يـتم التعـديل إوالتغيـير المسار إن لزم الأمر.

ما هى فوائد التخطيط الإستراتيجى لتنمية الإقتصاد المحلى؟

تنمية الإقتصاد المحلى وخاصة المنهج المعروض هنا أثرها الواضح والثابت فى:

1) تمكين المجتمعات من تحديد أولويات الإستثمار،
2) خلق فرص عمل ذات نوعية أفضل لزيادة الثروة محلية،
3) تمكن المجتمعات من إدارة التغيير وتكوين المستقبل بشكل افضل،
4) يسعى للإتفاق على الأولويات وقضايا الإقتصاد المحلى وما يلزم عمله،
5) يحسن من القيادة ويشجع الإتـصال المفتوح،
6) يخلق فرص للتعاون والشراكة،
7) يحسن فرص الإتفاق المحلى على الإستراتيجيات،
8) يحفز المشاركة العريضة من المنظمات والإهتمامات،
9) يخلق مستوى عالى من الشرعية والإلتزام المحلي،
10) ينمى خطط عمل ذات نتائج وأهداف وتوقيتات وأدوار ومسئوليات وميزانيات،

11) يسمح بالمتابعة والتقييم،

12) يخلق إستراتيجية تعكس الإهتمامات والمواقف الإقتصادية المحلية،

ما هى صعاب تنمية الإقتصاد المحلى؟

يؤكد هذا المنهج على التنمية المستدامة وليس على الحلول السريعة أو التى تسد الثغرات. تنمية الإقتصاد المحلى تتطلب:

1) القيادة والرؤية والحافز،

2) تواصل تنمية الإقتصاد المحلى تتطلب مهارة التيسير والإتصال وإدارة المعلومات،

3) أخذ محددات الوقت والميزانية والقدرة لإعداد خطة فى الإعتبار،

4) التعامل مع التغير فى الحكومة والموظفين والشركاء وتتطلب المأسسة،

5) التأكيد على الإختلاف الإهتمامات ومخاطبة المحددات الثقافية،

6) التغلب على صعوبة تحديد أهداف عملية وأولويات مشتركة وأنشطة عملية،

7) الصلاحيات الواضحة وصعوبة التحكم فى الموارد أو السياسات

8) الإنتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط الإستراتيجى الطويل الامد

9) الحصول على الإلتزام والموارد لتنفيذ الخطط

10) الصبر على إقامة الشراكات

11) إقناع المستفيدين الحاليين بالتغير فى هياكل القوة

12) إستثمار الوقت والموارد المالية لضمان مشاركة الفقراء والمهمشين

ما هو البعد المحلى؟

يؤكد كما نوهنا سابقا إلى ان المنهج يؤكد على محلية القرار فهذا البعد المحلى يمكن المعلومات التفصيلية العملية والرؤية الفاحصة والهادفة لتطوير أو التعامل مع القطاعات الآتية:

1) الإقتصاد (أنماط الإنتاج، الخدمات التجارية)

2) الأسواق (الإرتباطات التجارية، والروابط الحضرية الريفية)

3) السياسة (التصويت، الإدارة وإتخاذ القرار)

4) البعد الإجتماعى والثقافى (القيم والعلاقات بين ذو الصلة)

5) الإتصال والبيئة الصناعية (المجاورات وشبكات الإتصال والموصلات)

6) الجغرافيا البيولوجيا (الطوبوغرافيا والأحواض المائية)

من يشارك فى إعداد التنمية الإقتصاد المحلى؟

يتواكب مبدأ المحلية مع التمثيل العريض للمشاركين - ويشمل الفقراء والمهمشين - فهم المعنيين بالأمر. لكل صلاحياتة ودوره وموارده ومصالحه والنجاح يتطلب التعاون فى منافسة الاقليم الإقتصادية الأخرى للنهوض بالإقتصاد المحلى. يجب أن يقود التنمية ممثلى المجتمع المحلى لتعظيم الصالح العام، فهم المطلوب منهم التوصل إلى إتفاق التعاون.

ما هى قضايا تنمية الإقتصاد المحلى؟

القضايا الاساسية المعوقة لتنمية الإقتصاد المحلة فى مجملها لا تختلف كثيرا من مكان إلى آخر وهى الإنفراد بالقرارات وعدم الإهتمام ببيئة الأعمال التى تمكن المؤسسات الإقتصادية من الكفاءة والفعالية التى تحد من قدرتها التنافسية وأخيرا لا تهتم بتطوير القطاع الارسمى، وعلى ذلك لابد أن يسعى المنهج إلى:

1) الحكم الجيد عن طريق تمثيل قطاع عريض من الإهتمامات وتشمل الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدنى،

2) تمكين بيئة أعمال ترتبط بالمصلحة العامة، وتوضح تحديد قواعد وإجراءات إتخاذ القرار لخلق بيئة أمنة جاذبة ومحفزة للإستثمار،

3) تطوير القدرة التنافسية والتعاون بإعادة البحث فى الخصائص المحلية أساس القدرة التنافسية،

4) وأرساء مبدأ الإقتصاد الكلى الذى يشمل لاقطاعين الرسمى واللارسمى.

ما هى أنماط الرأسمال فى تنمية الإقتصاد المحلى؟

تتطلب الرؤية الجيدة لتنمية الإقتصاد المحلى مختلف أنماط الرأسمال بأبعادها الإنسانية أو الإجتماعية والمالية والصناعية والطبيعية وتسعى فى ذلك لتنمية المقدرات البشرية الإدارة المالية الجيدة والبناء على قوة القطاع الصناعى والحكمة فى إستخدام الموارد البيئية. وتشمل هذة القطاعات على المكونات الآتية:

1) الإنسانى/الإجتماعى: القيادة والشراكة والتنظيم، المعلومات والبيانات، المهارات القدرة والإبتكار
2) المالى: مالى
3) الصناعى: التكنولوجيا والأدوات والآلات والمصانع، العمران والمرافق
4) الطبيعى: الموارد، نظم الحياة، الخدمات البيئية

ما هى أهداف تنمية الإقتصاد المحلى؟

بينما تسعى الشركات الكبرى إلى تنمية ذاتها مستخدمة مصادرها وإتصلاتها نرى أن الكثير من الصناعات فى المناطق الفقيرة تفتقد القدرة على النهوض والتنافس. فكثير من المحليات تفتقد الإرادة أو الوسائل التى تمكنها من جمع مختلف الجهود الصغيرة للنهوض بهم وتنمية أنشتطهم والإقتصاد المحلى. تنمية الإقتصاد المحلى – فى هذا المنهج – يهدف إلى خفض الفقر ومساعدة الفئات المهمشة من الاطفال والشباب والمرأة.

ما هى متطلبات نجاح تنمية الإقتصاد المحلى؟

أ- قضايا إجرائية

1) الإرادة السياسية من الحكومة النمحلية مهمة لشرعية الإستريتيجية النهائية وتخصيص الموارد
2) إلتزام الشركاء الأساسين مهم من البداية
3) مشاركة القطاع الارسمى من الفقراء والمهمشين قد تتطلب يناء قدرات

4) إستخدام الفكر الإستراتيجى - ليس الحلول السريعة - هى التى تقود تنمية الإقتصاد المحلى

5) تكامل وإتصال وتشابك بين الناس والمناطق والقطاعات هم محور إجراءات تنمية الإقتصاد المحلى

6) تضمن المسائلة والشافية مهم فرؤية الشركاء لكيفية إتخاذ القرارات وتأسيس لمسؤليتهم

7) تضمن الثقافة عن طريق تطبيع الأدوات والإجراءات والنتائج للثقافة المحلية

ب- قضايا هيكلية

1) المشروعات التجريبية والنتائج المرئية توضح القيمة العملية وتساعد على التواصل.

2) تفهم الجميع للاسواق يعنى حصول الجميع على المعلومات.

3) قييم مزايا والسيئات البدائل وإستخلص طرق لتفادى المؤثرات السيئة.

4) الإسترتيجيات المتوازنة هى أساس الموازنة بين الإقتصاد الكفؤ ذات البعد الواحد والقوى المبنى على تعدد الأبعاد.

5) تضمن المرافق وهو الفرق بين الإقتصاد الناجح وآخر يصارع التحديات.

6) التفكير فى القيمة النوعية المتمثل فة نوعية المظائف يجب ان يزامن القيمة الكمية التى تسعى لزيادة العدد فقط.

7) الإستثمار فى الموارد البشرية وخاصة التى تؤسس الإطمئنان مهم.

8) الإهتمام بالموارد الطبيعية أساسى لتنمية إقتصادية ناجح – شلال نظيف يوفر محطة تنقية مياة الشرب.

9) إستخدام الإستثمار الخاص لأمن وتحسين مستوى معيشة العامة يجذب الإستثمار.

بعد المقدمة التى أسست أهم المبادئ المنهجية، سيقدم هذا الجزء الخطوات العشرة والمهمات المتعلقة بها واحدة تلو الأخرى موضحا الأسئلة المطلوب إجابتها لحسن التدبير.

المهمة 1: التنظيم والحصول على إلتزام ذو الصلة

- من سيقود المهمة؟

○إذا كانت الحكومة المحلية، فأى الإدارات ستقود المهمة؟ أم سيعين رئيس المدينة (أو المحافظ) مجموعة عمل؟ إذا لم تكن الحكومة المحلية، فهل سيقود المهمة مجموعة رجال أعمال أو منظمة غير حكومية؟

- من سيرأس المجهود؟ ما هى مصادر قوته؟ ما هى الصلاحياته؟
- ما هى المحددات؟
- ما هو مجال العمل؟ ما هى الأطر الزمنية؟ ما هى الموارد المتوقعة (وقت موظفين، نقود، مجهود، مهارات)؟ من اين سياتى التمويل؟
- من سيتم دعوته للمساعدة فى البدء (ذو الصلة) ؟
- من الحكومة المحلية، من هم الإدارات الأخرى؟
- من المجتمع العريض، من هم الشركاء الآخريين؟

ما هى الخطة التى ستتبع؟

- كيف سيتم تعديل هذه الخطة؟ كيف سيتم إتخاذ وتنفيذ القرارات؟

المهمة 3: حدد القدرة المؤسسية أو مدى الإحتياج إلى معونة خارجية

يفضل إستقدام متخصص محايد لتيسيرالمهمة. سيعمل الميسر على تحديد القواعد والإجراءات، ويضمن إتصال مؤثر وعادل، ويعمل على إلتمام الإلتزامات والإتفاق.

هل الفريق فى حاجة إلى مثل هذه المساعدة الخارجية؟ الإجابة على الأسئلة التالية تساعد فى إتخاذ القرار:

- هل تمكن الفريق من الإجابة على الأسئلة السابقة؟
- هل هناك إتفاق على الإحتياج إلى مساعدة خارجية محايدة؟

- هل هناك ميسر فى المجموعة الاساسية؟
- هل يتفهم الفريق تقنيات التخطيط وهياكل إجراءات المجموعات؟
- هل بإستطاعة الفريق إرساء قواعد وإجراءات المنهج؟
- هل بإستطاعة الفريق ضمان إتصال مؤثر وعادل بين ذو الصلة؟
- هل بإستطاعة الفريق التوازن بين الكفاءة فى الإلتزام بمحددات الزمن وأخذ الوقت للتأمل والفهم؟

أذا كانت الإجابة على أى من الأسئلة سابقة بالنفى، فأنتم فى حاجة إلى ميسر.

المهمة 4: حدد متطلبات الخطة من مجال عمل وتوقيات وموارد ومجهود ومهارات

- ما هى المحددات المتوقعة (المجال، التوقيت، الموارد، الإرتباطات المالية)؟
- ما هى وسائل الإتصال؟ كيف سيتم إتخاذ القرار؟
- ما هى ملامح مسار تنمية الإقتصاد المحلى؟
  - من هو المستفيد الاول؟
  - ما هى الغاية العامة وما هو المتوقع تحقيقه (خطة عمل)؟
  - ماذا سيحدث للنتائج؟ ما هى الانشطة التالية بعد كتابة خطة العمل؟
  - ما هى الفرص والعقبات العملية لتنمية الإقتصاد المحلى فى منطقتك؟
  - ما هى العقبات والمتطلبات اللوجسيتية المحلية؟

الموارد البشرية: إدارية، محاسبة

منطقية: مكان الإجتماعات، حجم القاعة، تعارضات، محددات زمنية، سياسية

ذو الصلة: زمن السفر، متوى الإهتمام، خبرة سيئة، إتصال

ثقافة: الوقت من الزمن، تعارض من إحتفالات دينية

○ماذا يمكن عمله لضمان فعالية أكبر للإجراءات(تأمل خبرتك)؟

أكتب جدول زمنيا (شهريا للسنة الأولى) للأعمال موضحا كل مهمة (العشرة) ومن المسئول عنها وتقدير للتكلفة.

المهمة 5: حدد الحدث المسبب (للبدء فى تنمية الإقتصاد المحلى)

هذه المهمة تساعد على التركيز على القضية أو القضايا الأساسية

- أشرح الظروف التى أدت غلى القيام بتنمية الإقتصاد المحلى؟
- لماذا تم التحرك الآن؟
- من المتأثر بالوضع الحالى؟
- من سيتأثر إذا لم يتم عمل شئ؟

الخطوة الثانية: ذو الصلة والمشاركة

تعريف ذو الصلة: هم من لهم مصلحة (الفقراء، الجمعيات البيئية)، أو المكلفون بالتمثيل الرسمى (حكومة)، المتحكمين فى الموارد (مال، تخصص)، أو من لديهم قوة الدعم أو الإعاقة (المنفذين، النقابات)

تكمن أهمية المشاركة فى المخرجات التالية: تخطيط أفضل ونتائج مستدامة ، التأكيد على التنفيذ بتأصيل حس ملكية الجميع للإجراءات والنتائج، البعد عن الفردية فى إتخاذ القرار وبداية التفكير فى المأسسة، تقوية آليات القرار الجماعى يؤدى إلى مجتمعات أقوى، مناقشة البدائل تؤدى إلى تقارب وجهات النظر

المهمة 1: حدد ذو الصلة وكون مجموعة ذو الصلة للتخطيط

وهنا يجب إتباع السياسات التالية:

- التوازن بين المشاركة العريضة وعمق المشاركة،
- أستخدام آليات تمكن:
  - المشاركة الشعبية المهم للتواصل مع المجتمع العريض ومكانه الإجتماعات العامة.
  - مشاركة ذو الصلة وهم القائمين على الإتفاق وهم أساس الشرعية، مصدر الأفكار والرؤية وعناصر الإتفاق.

يتضمن ذو الصلة: الإدارة المحلية، الحكومة المحلية، رجال الأعمال، منظمات عمالية، منظمات غير حكومية خاصة ذو صلة بالقطاع الارسمى، وممثلى المناطق المحيطة

(جدول تحليل ذو الصلة: ذو الصله، مستوى الشراكة من حيث كونها أساسية، مهمة أو ثانوية <مصنفة حاليا ومستقبليا>، وصف الإهتمام، وصف إحتمالات العطاء).

المهمة 2: حدد حجم وهيكل وتنظيم مجموعة ذو الصلة

التمثيل الملائم مهم. يتراوح العدد المثالى بين السبعة (7) والخمس عشر (15) بالنسبة للتمثيل فى ورش العمل، ويتم تمثيل المجتمع العريض – ولا تنس المهمشين - بأطر اخرى كما سبق أن وضحنا سابقا.

ويتكون التنظيم من المجموعات التالية:

- القيادة المحلية والشركاء (تمثيل المجتمع العريض): مصدر التمثيل لمرش العمل، تتضمن الفئات المهمشة، وتوفر الإلتزام والموارد وتساعد فى التنفيذ ويستقبلون الإقتراحات والسياسات وخطط العمل
- قيادة التنمية (الحكومة المحلية): تصدر المرسوم للبدء فى التخطيط، منشئ مجموعة ذو الصلة والمجموعة الاساسية، وهى تستقبل الإقتراحات والسياسات وخطط العمل وتدعم مجموعة الشركاء بالصلاحيات والموارد والإلتزام.
- المجموعة الاساسية (منبثقة من قيادة التنمية): تدير التخطيط، تدعم الإجراءات تسهم فى هيكلة الأولويات وجمع المعلومات وتحديد البدائل وهى مجموعة الدعم وحلقة الوصل بين القيادة ومجموعة ذو الصلة وهى التى مصدر الإقتراحات والسياسات وخطط العمل، وتتعمل على تكامل التخطيط بالشركاء مع التخطيط الرسمى وهى أساس المأسسة ويمكن أن يكون لها الإستدامة المستقبلية،
- مجموعة ذو الصلة (شركاء مستقبلا): هى مصدر الشرعية والقائم على الدراسات وحلقة الوصل مع العامة، والقائمين على إعداد التقارير وإبلاغ القرارات للإدارة المحلية، تستشير العامة والشركاء، تنظم التحليل، وتحدد الأولويات، تقييم المفاوضات، وتعمل نحو إتفاق، ومنوط إليهم الحصول على

إلتزام الشركاء. وهى وتدعم مجموعة الشركاء وإدارة التنمية بالإقتراحات والسياسات وخطط العمل تستقبل الصلاحيات والموارد والإلتزام.

- مجموعات ورش العمل: ومسئولة عن جمع البيانات والتحليل وتحدد المؤشرات وتحدد المخرجات المتوقعة، وتنظم أو تقسم طبقا للموضوعات القطاعية.

المهمة 3: حدد إجراءات ومرجعيات ذو الصلة

وتتضمن تصميم الإجراءات والإتفاق على أمور متعددة وهى:

- المرجعيات بالإجابة على الآتى:
  - ما هى الأنشطة التى ستتم المشاركة فيها؟
  - ما هى الأدوار كل ممثل؟
  - ما هى معايير جمع المعلومات؟
  - كيف يتم إتخاذ القرار؟
  - ما هى الموارد المخصصة من كل شريك؟
  - كيف سيتم أدراج النتائج فى المخططات المحلية؟

يتم الأتفاق الرسمى على مرجعية العمل.

- التوقعات بالإجابة على الآتى:
  - ما هى الصلاحيات؟
  - ما هو مجال العمل؟
  - ما هى المتطلبات الإجراءية الأخرى لمأسسة النتائج؟
  - ما هى موارد الإجراءات؟
  - ما هى صلات الموارد للتنفيذ؟
  - ما هى المحددات الزمنية؟
  - ما هى إجراءات إبلاغ النتائج و التقارير؟
  - ما هى أدوار ومسئوليات كل فرد فى المجموعة؟

- هل من الممكن انضمام أعضاء مستجدين للمجموعة؟
- ما هى نتائج ومخرجات الإجراءات.

- لتشجيع المشاركة قم بالآتى:
  - عد سبل المواصلات،
  - عد حضانة أطفال،
  - أعقد الإجتماعات بالقرب من السكن،
  - عد مكان محايد للإجتماع،
  - أدعو مختلف الأراء والسن ومهمشين،
  - نظم الإجتماعات القطاعية (وظيفة، خصائص إجتماعية، نساء) لتسهيل المناقشة.
  - نظم الإجتماعات فى أيام مختلفة وأوقات مختلفة،
  - أعلن عن الإجتماع بوقت كافى،
  - أرسل دعوات شخصية،
  - أستعين بميسرين محترفين كلما أمكن ذلك،
  - أبتكر أماكن ونوعية أجتماعات غير تقليدية (زيارات ميدانية، وشرائح).

- عوامل نجاح المشاركة هى:
  - الإحتياج الواضح والجدولة الزمنية الجيدة،
  - مجموعة ذو الصلة قوية،
  - مشاركة عريضة،
  - مصداقية وشفافية،
  - الإلتزام بالتمثيل الرفيع المستوى،
  - دعم السلطة العليا،
  - التغلب على الشك وعدم التفاؤل،
  - القيادة القوية،

- النجاح المرحلى،
- الإنتقال إلى الإهتمامات العريضة.

- عد المرجعية وتتضمن:
  - المهمات الأساسية،
  - الانشطة،
  - الأدوار والمسئوليات،
  - المعلومات الازمة،
  - الموارد
  - وسيلة إتخاذ القرار
  - كيفية حل الخلافات،
  - الإتفاق على المخرجات،
  - مأسسة المنهج،
  - برتوكولات الإتصال،
  - مشاركة جديدة،
  - وتمثيل أعضاء.

الخطوة الثالثة: تحليل الموقف

عند استخدام المعلومات أو تحليلها لابد من التفرقة بين البيانات والقيمة. البيان هو ما نعلمه (البطالة 20%) والقيمة هو ما هو مهم بالنسبة لنا (لابد من تخفيض الفقر). نادرا ما نحصل عى كل المعلومات المطلوبة وينصح بالعمل بالمعلومات بالمتاحة الآن علما بأن المتابعة ستأصل رؤية أفضل.

المهمة 1: جمع وأعرض الأبحاث وتحليلات السابقة

المهمة 2: كون منظور للمنطقة المحلية (أنظر الملاحق القطاعية: إقتصادى، بيئى، عمرانى، إجتماعى)

المهمة 3: قييم وحلل المعلومات

يمكن أستخدام مختلف الأدوات التحليلية مثل:

- مسح مواقف المقيمين المحليين ورجال الأعمال ويتم فيه الإجابة على الأسئلة التالية:
  - هل قيادة القطاع الرسمى ممثلى لمختلف الطوائف (السن، المرأة، الفقر، الثقافة)؟
  - هل قيادة القطاع اللارسمى ممثلى لمختلف الطوائف (السن، المرأة، الفقر، الثقافة)؟
  - هل المجموعات المهمشة منظمة وقادرة على التمثيل والمشاركة؟
  - هل القيادة المنتخبة لها رؤية وقادرة على جذب الشركاء وبناء الإتفاق ومشاركة القوة؟
  - هل المنطقة المحلية تحس بالفخر؟
  - هل المنطقة المحلية تحس بالتفاؤل؟
  - هل هناك روح التعاون؟
  - هل هناك روحا لإعتماد على النفس؟
  - هل هناك أستريتيجية لزيادة الملكية الخاصة؟
  - هل للمنطقة المحلية إستريتيجية لقيادة للتنمية؟
  - هل للأهالى وذو الصلة الفرصة فى المشاركة فى تنمية الإقتصاد المحلى؟
  - هل تتبنى المنطقة المحلية تضمن الجميع؟
  - هل العمل موزع على مختلف القطاعات؟
  - هل الأعمال الكبرى مملوكة محليا؟
  - هل المنطقة المحلية على دراية بموقفها التنافسى؟
  - هل عملت المنطقة المحلية على تحديد فرص التعاون مع مجتمعات اخرى واقامت التعاون؟
  - هل تعمل المنطقة المحلية على حشد الموارد لسد أماكن الضعف؟

- هل هناك تفهم لأهمية التدريب والتعليم؟
- هل هناك منظمات تنمية الإقتصاد المحلى لمجابهة متطلبات التنمية الإقتصادية (تخطيط، تنسيق، إئتمان، تدريب، مرافق)؟
- هل أعددت المنظمات شراكات وعلاقات تعاون؟

- تحليل التنافس والتعاون ويتم فيه الإجابة على الأسئلة التالية:
  - ما هى المناطق الأخرى التى لها التأثير الأقوى على مجتمعك؟
  - ما المناطق الأخرى التى تعتبرها منافسة لك؟ ولماذا؟
  - ما مدى قوة الروابط بهذه المناطق (إتصال، مواصلات، أسواق)؟
  - ما هى الفرص لتقوية هذه الروابط؟
  - ما هى المجالات الإقتصادية ذات الإهتمام المشترك؟
  - ما الفرص للعمل معا؟ ما هى مميزاتك الإقتصادية التى أقوى منها؟
  - إذا كنت تنافس مناطق أخرى، هل يمكن تغيير ذلك الموقف إلى تعاون نحو منافسة اقوى وطنيا او عالميا؟

- تحليل التسرب الإقتصادى:

هناك إستراتيجيتين أساسين لتنمية الإقتصاد المحلى:

جذب الأموال إلى الإقتصاد المحلى،

تدوير الأموال فى الإقتصاد المحلى

ويتم فيه الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هى المنتاجات التى يسافر لشرائها الافراد؟
- هل هناك فرص لزيادة صرف الأموال محليا؟ ما المطلوب عمله؟
- ماذا يستورد رجال الأعمال من الخارج؟
- لماذا لا يتم تصنيع هذه النتاجات محليا؟
- هل هناك فرصة لتنمية أعمال لتصنيع المنتاجات التى يحتاجها رجال الأعمال؟

- هل يمكن جذب الصناعات إلى الإقتصاد المحلى؟ كيف؟
- هل هناك فرصة لإنشاء مصرف أو مؤسسة إئتمان تستثمر محليا؟
- هل يمكن أن تفكر فى طرق لحفظ الدخل محليا؟
- كيف يمكن توسيع السوق المحلى؟ أين هذه الأسواق؟
- كيف يمكن الوصول إليها؟
- ما هى الروابط التى يمكن زيادة كفاءتها؟

- تحليل النوع ويتم فيه الإجابة على الأسئلة التالية:
  - هل تم دعوة المرأة لهذه الإجتماعات؟
  - هل يمكن تشجيع المرأة للمشاركة؟
  - ما هى القضايا الإقتصادية التى تجابهه المرأة؟
  - كيف تساهم المرأة فى الإقتصاد؟
- تحليل السوق ويتم فيه جمع معلومات الآتية:

- معلومات أساسية عن الشركة (الأسم، النوع، عدد العاملين رجال ونساء، الإدارة رجال ونساء)
- معلومات عن صاحب العمل: نوع، حالة إجتماعية، تعليم، سنوات خبرة قبل البدء، سبب البدء السوق، (نسبة) الإدارةالمحلية، الإقليم، خارجى
- معلومات عن المشتريين (نسبة): الشركات الاخرى، الأفراد، منظمات خارج المنطقة، الحكومة، منظمات أجنبية، آخرون
- معلومات عن علاقة الشركة مع الحكومة: مشترى، منظم انشطة، أخر

والإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تحسين هذه العلاقة؟
- متى تتدخل الإدارة المحلية فى عملك؟
- هل تستطيع التدخل فى إعداد القوانين التى تؤثر على نشاطك؟

- هل تأتمن النظام القضائى فى الحصول على حقك؟
- هل تضطر إلى دفع رسوم غير منظورة؟ أشرح؟
- أين يمكنك الحصول على معلومات مفيدةظ
- كبف يمكن تحسين الوصول إلى المعلومات؟
- هل تتعاون مع شركات اخرى لبيع المنتاجات؟
- ما هى القضايا الاساسية التى تجابهها؟
- ما هى مزايا القوة والضعف لشركتك؟
- عدد ثلاث عوامل تساعد على حسن إدارة شركتك؟
- عدد أربعة أشياء يمكن للإدارة المحلية عملها لتحسين التنمية الإقتصادية فى منطقتك؟
- عدد أربعة أشياء يمكنك عملها لتحسين التنمية الإقتصادية فى منطقتك؟

- تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر والإجابة على الأسئلة التالية:

بالنسبة لمواطن القوة:

- ما هى أقوى الموارد؟
- ما هى الموارد التى تصبح قوية بالدعم المناسب؟
- ما هى المؤسسات التى تخلق مؤسسات مدنية؟

بالنسبة لمواطن الضعف:

- ما هى عوائق التنمية الإقتصادية (تدريب، مرافق، الإتكال على الحكومة)؟
- ما هى المشكلات التى تواجهه رجال الأعمال فى العمل مع الحكومة؟
- ما هى المتطلبات والقيود التى تعوق النجاح الإقتصادى للاعمال (التدريب، الإدارة)؟
- هل هناك محددات بيئية تؤثر سالبا على الصحة وتخفض من مستوى المعيشة او جذب المنطقة أو إنتاجية العامل؟

بالنسبة للفرص المتاحة:

- ما هى الفرص التى تعظم تطور أو تدعم مناطق القوة؟
- ما هو التطوير الذى يخاطب نقاط الضعف؟
- ما هى الفرص الخارجية التى يمكن تحديدها؟

بالنسبة المخاطر المحتملة:

- ما المخاطر التى تجابه بقاط القوة؟
- ما المخاطر التى تهدد الفرص؟
- ما نقاط الضعف التى قد تسؤ وتحت أى ظروف؟

الخطوة الرابعة: الرؤية

للرؤية الجيدة خصائص عديدة فهى تصف المستقبل، وتكون إيجابية، تركز على مخرجات (Outcomes)، مبنية على قيم محلية، وتكون ناتجة عن مشاركة عريضة للمجتمع المحلى. من مميزات الرؤية التركيز على المور المهمة، عرضها للقيم العامة، تحيددها إطار للعمل، مساعدنها على الإتصال والتعلم، والفهم لقيم الغير.

ويجب أن تتناسب الرؤية مع الإطار الزمنى للتنمية، والذى يتراوح من 3-5-10 سنوات؟ قالتنمية محددة بمدة ليس القيادة!

المهمة 1: إسترجع تحليل القوة والضعف والفرص والمخاطر

المهمة 2: حدد الرؤى الشخصية:

والإجابة على الأسئلة التالية تساعد على تحديد الرؤية بوضوح:

- ماذا تريد ان يكون عليه الإقُتصاد المحلى فى المستقبل؟
- ما هى أهم الخصائص الإقتصادية؟
- ماذا ترى إقتصاد المنطقة فى المستقبل (وظائف، دخل، تخفيض فقر)؟
- ما هو الفرق بين رؤيتك والموقف الآن؟

أكتب كلمات أو جمل معبرة، ثم إقراها بصوت عال.

المهمة 3: إجمع الافكار المتشابهة

المهمة 4: إتفق على الأفكار

الخطوة الخامسة: تحديد الأهداف

الأهداف هى عملية تحويل القضايا والإهتمامات إلى جمل متل "دعـم فـرص العمـل" (فعـل ذات إتجاه وأسـم: "خفـض الفقـر"). الأهـداف أسـاس تـصميم بـدائل الإسـتراتيجيات وتحديـد معـايير تقييمهـا. الأهداف تربط الإستراتيجيات بالقيم المحلية. الأهداف تحدد إتجاه مفضل ويمكـن التفـاوض بـين إتجاهـات متعارضة.

أمثلة لأهداف: خفض الفقر، حماية الموارد الطبيعية، خفـض الفـروق فى الـدخل، زيـادة الإسـتثمار وفرص العمل، التوسع فى التجارة المحلية وحفظ الوظـائف المحليـة، حفـظ الـثروة (Wealth) محليـا، زيـادة الإتـزان (Stability) الإقتـصادى، زيـادة الإعـتماد عـلى الـذات، دعـم الإقتـصاد ذات القطاعـات المختلفـة (Diversity)،

المهمة 1: ناقش القضايا والإهتمامات

يجب مراجعة الموقف والتركيز على إجابة السؤال: بمعطيات الموقف الراهن، كيـف يمكـن تحقيـق رؤيتنا؟ والإجابة على الأسئلة التالية تساعد على ذلك:

- لماذا نعمل على تنمية الإقتصاد المحلى؟
- ما هو التاثير السلبى الناتج عن الأنشطة الإقتصادية؟
- ما هى أهم القضايا التى يمكن أن تجابهها؟
- ما هى الفرص المتاحة الآن؟
- ما يمكن تحقيقه عمليا فى 3-10، 10-20 سنوات؟
- ما هى نقاط الضعف التى يمكن التغلب عليها؟

يتم تجميع القضايا وإعادة صياغتها كأهداف، ثم التأكد من كفاءة الصياغة يمكن التساؤل:

- هل الأهداف متفقه مع الرؤية؟
- هل تعكس البيانات عن الموقف الداخلى والخارجى للإقتصاد المحلى؟

- هل هناك وضوح بالنسبة لتأثير نتائج هذا الهدف؟
- هل تتكامل الأهداف؟

المهمة 2: حول القضايا والإهتمامات إلى مواقف واضحة

يتم تجميع وإختصار الأهداف إلى بيان بتلك الأهداف التى تهمنا (يفضل الإستعانة بخبير او ميسر لما تحتاجه من فكر أسترتيجى والإبتكار والمعلومات المكانية). كما بفضل والتساؤل دائما: لماذا يهم هذا الهدف رؤيتنا الإقتصاد المحلى. الأهداف ستساعد فى تحديد معايير المتابعة.

جدول القضايا والأهداف (المجالات): القضية، الوصف وإرتباط بالإقتصاد، الهدف، مقياس الأداء، نقص بيانات مفيدة لتنمية الإقتصاد المحلى، أنشطة مقترحة للحل

المهمة 3: كون معايير أداء

الغرض من المعايير تحديد مدى الإنجاز نحو الأهداف. خصائص معايير الأداء الجيدة هى: أن تكون واضحة ومرتبطة بالهدف، محددة للمقياس وتأثير النشاط، محددة للمضمون وإتجاه العمل المستقبلى، أستعمل معلومات متاحة فى الإطار الزمنى للخطة، يمكن لها قياس مدى التقدم.

أنواع المعايير: معيار طبيعى (رقم)، معيار مقاس (عالى، متوسط، منخفض)، معيار منسب (غير مباشر).

SMART الإختصار باللغة الإنجليزية (وتعنى جيد) لخصائص المعيار الجيد وهو أن يكون: محدد، قابل للقياس، مناسب، عملى، ومناسب زمنيا.

المهمة 4: ضع أولويات للأهداف

تحديد أولويات الأهداف تظهر ما هو مهم للشركاء. هذا محورى وسيساعد على وضوح البدائل والإتفاق عليها فهى مرجعية التفاوض والنقاش.

انشئ جدول كالآتى: المرتبة،الوزن النسبى، الهدف، الحالة السيئة، الحالة الحسنة، ثم أكتب الهدف والحالتين، تم أعطى مائة % لإهم هدف، أعطى اوزان نسبية للاخرين

(60%، 30%)، ثم أعطى مرتبة طبقا للأوزان النسبية). فى هذا النشاط يركيز الشركاء على التغيير الممكن تحقيقه (بين الحالتين)

المهمة 5: راجع الأولويات

عند المراجعة يتم الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل تم ترجمة القضايا غلى أهداف؟
- هل لكل هدف معيار أداء جيد؟
- هل تاخد الأهداف فى الإعتبار محددات والفرص المعروضة فى تحليل الموقف؟
- هل كل منها مهم على حدة ام أن هناك تكرارا؟
- هل لاى الأهداف تفاصيل تنتمى إلى خطة العمل () يعمل هذا السؤال على فصل الوسائل عن الغايات)؟

الخطوة السادسة: البدائل

المهمة 1: أعصف ذهنيا الأنشطة العملية المقترحة (دون تقييم)

أستعمل دراسات الحالة، وأسئلة مثل: كيف يمكننا تحقيق الاهداف؟ ما هو البديل الأفضل لكل هدف؟

نصح بمراجعة الافكار فى دراسات الحالة وتقييم "قضفخ" وجعل الأهداف تقود العصف الذهنى. أنظر الأفكار الإقتصادية (الملحق 3)

المهمة 2: إجمع الأنشطة فى إستراتيجيات متوافقة

الهدف تصميم بدائل موجهه إلى تحقيق أهداف المنطقة المحلية وظروفها وتحصل على دعم عريض لضمان تنفيذ ناجح. بعد إعداد مجموعة أولية من أفكار عملية، يتم تقنينها فى صورة إستراتيجيات ثم تقييمها. عند ندرة الوارد أختر النشاط الكثر تأتيرا على الأهداف. مع زيادة المعرفة عن أثر الإستراتيجيات تزداد دقتها وتتضح أكثر الأهداف.

الأسئلة التى تساعد على تقنين الأنشطة إلى بدائل:

- أى الأنشطة أكثر مساهمة فى تحقيق الأهداف؟
- ما هى الأنشطة التى لابد أن تنفذ أولا؟

- ما هى الموارد المتاحة لكل نشاط أو مشروع؟
- ما هو تكلفة عدم تنفيذ النشاط؟

تجب مناقشة المحددات (مالية، زمنية، معلوماتية) فى هذه المرحلة.

يجب تحديد الأنشطة الأساسية والتى جزء من كثير من الإستراتيجيات وتلك المرتبطة زمنيا، الخ...

البديل (إستراتيجية) يتكون من عددة أنشطة والأنشطة تتكون من عدة مهام.

المهمة 3: تقييم البدائل بالنسبة للأهداف

يتم تقييم البدائل بالأسئلة التالية: ما هو تأثير النشاط أو المشروع على الأهداف – كيف ستتأثر مقاييس الأداء؟ ما هى البيانات الاساسية الغير متاحة؟ هل هناك دراسات تفيد فى المعلومات عن التأثير المنتظر على الأهداف؟ ننصح بالإستعانة بخبرة تساعد فى تقييم تأثير البدائل على الاهداف؟

أستخدم "جدول التبعيات" لتقييم تأثير البديل على الأهداف لإختيار البديل الفعال (0= أمنع.

1= يقبل Reservation كبير.

2= محايد.

3= يدعم ب Reservation .

4= موافق)، ثم أعد تصميم الإستراتيجية.

المهمة 4: أعد تصميم الإستراتيجيات واختار بينهم

عند الإنتهاء من تحليل السابق يبدأ مفاضلة القيم بتحديد ما هو "مهم" عن طريق المناقشة المفتوحة.

ننصح بتضمن تحليل دقيق لمشروعات صغيرة مضمونة والمشروعات الكبيرة، والمحددات. ولإعادة تقييم البدائل يمكن الإستعانة بالأسئلة الآتية:

- ما هى المحددات الأساسية؟
- كيف أثرت المحددات على تصميم البدائل؟

○هل غيرت المحددات القرارات؟

التكلفة:

○ما هى الأنشطة الملائمة للتمويل المحدود؟

القدرة:

○هل هناك قدرة مؤسسية لتنفيذ البديل؟

○هل القدرة مدرجة فى البديل المراجع؟

التوقيت:

○ما هو عامل الوقت؟

○ما إمكانية التطبيق المرحلى؟

عند الإنتهاء قم بمناقشة الإشترتيجية مع العامة والشركاء عد تقرير للحكومة المحلية.

الخطوة السابعة: إعداد خطة العمل

بعد الحصول على الإتفاق على الإستراتيجية العامة يجب تحديد تفاصيل الإتفاق وآليات التنفيذ والإلتزام وإقرار التمويل. إعداد خطة العمل تساعد فى التأكد من قابلية تطبيق الإستراتيجية ويحدد بالتفصيل كيفية التصرف فى الموارد.

المهمة 1: التفهم الواضح للمهمات والأنشطة للبديل المختار

مباشر ولابد من مراعاته من البداية بتوضيح التوقعات

المهمة 2: من سيشارك وما هو دور كل منهم وما هى آلية التنسيق

الشراكة محورية فى التخطيط بالمشاركة وتحديد الأدوار والمسؤليات تقنين لهذه الشراكة. الشراكة قد تتطلب آليات مستجدة. الأسئلة التالية تساعد فى هيكل التنظيمى الذى يحديد مستوى التمثيل والمنهج ومقدار المشاركة والتحكم فى التنفيذ:

- ○ ما هى الشراكات والمؤسسات والهياكل أو الآليات المطلوبة لتنفيذ البرامج والسياسات والمشروعات؟
- ○ كيف تتضمن الهياكل ذو الصلة والمواطنين المحليين فى تنفيذ خطط العمل؟

- ما هى الآليات الازمة لضمان التنسيق بين الأنشطة؟

المهمة 3: حدد المدة الزمنية والموارد والتمويل والمتطلبات السابقة

يجب تحديد المصادر الداخلية والخارجية للتمول. إحتمالات بدائل التمويل كالتالى: دخل الإدارة المحلية، هبات وإستثمارات القطاع الخاص، التعاونيات المجمعة للتمويل، الشراكات على مشروعات ذات فائد مشتركة، بيع او إيجار المبانى المملوكة للإدارة المحلية، الإستثناء الضريبى، منح التنمية، التشريعات التى تحتم على المؤسسات المالية العمل على تنمية الإقتصاد المحلى، المؤسسات المانحة

المهمة 4: حدد المخاطر والفجوات والروابط الضعيفة فى خطة العمل وكيف سيتم مجابهتها التفكير فى المخاطر مهم يجب السؤال: أى الأنشطة تفتقد القيادة أو التمويل أو الموارد الأخرى وبها نقص قدرة؟

المهمة 5: تأكيد على إلتزام كافة الشركاء

قم بتوقيع مذكرة تفاهم لإتفاقات التعاون فى تنفيذ خطط العمل.

المهمة 6: أتفق على آلية تنسيق

يمكن أن يكون فرد أو تكوين منظمة وتقوم على إدارة الأنشطة للغنتهاء طبقا للجدول الزمنى والتكلفة وطبقا للمعايير المتفق عليها.

المهمة 7: اتفق على ألية متابعة

عد إطار خطط العمل تتضمن: المهمة، المسئولية، الزمن، زمن المتابعة (شهريا)، المورد المطلوب، مستند المتابعة، مقياس الأداء. عد مستند إستريتجية التنمية (المخطط الإسترتيجى) للتدوال كالآتى

- المقدمة: تقدم معلومات عن الخلفية وتنظيم المستند
- أين نحن: تقدم عرض للشركاء والوضع القائم، مع تحليل لمواطن القوة والضعف للغقتصاد المحلى والفرص والمخاطر الخارجية والشركاء والموارد المتاحة
- أين بريد أن نكون: تقدم الرؤية المستقبلية والأهداف المحددة للإتجاه الإسترتيجي لخطة العمل وخطة العمل نفسها.

- كيـف يمكننـا الوصـول: تعـرض الإسـتراتيجية وخطـة العمـل وبـرامج والمـشروعات ذات الأولويـة للتنفيذ، ويتم غسقاط الضوء على تنسيق مصادر التمويل والشراكات لتنمية الإقتصاد المحلى.
- هل وصلنا: تقدم أسلوب التقييم والمراجعة المرحلية.

الخطوة الثامنة: تنفيذ الخطة الإستراتيجية

عند هذه المرحلة تم إعداد مستند المخطط الإسترتيجى وتم تخصيص التمويـل وتـم تحديـد مـسار واضح للخطة. وهنا يتخيل الكثير أن النهمة تمت! المؤلية تقع على إدارة المشروع والأسءلـة التاليـة تـساعد على تقدير الموقف قبل البدء:

- هل الشراكات معقدة؟
- هل الحدود الزمنية عملية
- ما المتوقع فشله؟
- هل عملنا ما يلزم لتقليل المخاطر؟
- هل هناك خطط بديلة لتنفيذه فى حالة الفشل؟

هناك نشاطين يحلان هذة الأمور:

- التطوير المؤسسى والتنظيمى: هى عمليـة تأسـيس المـنهج فالمؤسـسة ليتعـدى إعـتماده عـلى شخـصيات متعاونـة وخاصـة ان تنفيـذ ومتابعـة التنميـة عمليـة طويلـة الأمـد. هـى محـور الإستدامة.
- تكليف متخصص لتنفيذ البرنامج والتنسيق والمتابعة

المهمة 1: تقوية الهياكل المؤسسية الحالية

يتم ذلك بغرض لتحسين التخطـيط والإدارة والتنـسيق بـين القطاعـات وإنـشاء مؤسـسات جديـدة لمهام جديدة

المهمة 2: تغيير او تعديل المؤسسات لتضمن أدوار أو مسئوليات جديدة

أحد بدائل المأسسة إنشاء وكالة لتنمية الإقتصاد المحلى تتضمن مؤسـسات عامـة وخاصـة وممـثلى الدوائر السياسية والإقتصادية والمجتمع المدنى.

المهمة 3: حدد وكلف المؤسسة الرئيسية بالقيادة

من أهمية تحديد موطن لبرنامج تنمية الإقتصاد المحلى

المهمة 4: أقم روابط مع أدوات السياسات

أدوات السياسات: الموازنة، البرامج التنمية القطاعية، ومواطن الموارد البشرية

المهمة 5: طور المهارات الازمة لدعم ولتطبيق تنمية الإقتصاد المحلى

إجمع معلومات وتفاوض وييسر وعد إستراتيجية وخطط العمل والمتابعة والتقييم

المهمة 6: عدل الأطر الإدارية والقانونية

الغرض: تيسير تنفيذ تنمية الإقتصاد المحلى

المهمة 7: فعل التمويل عن طريق الموازنة العامة (اساسا)

الغرض: تنمية القدرات والتاسيس وتواصل التنفيذ

المهمة 8: أعمل على دعم المعلومات وإجراءات التعلم بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والإستشارية

أدوات لإستخدام مدير البرنامج: مستهدفات(Targets)، المشروعات الإرشادية، التنسيق مع المجهودات الأخرى، المتابعة والإشراف

الخطوة التاسعة: المتابعة والتقييم

المتابعة: وهى جمع معلومات لمتابعة أما الأثر أو التنفيذ (نحن مهتمون بالنوع الأول: متابعة الأثر).

التقييم يتناول معلومات المتابعة لتقدير إمكانية تحسين البرنامج

ترجع أهمية المتابعة والتقييم لتنفيذ برنامج فعال وكفؤ، التحكم فى خطة تنمية الإقتصاد المحلى، ضمان الأثر المراد ومرغوب.

المتابعة:

المهمة 1:

عد خطة وإطار متابعة بإستخدام أهداف المشروع ومعايير الاداء

أجب عن الأسئلة التالية: ما الذى سيتم متابعته؟ وكيف؟ ما هى النتائج التى تقاس: منتاجات (Outputs)، مخرجات(Outcomes)، تأثير(Impact)

لابد من إتباط المؤشرات بالأهداف والشفافية فى جمع المعلومات وتحديد مصدر المعلومات وتحديد معلومات الأساس

المهمة 2: حدد من سيشارك

من له دور مباشر وذات مضمون، دور داعم ومتخصص، مدافع وساعى للحملة؟

فى كثير من الاحيان يمكن تفسير أو فهم النتائج بطرق مختلفة ومتناقضة – فلابد من تضمن إختلاف وجهات النظر وشراكة مختلفة وعريضة

المهمة 3: حدد متى يتم المتابعة

طبقا للنشاط والهدف، يمكن أن يتم المتابعة على فترات: يومى، شهرى، ربع سنوى، سنوى، بين المشروعات

المهمة 4: حدد المستند وبرتوكول الإبلاغ عن نتائج المتابعة

يمكن الإستعانة بالأسئلة التالية:

- كيف سيتم تقنين المتابعة؟
- ماذا سيحدث للمعلومات؟
- من يستطيع الحصول على المعلومات؟
- كبف سيتم شرحها؟
- من وكيف ستستخدم النتائج؟

مكونات التقرير: ملخص، مقدمة (أهداف المشروع الذى يتم متابعته)، منهج التقييم (إجراءات وأدوات جمع المعلومات)، النتائج والتحليل (التقديم الموضوعى للنتائج وتحليل النتائج)، توصيات (ما يجب أن يحدث بعد ذلك)، ملاحق (جداول البيانات، مسوحات، خطابات، إلخ)

التقييم:

المهمة 1: عد خطة وإطار التقييم بإستخدام أهداف المشروع ومعايير الاداء

أجب عن الأسئلة التالية:

- لماذا يتم التقييم؟
- ماذا متوقع تحقيقه بالتقييم؟
- ما نوع التقييم الملائم؟
- متى سيتم تقييم المشروع؟
- كيف سيتم تقنين التقييم وشرحه؟
- كيف سيتم إستخدام المعلومات؟

إطار التقييم: مقياس الاداء، التاثير المتوقع (نسبة)، التأثير الفعلى (نسبة)، ملاحظات.

أسئلة نوعية تخص:

الملائمة والفعالية،:

- هل كانت خطة العمل ملائمة؟
- هل حققت الأهداف المعلنة؟
- هل كانت الموارد كافية؟
- هل كانت القيادة والقدرة الفردية والمؤسسية كافية؟
- هل الشراكات مستدامة؟
- هل تم مخاطبة التاثير السالب المتوقعة وغير المتوقعة؟
- هل النتائج مستدامة؟

الكفاءة:

- هل كان فى الإمكان غستخدام الموارد بطريقة أخرى لتعطى نتائج أكثر أو افضل فى إطار التكلفة؟

- هل كان فى الإمكان تحقيق نفس النتائج بتكلفة أقل؟
- هل كان بإمكان خطة اخرى تحقيق نفس النتائج بتكلفة اقل؟
- هل تم إدارة الموارد بكفاءة للحصول على الأهداف؟

الوضع المحيط:

- هل إختلفت الظروف؟ هل إختلفت الأولويات؟
- هل تحليل القضفم واقعى؟
- هل تم إدراج معلومات جديدة؟
- ما هى التاثيرات المتوقعة؟ ما هى التغيرات المطلوبة؟

تعديل والتوصيات:

- كيف يتم تغيير خطة العمل لتحقيق الأهداف بطريقة افضل؟
- هل تم تغيير فى الظروف تستدعى مراجعة شاملة؟

المهمة 2: حدد من سيشارك

من له دور مباشر وذات مضمون، دور داعم ومتخصص، مدافع وساعى للحملة؟

فى كثير من الاحيان يمكن تفسير أو فهم النتائج بطرق مختلفة ومتناقضة - فلابد من تضمن إختلاف وجهات النظر وشراكة مختلفة وعريضة

المهمة 3: حدد متى يتم التقييم

ربع سنوى،سنوى، بين المشروعات

المهمة 4: حدد المستند وبرتوكول الإبلاغ

يمكن الإستعانة بالأسئلة التالية:

- كيف سيتم تقنين التقييم؟
- ماذا سيحدث للمعلومات؟
- من يستطيع الحصول على المعلومات؟

○كبف سيتم شرحها؟

○من وكيف ستستخدم النتائج؟

مكونات التقرير: ملخص، مقدمة (أهداف المشروع الذى يتم متابعتـه)، مـنهج التقيـيم (إجـراءات وأدوات جمع المعلومات)، النتائج والتحليل (التقـديم الموضـوعى للنتـائج وتحليـل النتـائج)، توصـيات (مـا يجب أن يحدث بعد ذلك)، ملاحق (جداول البيانات، مسوحات، خطابات، إلخ)

الخطوة العاشرة: التنفيذ

- قم بالتنفيذ
- ملحق 1
- ذو الصلة أو الشركاء
- الحكومة:
- الإدارة المحلية
- المدريات والفروع الإقليمية
- المجالس واللجان القطاعية (صحة، تعليم، مواصلات)
- مجلس أستعمالات الأراضى
- المؤسسات التعليمية
- المرافق
- المؤسسات الدولية لدعم المالى
- التجارة والعمالة:
- المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسات الإقتصادية المتناهية الصغر
- المؤسسات الإقتصادية الكبيرة
- النقابات التجارية
- مؤسسات تنمية الاراضى

- البنوك ومؤسسات الإئتمان والمجوموعات المالية
- الغرفة التجارية
- وكالات الإعلام
- مجموعات دعم الأعمال الإقتصادية
- الجمعيات المهنية
- شركات المرافق الخاصة
- مؤسسات التعليم الخاصة
- مجموعات الإبتكار
- الشركاء الغير حكومية المحلية:
- القيادات المحلية
- مجموعات القطاع الغير رسمى
- مجموعات المجاورات/الحى/المدينة
- منظمات الخدمات المحلية
- جمعيات دافعى الضرائب
- المؤسسات التعليمية المحلية
- المجموعات الدينية المحلية
- مجموعات التنمية الدولية
- المرأة العاملة
- الأقليات وذو الإعاقة والمستضعفين
- مجموعات بيئية
- المهتمين بالثقافة والتاريخ والفنون
- المعلومات الإقتصادية

الرأسمال الإنسانى والإجتماعى:

- القادة والشركات والمنظمات
  - القدرة والموارد

(انظر الخطوات 1&2)

- المعلومات والبيانات
  - الاعمال والسوق والإقتصاد: تقدير الحجم

- عرض لتطور الإقتصاد المحلى للمنطقة
- حصر لمؤسسات والخدمات الإقتصادية طبقا للقطاع، والنوع، والحجم وعدد العمال، والنتاجات وحجم المبيعات
- تقدير حجم وخصائص القطاعات الارسمية والغير قانونية
- بيان باكبر المؤسسات الإقتصادية
- تحديد الأسواق الرئيسية وروابطها بالمنتجين الحاليين
- تحديد التسرب الإقتصادى الرئيسى: متى ولماذا يغادر النقود الوحدة المحلية (سفر سكان للشراء)
- الإستثمار والتجارة الخارجية: الحالى والإمكانات
- السياسات الضريبية: الضرائب العقارية – الكم، المنطقة، الحدود، الإستثناءات
- الضرائب المحلية والسيادية وضرائب المبيعات والدخل وعلى الأعمال التجارية

نوع الحياة

- معايير الحياة وتكلفة الإعاشة
- التراث والثقافة والترفية والخدمات الإجتماعية والمنشات الصحية والموارد
- المميزات المحلية الخاصة والطابع الساعد على حسن نوع الحياة وجذب الأخريين

السكان

- الفقر ومستوى الدخل (خريطة دخل طبقا للمدينة أو الحى)

- السكان ومعدل الزيادة السكانية

- متوسط عمر السكان وتوزيع النوع وإسقاطها المستقبلى

- الحركة السكانية للداخل والخارج

الأسرة

- حجم وهيكل الأسرة

- دخل الأسرة

- المهارات والقدرة والإبتكار
- التجربة المؤسسية

- المؤسسات التعليمية طبقا للحجم والبرامج والقدرات البحثية

- الموارد والخدمات الحكومية

- خدمات للقطاع الخاص (التدريب على إدارة الأعمالالتجارية، برامج الدعم الفنى، مراكز تطوير الإعمال، حضانات، موقف بدء الأعمال الخاصة)

- المؤسسات الغير حكومية ووكالات الخدمات

- المعرفة المحلية

- نجاح وفشل تجارب السابقة لتنمية الإقتصاد المحلي (افضل الممارسات، تفليسات الأعمال، بدء الأعمال التجارية)

- مستوى المخاطرة بالمشروعات وتنمية المشروعات الصغيرة بإستخدام القدرة المحلية

- بيانات وإحصائيات العمالة

  - معدل البطالة والاعداد طبقا للنوع والسن والوظيفة
  - مشاركة القوى العاملة طبقا للنوع والسن والوظيفة والصناعة
  - ثبات القوى العاملة: النقابات العمالية ظروف العمالة
  - مهارات العمالة والتعليم والتدريب
  - الأجر الأدنى والأجر السائد لمختلف الوظائف

النوع

- علاقة النوع بالإقتصاد المحلى(العمل الغير مدفوع،الوظائف العليا، اليوم الثلاثى)

- فرص العمالة للنساء

- معوقات دخول سوق العمل مستوى المشاركة، التوقعات الإقتصادية

الرأسمال المالى

- مالى
- خدمات مالية

- متاح محاسبة وتحليل مالى ومعلومات ضرائبية وتقييم اراضى

- الإئمان (إمكانية الحصول على التمويل)

- متاح تمويل وتطوير وتوسع فى الأنشطة الإقتصادية

الرأسمال الصناعى والعمرانى

- التكنولوجيا والآلات والادوات الصناعية
- المنشاءات والأراضى

- تقييم للمصانع تكنولوجيا الانشطة الإقتصادية

- المبانى والمرافق
- العمران والمرافق

- الموقع الجغرافى وعلاقته بالاسواق والمراكز الحضرية وروابط المواصلات
- المبانى الغير سكنية من حيث العمر والحجم ومتاح والقيمة الإيجارية والتنافس
- المبانى السكنية من حيث متاح والقيمة الإيجارية ومعدل الإشغال
- حصر الأراضى من حيث متاح وإستعمالاتها وموقفها

نوع والقدرة المتاحة ل:

الإتصالات

المرافق

الطاقة

نظم إدارة الفضلات

هيكل الموصلات والطرق

الرأسمال الطبيعى

- الموارد
- الموارد الاساسية

- المعادن والغابات والاراضى والماء والهواء

- تشغيل الموارد

- نوع وحجم وأسواق

- أنظمة الحياة
- نوع الحياة

- الطقس والطبوغرافيا

- الجمال

- الموارد الطبيعية المرئية

- خدمات أنظمة البيئة
- الدعم الإقتصادى

أنشطة تدعم تنمية الإقتصاد المحلى

تتنوع أنشطة تنمية الإقتصاد المحلى كالآتى:

- الحكومة المحلية: للحكومة دور اساسى فى تنمية الإقتصاد المحلى وفهذه الأنشطة اساسية وغالبا ما تصاحب الأنشطة الأخرى.
- الأشطة المبدئية: وهى انشطة سريعة الاثر وقيلة التكلفة
- الانشطة المتقدمة: وهى أنشطة تتطلب تقنية فنية إضافية وقدرة مؤسسية وخبرة وتمويل

- الأنشطة العامة: وهى أنشطة متكاملة أو قطاعية شاملة وتشمل الكثير مم سبق فى تكامل يجب ملاحظة أن كثير من هذه الانشطة مترابطة.

أنشطة الحكومة المحلية:

تنظيم

السياسات وآليات التنظيم تؤثر على أنشطة الإقتصاد المحلى عن طريق المرافق، والضرائب، وتنظيم الأراضى والمبانى والنشطة. خلق بيئة تمكن الانشطة الإقتصادية تعتمد على سياسات وتنظيم واضح وميتقر.

الأنشطة المبدئية:

مجموعة الشركاء للتنفيذ

وهى أساسية كآلية تنظيمية لتنفيذ الخطة مثال: وكالة تنمية الإقتصاد المحلى

مشروعات إرشادية:

وهى مشروعات صغيرة وقصيرة او تجريبية ذات وظيفة تحضيرية للتوسع أوالتكرار للحفاظ على قوة الدفع

البحث ولتحليل:

مكون لكل الانشطة وهى محل إستثمار لسد الفجوات المعلوماتية (الأسواق والفرص، إجراءات القيمة المضافة، أختبار جدوى الافكار،).

الجولات الدراسية:

وهى اساسية لربط الافكار بالواقع. هى عامل محفز قوى.

الشراء المحلى وحملات الإنفاق المحلى:

هو إلتزام الإدارة المحلية بالشراء محليا، وحملات الإنفاق الحلى إتفاق بين المجتمع والمؤسسات الإقتصادية

تطوير الأنشطة الإقتصادية المحلية:

حملات التنظيف والتشجير واللافتات تضاف إلى المكان

منشورات تنمية الإقتصاد المحلى:

تساعد على إجتذاب المؤسسات الإقتصادية فى البرنـامج (كتيبـات عـن المنطقـة، منظـور إقتـصادى، دليل أعمال)

الانشطة المتقدمة:

1. **إدارة المعلومات:**

معلومات من أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتواؤم الاعمال تعتمد على إدارة المعلومات، وتتـضمن جمع، والوصول وتنظيم المعلومات والبيانات بغرض للإستفادة مهم.

2. **التسويق**

وهى استغلال المعلومات لتحديد العملاء وتسويق المنطقة. إستراتيجيات التـسويق تتـضمن النـشر والتطوير وإدارة المعلومات لهدف تسويقى معين.

○ دعم الأنشطة الإقتصادية الصغيرة:

3. **الحضانات:**

وهى مبانى تؤجر فراغات ياسعار زهيدة لتقليل اعباء المصروفات

4. **مراكز تدريب المهارات:**

و يشارك قطاع الاعمال فى أنشطة التعليم والتدريب فى مختلـف المجـالات وتنفيـذ الـبرامج لزيـادة فرص العمل وإنشاء شبكة بنك للوظائف للمنطقة المحلية.

5. **تنمية الأنشطة الإقتصادية الصغيرة والمنتناهية الصغر:**

تهدف إلى إقامة روابط وشبكات بين ذو الـصلة وقطاعـات الإقتـصاد المحـلى، وتتـضمن غالبـا دعـم الأعمال والتدريب والغتمان الصغير.

6. **مراكز تنمية الصناعات الصغيرة**

تدعم القدرة على إدارة المشروعات بفاعلية وبربحية.

○ إحياء العمران والمرافق وتخطيط الاراضى:

7. **الإستثمار فى اامرافق:**

وهى إستثمار لتطوير العمران لزيادة الكفاءة الإقتصادية (المواصلات) أو نوعية الحياة (مياة وصرف وطاقة) وهى تعمل على الخفاظ على والتوسع فى وجذب المؤسسات الإقتصادية. وهى تنفذ بالحكومة أو بشراكة القطاع الخاص.

8. **المجمعات:**

وهى تشير إلى أفراد او منظمات (فلاحين) يعملون فى نفس النشاط فى منطقة واحدة والعمل معا لتطوير فرص العمل وغضافة قيمة (مثل مراكز النمو ومناطق الإستثمار)

9. **الحدائق الصناعية والإقتصادية والعلمية:**

مناطق مخصصة لأنشطة تعمل على تقليل الفاقد والتلوث وتقنين الطاقة وتقليل متطلبات المواصلات.

10. **تطوير مركز المدينة:**

وهى مناطق شراكات بطبيعتها ويمكن تطويرها السعى الإستثمار بها.

11. **ربط التصاريح بالتنمية:**

وهى عملية ربط الفوائد للمشروعات الناجحة بالفوائد المحلية (مثال: التصريح للمستثمريين بالبناء فى الاماكن المتميزة نظير الإستثمار فى المناطق الفقيرة.

التنمية المؤسسية لتنمية الإقتصاد المحلى:

1. **خلق منظمات تنمية الإقتصاد المحلى:**

وهى تعمل على تنفيذ والتخطيط المستمر لتنمية الإقتصاد المحلى (مثال: جمعيات تنمية الأعمال، مؤسسات تنمية المنطقة المحلية، غدارات التنمية المحلية بالإدارة المحلية، والغرفة التجارية، إلخ)

2. **التعاونيات:**

وهى مؤسسة ديموقراطية مملوكة بأعضاءها لتحقيق غاية مالية أو إجتماعية أو ثقافية.

3. **الشراكات:**

الشراكة بين القطاع العام والخاص والمنطقة المحلية تمثل مدخل فعال وكفؤ لتنفذ إستراتيجيات تنمية الإقتصاد المحلى واساى لكثير من الأنشطة.

4. **آليات التعاون المؤسسى:**

التعاون للتنافس مفتاح النجاح. آليات رسمية ولارسمية متاحة لإرساء تعاون مثمر.

التمويل:

1. **الإئتمان المتناهى الصغر:**

هى إمتداد للقروض الصغيرة للفقراء الغير قادرين على شروط البنوك

2. **العملة المحلية:**

وهى عملة موازية تستخدم لتبادل السلع فى مكان واحد أو لخدمة فئة معينة

3. **الإستثمار:**

4. **تدعيم الإستثمار الخارجى:**

تشمل جذب الغستثمار من الخارج

5. **الإستثمار المحلى:**

وهى محاولة الإبقاء على الثروة محليا (عادة ما توضع الاموال فى البنوك وتستثمر خارج المنطقة)

الفصل الخامس

إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة

الفصل الخامس

إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة

من بين المشكلات الاقتصادية التي زعزعت كيان معظم اقتصاديات العالم، نجد ظاهرة البطالة والتي تعتبر من المواضيع التي كانت مجالا للدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتقدمة، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة، وإذا تكلمنا عن البطالة في بلادنا، نجد أنها بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، خاصة بعد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بذلك عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير، فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مدا خيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة .

تحاول هذه الورقة البحثية تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دور إستراتيجية التنمية الريفية للحد من البطالة في الجزائر، وذلك بالتعريج على واقع هذه الإستراتيجية في الجزائر، ومدى مساهمتها في التنمية الريفية.

التنمية الريفية المستدامة

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته ويرجع ذلك إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع وكذلك لعدة اعتبارات منها:

1- أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85 في المائة من جملة السكان؛

2- أوضحت الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75%و85% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات.

3- أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45-75% وخاصة في الدول العربية؛

4- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال وقصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف.

5- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر(النزوح الريفي).

6- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.

7- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف، فمثلاً تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 72.6% من جملة عدد السكان ومعظم هؤلاء الأميين من سكان الريف.

8- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلى ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً فأقل وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول

النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقرب من85% من الذين يعانون من الفقر الكلى يعيشون في مناطق ريفية.

9- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم في إحداث تنمية لتطوير الريف.

من أجل ذلك برزت أهمية التنمية الريفية المستدامة كقضية تهتم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها واستراتيجياتها إدارات متخصصة في الدول والمنظمات، ومن ذلك شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

أولا- مفهوم التنمية الريفية:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو:

(عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب).

لكن يمكن تعريف التنمية الريفية بما يلي: تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

ثانيا- الأهداف الاقتصادية للتنمية:

من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة للتنمية الريفية في التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص ما يلي:

- ✓ إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف؛
- ✓ التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية.
- ✓ تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي، نشير في الآخر أن تعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء، لكن تداخلها وتضافرها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة؛
- ✓ التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية والتي من أهمها إنخفاظ دخل صغار المزارعين وصائدي الأسماك فيها وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين ومحدودية المعلومات السوقية والبنى الأساسية للتسويق الزراعي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الزراعي الريفي وصغار المزارعين؛
- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية؛
- ✓ تنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين.

ثالثا- متطلبات التنمية الريفية:

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:

1- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛

2- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية؛

3- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛

4- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.

5- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.

6- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.\

وقد تقف مجموعة من العقبات في طريق تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات تخطيط وإدارة التنمية الريفية منها:

أ- نوع التخطيط الاستراتيجي للتنمية؛

ب- الأسلوب المعتمد لإدارة التنمية؛

ج- مستوى الوعي التنموي لدى الشركاء؛

د- مستوى القدرة المجتمعية على المشاركة التنموية؛

ولذلك فلا بد من التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية والخطوات العملية بمشاركة المجتمع الريفي وجميع مؤسساته الحكومية لإحداث تنمية ريفية مستدامة إذا ما أردنا تحقيق مؤشرات تنموية مثالية والتغلب على مشكلات التنمية الريفية التي تدفع بسكان الريف للهجرة في اتجاه مواطن التنمية في المدن.

ولوضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، والتركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف، وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الإستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة

للتخطيط الاستراتيجي، ويمكن بناء رؤية علمية إستراتيجية للتنمية الريفية بإتباع الخطوات الآتية:

1- تحديد الأسس والمحددات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي؛

2- تحديد المشاركين في عمليات التحليل والتقويم والتشخيص وتحديد الأولويات المرغوبة للتطوير؛

3- تحديد منطلقات الرؤية العلمية الإستراتيجية ومجالاتها؛

4- تشخيص الواقع من خلال عمليات البحث والتحليل والتقويم؛

5- تحديد الأولويات المرغوبة والآمال المطلوب بلوغها في ظل الأسس والمحددات ومنطلقات الرؤية؛

6- صياغة الرؤية العلمية في إطارها العام؛

7- تحديد الأهداف العامة للرؤية؛

8- تحديد الأهداف الإستراتيجية؛

9- وضع الخطط للبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للرؤية العلمية الإستراتيجية؛

10- تحديد جهات التنفيذ ومعايير ومؤشرات التحقق للأهداف الإستراتيجية.

البطالة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء، إذ أن التوظيف الكامل للعمالة هو مصطلح يبدو مراوغا للتحديد، وهو مبدئيا يحمل معنى واحد هو أن يستخدم سوق العمل (100 %) من قوة العمل، ولكن مثل ذلك ليس هو الحالة، حيث أن بعض البطالة يعتقد أنها حالة عادية.

إن الظاهر من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي يبين أن التركيز على موضوع الاستعمال الأمثل للموارد على المستوى الاقتصادي الكلي لم يحتل المكانة اللائقة في الدراسات الاقتصادية إلا مع بداية ا لقرن العشرين عندما ظهرت حالة الكساد العامة

والبطالة الخانقة التي لم تستثنا منها أي دولة من الدول الرأسمالية، حيث شهدت بداية الثلاثينات من القرن العشرين ظهور اختلال واضح ودائم في سوق العمل، وهذا بين العرض على العمل والطلب عليه، حيث انجر عن هذا الاختلال ضغطا اجتماعيا وتعطلا في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل موضوع البطالة يعرف كل المعنى والمفهوم المتعارف عليه اليوم، والذي أصبحت هناك حاجة ملحة لفهمه والبحث في الآثار الناتجة عنه، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة للقضاء عليه.

أولا- مفهوم البطالة:

تعرف على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطين: القدرة على العمل والبحث عنه.

كما تعرف البطالة بأنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

وتعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؛
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

ثانيا- أنواع البطالة:

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة:

- البطالة السافرة (الصريحة): تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا،

وإنتـاجيتهم معدومـة، وتمثـل البطالـة الـسافرة أكـثر أشـكال البطالـة ذيوعـا بوصـفها الـصورة الواضحة للبطالة، ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة:

البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

أ- البطالة الإجبارية: وتعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنـه بـشكل جـاد عنـد أجـر سائد، لكنه لا يجده حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختيـاره، ويمكـن التمييـز بـين عدة أشكال لهذا النوع من البطالة وذلك وفقا للأسباب المؤدية لكل منها وهي:

أ-1) البطالة الاحتكاكية: تعني وجـود الفـرد في حالـة تعطـل، نتيجـة للوقـت الـذي ينقـضي عليـه بسبب بحثه عن عمل، دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمـل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

أ-2) البطالة الدورية: ترتبط هذه البطالة بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بـدورة الأعـمال الاقتصادية حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

أ-3) البطالة الهيكلية: يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين حيث الأول يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفـرص العمـل المتاحـة وبـين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافيـة التي توجد بها فـرص العمـل والمنـاطق الجغرافيـة التـي يوجـد بهـا الأفـراد البـاحثون عـن العمل.

أ-4) البطالة الموسـمية: تنـشأ هـذه البطالـة بـسبب قـصور الطلـب عـلى العـمال في مواسـم معينـة أي أنهـا تنـشأ نتيجـة لتغـير أو تذبـذب الطلـب عـلى العمـل تبعا لتذبذب مستوى الإنتاج، وتنتشر في الدول النامية الكثيفة الـسكان التـي تعتمـد بدرجـة كبـيرة عـلى النـشاط الزراعـي، وخـير مثـال عـلى هـذا النـوع من البطالة نجد ازدهار نـشاط زراعـي أو صـناعي معـين في يـتم تـسريحهم،

(الموسم) موسم ما، حيث يتطلب هذا النشاط تشغيل عددا من العمال، وعند انتهاء العمل.

ب- البطالة الاختيارية: تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة، وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

2- البطالة المقنعة: تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية معدومة، وغالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية؛

نجد مثلا في مزرعة فلاحيه خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها، فنلاحظ أن الثلاثة عمال الباقون هم من ضمن البطالة المقنعة، ولكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل، ومن ثم تمثل البطالة المقنعة أصعب أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها والتعامل معها وعلاجها.

ثالثا- أسباب البطالة في الدول النامية:

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في الدول النامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- النمو السكاني: تتميز غالبية الدول النامية بمعدلات نمو سكانية مرتفعة وهذا ما يترجم إلى نمو في قوة العمل بمعدلات كبيرة أيضاً مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة، باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية إن لم نقل كلها، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلاّ بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية؛ ما يمكن قوله

هو أن المشكل ليس في النمو السكاني وإنما المشكل يكمن في عدم مرونة سوق العمل والجهاز الإنتاجي في هذه الدول وعدم استجابتهم للزيادة في عرض العمالة.

2- التبعية الاقتصادية: وينتج عن هذه التبعية أنه في حالة حدوث أي تقلبات اقتصادية في الدول المتقدمة فحتماً تتأثر الدول النامية بتلك التقلبات، فحدوث الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف سياسية واقتصادية في الدول المتقدمة يؤدي دائماً إلى حدوث ركود اقتصادي في البلدان النامية؛ فالبلدان المتقدمة تستورد جانباً كبيراً من الموارد الأولية من البلدان النامية فحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية وهو مصدر دخلها في بعض الدول، فالجزائر مثلاً 99 % من صادراتها محروقات؛ ومنه ارتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية.

3- فشل جهود التنمية: الكثير من البلدان النامية حاولت تطبيق بعض السياسات الاقتصادية خلال سنوات الستينات والسبعينيات من خلال تنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلاً من انخفاضها، ومنه فشلت هذه السياسات وأدت إلى تدهور مؤشرات التشغيل وانتشار البطالة.

4- تفاقم أزمة المديونية: من نتائج الاستدانة بالشكل الذي اتبعته الدول النامية خلال سنوات الثمانينات من خلال اعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التنمية، وأن اللجوء إلى الاستدانة من شأنه أن يرفع معدل النمو الاقتصادي، هو انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين، تدهور أسعار الصرف إضعاف قدرة الدول النامية المدينة على الاستيراد، وتعطل الطاقات الوطنية، الشيء الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي؛ وبالتالي انسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل سواء في القطاع العام أو في القطاع

الخاص، وإن كانت مساهمة هذا الأخير منخفضة بسبب طبيعة التوجه الاقتصادي الذي يميز جل هذه الأعمال.

رابعا- علاج البطالة:

إن علاج البطالة ليس بالأمر السهل غير أنه يمكن التقليل منها من خلال إتباع بعض الإجراءات والتي نذكر منها ما يلي:

1- من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها، ويمكن أيضاً الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلاً، وهذا لا يأتي إلاً عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إذا أخطأوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم.

2- علاج البطالة الهيكلية يتطلب إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في الدول النامية هم خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها، والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي، كذلك فإن علاج البطالة الهيكلية يكون أيضاً بتشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا يجدون فيها وظائف تناسبهم أي تتطابق مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات والخبرات.

3- السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في خفض البطالة الإجبارية تدريجياً فالمفروض أن تقوم الحكومات باتخاذ السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على التخلص من الركود الاقتصادي، وفي البلدان النامية

يلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصاً متزايدة للعمل، وينبغي تفادي الاعتماد على التقلبات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية لأن هذا يقلل من الطلب على العمل.

4- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يصبح ممكناً أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعياً أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.(13)

5- إعطاء أهمية للقطاع الريفي وللصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة يمكن الاعتماد عليه في خلق فرص عمل، فهذه الصناعات تعتمد غالباً على تقنيات مكثفة للعمل، وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب القيام بها، من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات يمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيراً على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

برامج التنمية الريفية في الجزائر ودورها في الحد من البطالة وتحقيق تنمية مستدامة

أولا- واقع سوق العمل في الجزائر:

لقد قطعت التنمية الاقتصادية أشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الايجابي أولا على مستوى التشغيل والبطالة ثم على مستوى الاقتصاد الكلي.

إن التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية كان نتيجة للحجم الغير مسبوق للاستثمار الذي تم رصده في سنة 2004، وللرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول، وللنمو الايجابي لميزان المدفوعات والذي قدر ب 12 مليار دولار، وبمديونية التي تقلصت بأكثر من مليارين دولار لاسيما الديون المتوسطة والبعيدة المدى، كل هذه المؤشرات الطموحة سمحت بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين (2001-2004)، والذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقرا في المتوسط قدر بنحو (4.7 %) خلال نفس الفترة،ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه عام 2000 ، وبرامج تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم الشباب، والحصيلة هي تراجع متزايد في البطالة التي انخفضت معدلاتها بست نقاط خلال عامين لتنتقل من (23.72 %) عام 2003 إلى (17.65 %) عام 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي (720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت).

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر لسنوات (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة%	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3

من خلا الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في الانخفاض وبشدة خاصة في عامي 2004 و 2005 وبلغت أدناها في 2008 حيث كان معدل البطالة 11.3 %. وهذا ما يوحي بتحسن سوق العمل بالجزائر، وهذا نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة.

بالإضافة إلى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظراً للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر، ومختلف الاستراتيجيات.

ثانيا- إستراتيجية التنمية الريفية في الجزائر:

تم في 2006 إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية (التجديد الريفي)، وفي سنة 2008 تم مواصلة المسار من خلال إستراتيجية تجديد الاقتصاد الزراعي، حيث تهدف هذه الإستراتيجية (2009-2013)، باعتبارها خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة إلى خلق مناصب شغل دائمة وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وترتكز هذه الخطة على خمسة محاور رئيسية هي: (12)

- ✓ ترقية بيئة تحفيزية للمستثمرات الفلاحية والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية وتعزيز سياسة دعم موائمة؛
- ✓ تطوير أدوات التنظيم سيما من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وتأمين منتجي الثروات (في مجال الفلاحة وتربية المواشي والصناعات الغذائية)؛
- ✓ وضع عشرة برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بـ: الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيت والتمور، واللحوم الحمراء والبيضاء، والاقتصاد في الماء، وإنشاء الأقطاب الزراعية المكملة؛
- ✓ إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين والبحث وتعميمهما؛
- ✓ عصرنة الإدارة الفلاحية وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، خدمات الصحة النباتية، منح العلامات التجارية...).

وفي الوقت ذاته، بادر قطاع الزراعة والتنمية الريفية بإبرام نوعين من عقود الأداء في كل ولاية، أحدهما ذي صلة بالجانب الزراعي ويتعلق بتجديد الاقتصاد الزراعي (عشرة برامج) أما الثاني فهو ذي صلة بالتجديد الريفي ويتعلق بالسياسة التجديد الريفي (12000 مشروع جواري للتنمية الريفية المتكاملة)، وستسري هذه العقود الممتدة على مدى الفترة 2009-2013 اعتبارا من الموسم الفلاحي 2008-2009

يرمي برنامج دعم التجديد الريفي من أربع برامج موحدة:

- ✓ عصرنة القرى بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية،
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية،
- ✓ الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية،
- ✓ حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي.

وبخصوص النتائج، فقد عرف قطاع الزراعة نموا متطورا (1,9% عام2005 و 9,4% عام 2006 و5% عام 2007 وتشكل هذه النسبة 8% من الدخل المحلي الخام)

وقد أطلقت الحكومة عام 2000 المخطط الوطني للتنمية والتجديد الريفي والذي من بين أهدافه ضمان الأمن الغذائي للبلاد وترقية مداخيل التشغيل في المناطق الريفية بطريقة مستدامة للموارد الطبيعية الهشة.

وقد أثمر تنفيذ المخطط الوطني للتنمية والتحديد الريفي في زيادة المخزون الشجري، بين سنة 1966 و2006، وتضاعف هذا المخزون لينتقل من 517000 هكتار إلى ما يقارب 01 مليون هكتار، وقد قدر إنتاج البذور في سنة 2005 بـ 23 مليون قنطار ثم انتقل سنة 2006 إلى 30 مليون قنطار، ليصل في سنة 2007 إلى 43 مليون قنطار، وعرف إنتاج البطاطا عدم الاستقرار خلال الفترة 2007-2005 (فائض إنتاج متبوع بندرة إنتاج).

ثالثا- أهم برامج التنمية الريفية المخططة لتوفير مناصب الشغل في الجزائر:

وتم ذلك من خلال عدة مشاريع موضحة كما يلي: (13)

1- مشروع التشغيل الريفي: انطلق هذا المشروع عام 2004 على مساحة تقدر1427200هكتار تقع في مناطق جبلية على مستوى 6 ولايات (تيارت، تيسيمسيلت، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة)، وتستهدف فئة سكانية تقدر ب1340206 نسمة، وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو إنشاء مناصب شغل دائمة وذلك في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي.

2- مشروع لتنمية الزراعة وخلق مناصب شغل في الجبال وفي الحوض المنحدر لوادي الصفصاف: انطلق في عام 2003 لمدة 7 سنوات، ويخص مساحة تقدر ب 34110 هكتار تقع داخل ولاية سكيكدة (3بلديات) وولاية قسنطينة (بلدية واحدة)، وقد بلغت الفئة البطالة المستهدفة 23000 نسمة.

3-المخطط الوطني للتشجير: يضمن هذا المخطط فتح مناصب شغل دائمة ومؤقتة للبطالين في الأرياف، حيث تم إنشاؤه لفترة تمتد إلى عشرين سنة ليتكفل بجزئية مكافحة التصحر وحماية الأحواض المنحدرة، وتعطى الأولوية فيه للسدود الجاري استغلالها، والسدود قيد البناء، حيث يستهدف هذا المخطط في مجمله 600.000هكتار منها 265000هكتار أي حوالي 45% للانجاز في إطار حماية وتثمين محيط الأحواض المنحدرة في المناطق الجبلية.

4- برامج تنمية القطاعات المرتبطة بالحفاظ على المياه والأراضي: وهي ممولة من طرف الدولة لخلق مناصب شغل جديدة والحد من النزوح الريفي، ويتم إطلاقها سنويا مثل (برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا).

5- برنامج تكثيف إنجاز السكنات الريفية: حاولت الدولة الجزائرية من خلال برامج دعم التنمية الريفية محاولة تثبيب سكان الأرياف، وذلك من خلال برامج السكن الريفي الذي بلغا حتى نهاية سنة 2007 حوالي 529000 سكن، تستفيد من الدعم المالي للدولة.

الجدول التالي يوضح مساهمة قطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي فرص العمل	168	356	320	361	773	448	505	267
في القطاع الفلاحي	-	143	110	127	52	66	97	72
مساهمة القطاع الفلاحي%	-	40.16	34.37	35.18	6.72	14.73	19.2	26.96

من خلال الجدول يمكن لنا التحقق من أهمية قطاع الريفي في خلق مناصب شغل جديدة، إلا أننا نسجل انخفاض محسوس في مناصب الشغل التي استحدثت من القطاع، ويمكن ارجاع ذلك إلى التقنيات الحديثة المستعملة مؤخرا في القطاع، من خلال التكنولوجيا الحديثة؛ بالإضافة إلى مناصب الشغل المستحدثة من القطاعات الأخرى والتي كان لها وزن أكبر من قطاع الفلاحة، كما أن التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر وانتهاجها لسياسة التصنيع التي ساهمت في وجود فوارق بين المداخل في القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى وهذه الأخيرة تعمل على إغراء العمال وبالتالي جذب العمالة إليها بكثرة، وعدم توفر الإمكانيات المادية للفلاحين مما أدى إلى هجرتهم إلى المدن بحثا عن العمل.

الفصل السادس

مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال

الفصل السادس

مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال

تمتد جذور المسئولية الاجتماعية إلى عمق تاريخي ليس بالبعيد، وهي مرتبطة بتطور الفكر الإداري والانعكاسات المختلفة التي طرأت عليه، إذ تأثرت المسؤولية الاجتماعية بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى تعزيز قبولها في حيز الواقع أو إلى انحسارها، أو حتى تجاهلها في بعض الحالات تبعاً إلى أسباب كثيرة من أبرزها طبيعة البيئة المحيطة بالمنظمة والتي تعمل فيها، وما ساد من فهم متباين للمسؤولية الاجتماعية لدى مديري المنظمات.

تشير المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، حيث يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات) تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

إن وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة بحذر نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمنية والمكانية يساهم في إبراز مدى الارتباط بينها وبين للمسؤولية الاجتماعية، فقد تكون لدينا أرقام ولكن لا توحي بما نريد معرفته " فوهم اليقين أكثر خطورة من جهل اليقين " في الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن؛ حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار.

في هذا الإطار اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة سنة 1995 إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي: مؤشرات القوة الدافعة والتي تصف

الأنشطة والعمليات والأنماط مؤشرات الحالة التي توفر صورة للحالة الراهنة للأمور مؤشرات الاستجابة والتي توجد التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

- ما هو دور مؤشرات التنمية المستدامة في تحقيق الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال؟

تهدف هذه الورقة التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، والتعرف على تأثيرات المسئولية الاجتماعية للمنظمات على المجتمعات، ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تمّ اتباع منهجين هما أولاً المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيداً لتحليلها، بمعنى أن عملية الوصول إلى النتائج في هذا البحث قد تمت وفقاً لتسلسل منطقي ابتداءً من وصف العلاقة القائمة بين ا لمفاهيم الأساسية في هذه الدراسة، وثانياً المنهج التحليلي التقييم ي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناءً على المنهج السابق ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية سواءً كانت سلبية أم ايجابية، ومن ثم تقييم ما افرزه التحليل للعلاقات بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث من اجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: معايير ومؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال.
- المحور الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.
- المحور الثالث: التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

معايير ومؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال:

1-1. معايير قياس الأداء الاجتماعي:

من المعلوم أن محاولات التنظير المحاسبي تنقسم إلى مدرستين فكريتين ، الأولى: هي مدرسة تنظير المحاسبة، آما هي كائنة فعلاً ويطلق عليها المدرسة الوصفية التي

تقوم على طريقة الاستقراء من الواقع وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المبادئ المقبولة قبولاً عاماً . ومن رواده‍ا بول جريدي وبوجي ايجيري وغيرهما، والمدرسة الثانية: فهي تنظير المحاسبة آما يجب أن يكون ويطلق عليها المدرسة المعيارية في التنظير المحاسبي وتقوم على طريقة الاستنباط المنطقي وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المعايير المحاسبية التي تلقى اتفاقاً عاماً . ومن رواده‍ا ريموند شاميرز ومونتز وسيروز ومونتر وأدواردس وبل وغيرهم.

وفي ضوء ذلك يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام1963 ونشرت في عام 1966 م ، هي أنسب أسلوب ، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة: [1]

أ) معيار الصلاحية: حيث أن لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب ، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

ب) معيار الخلو من التمييز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد ، وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحاً ، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

---

(1) انظر: نبيل فهمي سلامة **" الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية بهدف قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات "** رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التجارة – جامعة قناة السويس 1984 .

- ياسر شاهين، "**البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني**"، مدير دائرة العلوم المالية والمصرفية، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم – فلسطين، ص: 07. متاح على:

http://scholar.najah.edu/sites/scholar.najah.edu/files/conference-paper

ت) معيار السببية: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعيـة، حتـى يمكـن الوصـول إلى درجـة الإقنـاع العـام وإشـباع حاجـة طـالبي المعلومـات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

ث) معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعـارف عليـه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي ، وبالرغم من تعرضـه للنقـد الـشديد ، إلا أنـه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنـه قـدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

ج) معيار العائد الاجتماعي: ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية ، لأنـه يتـسع ليـشمل العوائـد الاجتماعيـة غـير القابلـة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

ح) معيـار مقابلـة العوائـد الاجتماعيـة بالتكـاليف المـسببة لهـا: يقابـل هـذا المعيـار (مبـدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية ، يعنـي مقابلـة العوائـد الاجتماعيـة لكـل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسئولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحـدثت هـذا العائـد ، ويتـسع ليـشمل الأسـاليب المـستحدثة في القيـاس للعائـد الاجتماعـي أو التكـاليف الاجتماعية.

وبـشكل عـام نحـن نـرى بـأن للفكـر المحاسـبي معيـارين لفـصل وتمييـز التكـاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وتمهيداً لقياسـها بـشكل صـحيح والتقريـر عنهـا بـشكل دقيق وموضوعي:

أ) معيار الهدف من النشاط: إن هذا المعيار لا ينص على إلزام المنشأة للقيام بالأنشطة الاجتماعيـة ، فالهـدف الـذي تـسعى المنـشأة إلى تحقيقـه هـو الـذي يلزمهـا بتحمل هذه التكاليف الاجتماعية ، فمثلاً قيـام المنـشأة بعقـد بـرامج لتـدريب الطلاب أو أفراد المجتمع المحيط بها في العطلات هـي أنـشطة تقـوم بهـا المنـشأة

بمحض إرادتها وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية ترمي لتحقيقها على المدى البعيد لخلق صورة طيبة في أذهان الجمهور ، على الرغم أن هذه التكاليف تعتبر تكاليف اجتماعية تتحملها المنشأة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إلزام قانوني يلزمها بذلك.

ب) معيار الإلزام القانوني: هو المعيار لإلزام المنشأة بالتمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية فالأنشطة التي يلزم القانون المنشأة بأدائها والوفاء به ا لا تكون تكاليف أنشطة اجتماعية وتعتبر تكاليف اقتصادية على اعتبار أن القانون يلزمها بتحمل تلك التكاليف وإلا جرت مساءلتها من قبل القانون إن لم تفي بذلك.

فعلى سبيل المثال ينص القانون على إلزام المنشأة بتوفير وسائل النقل للعاملين من والى عملهم وتحمل تكاليف توفير وسائل الأمن الصناعي للعاملين وتوفير الرعاية الصحية المقدمة لهم. إن كون القانون قد ألزم المنشأة بتحمل هذه الأنشطة، فإنها لا تمثل نشاطاً اجتماعياً لأن المنشأة لم تقم بأداء هذه الأنشطة انطلاقاً من رغبتها بأداء مسئولياتها الاجتماعية تجاه العاملين وإنما خ وفاً من عدم تطبيق القانون. فهذه التكاليف تعتبر طبقاً لهذا المعيار تكاليف اقتصادية . وعلى العكس فلو قامت المنشأة من تلقاء نفسها بالمساهمة في تعبيد الطرق والمشاركة في حملات تشجير الشوارع أو إنارة الطرق فإن هذه التكاليف تصبح تكاليف اجتماعية لأن المنشأة قامت بها طواعية دون إلزام قانوني.

ونحن نرى هنا أن الاعتماد على معيار الهدف في النشاط هو الذي يحقق أهداف الأداء الاجتماعي للمنشأة، حيث أن المعيار الثاني يخرج من دائرة التحكم الشخصي والاجتهاد في الوصول إلى تقديرات عناصر تكاليف الأضرار الاجتماعية ، فسوف لا يكون مؤشراً مناسباً لتقويم الأداء الاجتماعي للمنشأة.

1. **مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:**

تقيس مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي فعالية مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها المنظمات من خلال مجالات المسئولية الاجتماعية ومقارنة هذه المؤشرات الكمية

والقيمية لسنوات عديدة للوقوف عند تطورها ومدى تعاملها مع الأداء الاجتماعي المطلوب للمنظمة. ط وهنا نستطيع تحديد بعض هذه النسب والمؤشرات على سبيل المثال لا الحصر:[1]

أ) قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية:

عدد العمال X .معامل قياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل

ب) قياس مدى مساهمة المنظمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات:

مساهمة المنظمة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل .. الخ / عدد العمال

ت) قياس مدى مساهمة المنظمة في الجوانب الفنية للعاملين فيها:

مساهمة المنظمة في التطوير الفني = آلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين.

ث) قياس مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة:

مساهمة المنظمة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

ج) قياس مدى مساهمة المنظمة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة:

مساهمة المنظمة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / أجمالي ميزانية الأبحاث.

---

[1] انظر: أحمد فرغلي محمد حسن،" **دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية - كراسات مستقبلية**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة1997 .

ح) قياس مدى مساهمة المنظمة في توفير الأمن الصناعي للعاملين:

مساهمة المنظمة = عدد الحوادث التي تقع/ عدد ساعات العمل الفعلية.

خ) قياس مدى مساهمة المنظمة في استقرار العمل في محيطها:

معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة/ إجمالي عدد العاملين.

د) قياس مدى مساهمة المنظمة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة:

مساهمة المنظمة = آلفة المساهمة للمنظمة المعنية/ إجمالي تكاليف مساهمة المنظمات في المنطقة.

ذ) قياس مدى استغلال المنظمة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة:

مساهمة المنظمة = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة/ تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكلية.

ر) قياس مدى مساهمة المنظمة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج:

مساهمة المنظمة = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج/ تكاليف الإنتاج الإجمالية.

2. مؤشرات التنمية المستدامة:

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته،ونظراً لتعددها فسنركز على بعض المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية المجمعة.

3. المؤشرات القطاعية:

تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها:

- **البصمة الايكولوجية:**

أسس المؤشر كل من WACKERNAGEL وREES ويقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته (استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات).

وتجدر الإشارة هنا أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي " وحدة المساحة " الهكتار كما يمكن الحصول على البصمة الايكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان، فمثلا البصمة الايكولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها) متوسط استهلاك الدولة مقدرا بوحدة المساحة (تستحوذ على ما يفوق % 20 من المساحة الكلية لكوكب الأرض حسب دراسة أجراها باحثون في كولومبيا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي من القرن الماضي.[1]

- **مؤشر المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء):**

تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة و تطور الاقتصاد الوطني لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور اقتصادها، وعادة ما لم يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد.[2]

رغم أنه لا يوجد نموذج واحد لمحاسبة بيئية، يمكن تمييز بين ثلاثة مقاربات رئيسية:

أ) ضبط نظام المحاسبة الوطنية: تعتمد على مبدأ الناتج الداخلي الخام الأخضر، وتهدف هذه المقاربة الاقتصادية الكلية الخاصة بالمحاسبة البيئية إلى تهيئة نظام المحاسبة الوطنية بإدماج عدة معطيات داخلية، كتكلفة الأضرار الايكولوجية وانخفاض مخزون الموارد الطبيعية، نفقات تسيير البيئة، و قيمة الخدمات البيئية، ومن ثم، حساب الناتج الداخلي الخام مصحح من اختراقات البيئة .فهذا ما

---

(1) باتر محمد علي وردم، **متى تطالب الدول النامية بالمديونية البيئية من الدول الصناعية**؟، متاح على:
http//www.moroc-ecologie.net/article.php3 ?id_article

(2) منظمة اليونيسكو (unesco)، متاح على:

http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche2b.htm

يسمى بالناتج الداخلي الخام الأخضر، وقد طبق لأول مرة في أندونسيا، مع نهاية الثمانينات من طرف المعهد العالمي للموارد (WRI) ، الذي قيم اندثار الغابات الإندونيسية.

ب) الحسابات التابعة: وهي تهدف إلى تكملة نظام المحاسبة الوطنية، واستعملت في دول كثيرة لتوفير المعلومات المحاسبية المفصلة حول نشاط خاص مثل البحث والتربية والنقل والحماية الاجتماعية وحماية البيئة.

ت) حسابات المصادر والتراث الطبيعي: منذ سنة 1970 تم تخيل حسابات فيزيائية للبيئة، من طرف النرويجيين[1] ، وتحت تسمية حسابات المصادر الطبيعية، نظرا لصعوبة التقدير النقدي لبعض المظاهر البيئية في المحاسبة البيئية التابعة، تعالج هذه الأخيرة مصادر نظام الإنتاج معبرا عنها بوحدة فيزيائية أو نقدية.

- **مؤشر التنمية البشرية:**

وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية ،يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد من الدخل الوطني .... ، يقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها:

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة.
- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب.
- إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

(1) انصب نمط حسابات المصادر الطبيعية في النرويج أساسا على الطاقة وعلى تلويث الجو.

1-2. المؤشرات الأساسية المجمعة: ويمكن تقسيمها إلى أربعة مؤشرات رئيسية:

- **المؤشرات الاقتصادية:**[1]

أ) التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة؛
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية؛
- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

ب) تغيير أنماط الاستهلاك: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

ت) الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- **المؤشرات الاجتماعية:**

أ) مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال: [2]

---

(1) **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا :تحليل النتائج**،الأمم المتحدة نيويورك 2005 ص ص: 6، 8. متاح على: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files

(2) الطاهر خامرة، " **المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سوناطراك-**" رسالة ماجستير (غ م) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص: 42.

- معدل البطالة: وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- مؤشر الفقر البشري: بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)،المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).
- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب) الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ت) تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس من خلال:

- ✓ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛
- ✓ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ث) حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويقاس من خلال:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.

ج) تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

- أهمية المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

المكاسب التي تجنيها منظمات الأعمال من برامج المسؤولية الاجتماعية هي ذاتها تعتبر الحجج المؤيدة للممارسة المسؤولية الاجتماعية و تتمثل فيما يلي: [1]

أ) تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين و تطوير صورة المنظمة أمام المجتمع.

ب) تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين و ذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به منظمة الأعمال من ثقة لدى المجتمع، و ما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.

ت) القوانين و التشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، و لكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.

ث) إن لم تقم منظمات الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية و مساعدة المجتمع في معالجة و حل المشكلات التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.

ج) الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم و يصعب علاجها.

استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية:

يتمحور الأداء الاجتماعي للمنظمة حول أربعة مواقف أو استراتيجيات تتمثل فيما يلي: [2]

أ)إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني: و تعرض هذه الإستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية لمنظمات الأعمال دون تبني أي دور اجتماعي لأنه

(1) ثامر ياسر البكري، **التسويق و المسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص ص: 52، 53.

(2) طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة و الأعمال**، دار وائل للنشر , عمان الطبعة الثانية، 2008، ص-ص: 96-97.

يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الربح و العوائد الأخرى.

ب) الإستراتيجية الدفاعية: و تعني القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، و هو لحماية المنظمة من الانتقادات و بالحد الأدنى، و يقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة و ضغوط الناشطين في مجال البيئة.

ت) إستراتيجية التكيف: تخطو المنظمة في هذه الإستراتيجية خطوة متقدمة باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية و القانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف و القيم و توقعات المجتمع.

ث) إستراتيجية المبادرة التطوعية: تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية و ذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة، تتميز هذه الإستراتيجية بان الأداء الشامل لمنظمة الأعمال يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع و مصلحته.

- **الدور التنموي لمنظمات الأعمال:**

وفقاً لتعريف مجلس الأعمال العالمي للمسؤولية الاجتماعية، يمكن أن نجمل عناصر التنمية المستدامة للمجتمع في النقاط التالية:[1]

(1) صالح السحيباني، "**المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**" ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، أيام 23 – 25 مارس 2009، بيروت، ص: 09.

• التأكيد على بعد تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في المشاركة في مـشروعات التنميـة الحضرية والاقتصادية والإنسانية بمستوياتها المختلفة، وذلك من خلال التركيز على رفع درجـة الـوعي العـام بهذه المشاركة.

- توسيع دور الأطراف الثانوية في عملية المشاركة كوسيلة لدعم دور الأطـراف ذات القـوة النـسبية المحدودة (المجتمع المحلي عـلى سـبيل المثـال) ومـن هـذه الأطـراف الثانويـة الجامعـات ومراكـز البحوث التي يمكن أن تسهم في
- الدفع المستمر في اتجاه التحـول مـن المركزيـة إلى اللامركزيـة وتفـويض الـصلاحيات مـن المـستوى المركزي إلى المستوى المحلي حتى في ظل الأطراف القائمة.
- التركيز على تنمية ثقافـة الحـوار كـأهم الآليـات لتحقيـق المـشاركة المجتمعيـة ودعمهـا كعنـصر أساسي في كل برامج بناء القدرات المحلية.

- المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي:

يتزايد الأمل والترقب لدى المستهلكين ولدى الموظفين والمديرين العاملين بالشركات، ولاسيما الكبيرة منها والمتعددة الجنسيات، في أن تتجاوز هذه الشركات دورها التقليدي المتمثـل في الابتكـار، والإنتاج والتعبئة والبيع من أجل تحقيق الربح .ويرى الجمهـور أن مجـرد خلـق الوظـائف وسـداد الضرائب، لم يعد كافياً كإسهام وحيد يقدمه القطاع الخاص للمجتمع، فازدهار منتجات المشروعات الاستثمارية ذات المسئولية الاجتماعية يشهد عـلى صـحة هـذا الاتجـاه، حيـث يبـدي المـستثمرون قلقهم ويعلنون عن مـواقفهم الأخلاقيـة والاجتماعيـة للـشركات التـي يـستثمرون فيـه ا ويقومـون برعايتها.

وتضم الجهات الاستثمارية ذات المسئوليات الاجتماعية الأفراد، الهيئات، والجامعات، والمستشفيات، والمؤسسات، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، ودور العبـاد ة .وقد تستبعد استثمارات الصناديق منتجات أو ممارسـات بعينهـا مثـل الكحـول أو الأسـلحة أو المنتجـات المسببة للتلوث، أو إجراء التجارب على الحيوانات أو القمار .أو قد تلجـأ إلى التعـرف النـشط عـلى الجوانـب

الإيجابية لدى الشركات التي تعتمد سياسات تتسم بالفاعلية من أجل حماية البيئة، وتتبع إجراءات توظيف عادلة، وتبحث في العلاقة بين الأعمال والمجتمع.[1]

لقد أصبحت الأعمال الخيرية، التي تتميز بالتخطيط والإدارة الجيدة، بدءاً من رعاية المهرجانات الثقافية حتى إعداد البرامج التعليمية للفئات المحرومة وحماية البيئة، عنصراً ضرورياً ضمن جميع خطط الأعمال الخاصة بالشركات الكبيرة بشكل واقعي وعملي.

(1) صالح السحيباني، **مرجع سابق**، ص: 10.

الفصل السابع

دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية

الفصل السابع

دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية

من طبيعة الظواهر الجديدة أنها تغري الباحثين بدراسة وتقصي كل ما يحيط بها من جوانب وأعماق وأبعاد.

وموقف الباحث من موضوع دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية هو موقف المعالجة النظرية للدور الذي يتصور أن تقوم به البنوك الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية.

ولما كان مفهوم التنمية الاجتماعية في حد ذاته هو الآخر مفهوم جديد بل وغير متفق عليه، وكانت البنوك الإسلامية هي الأخرى ظاهرة جديدة، فان الباحث سوف يقسم موضوع بحثه إلى الاجزاء الرئيسية الثلاثة التالية:

مفهوم التنمية الاجتماعية

ومع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمما لاشك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الانسان ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاساسية وظيفة أخرى اقتصادية حيث أنها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع.

تعريف مصطلح التنمية الاجتماعية:

حتى اليوم ما زال مصطلح التنمية الاجتماعية غير محدد المعالم.

وعلى الرغم من ذلك ولكي نمضي قدماً في بحثنا، فاننا مطالبون بأن نصل إلى تعريف للتنمية الاجتماعية، حتى نستطيع أن نتبين دور البنوك الإسلامية في أحداثها وتحقيقها.

يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للانسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو انها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها اشباع احتياجات الافراد.

ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية، وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف، ففيما ورد في مناقشات مؤتمر القادة الاداريين المنعقد بالقاهرة (4 فبراير _ 2 مارس 1967).

نجد أن التنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الانسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالانسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص.

وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية، الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة.

ويقيم بعضهم مثل بيتردي سوتوي تصوره للتنمية الاجتماعية على أنها مرادفة لمفهوم الارشاد التربوي.

وفي تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم تعرّف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك انها في نهاية الأمر مجموعة من الاجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات.. حيث يمثل كل هذا أبعاداً أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي.

واستشفافاً لما تتضمنه وتستهدفه التعريفات العديدة المختلفة لمفهوم التنمية الاجتماعية، وفي ضوء ما تشير إليه الاتجاهات المختلفة للمفهوم، يمكن تلخيص المسألة في أن هناك عدداً من المحاور تعمل عليها التنمية الاجتماعية وهذه المحاور في مجموعها تمثل المفهوم الذي يقصده تعريف التنمية الاجتماعية. هذه المحاور هي:

تحقيق التوافق الاجتماعي (بمعنى تخفيف حدة الصراع داخل الشخص وبينه وبين البيئة إلى أقل حد ممكن)، وتنمية طاقات الفرد، واكساب وتعميق القيم الروحية بما يؤدي إلى احداث تأثيرات عميقة وايجابية في بناء الشخصية وبالتالي في انماط الممارسات السلوكية، وتأكيد الامن والتأمين الاجتماعي، وتحقيق العدالة واتاحة سبيل تكافؤ الفرص، وتعديل الاتجاهات بما يتفق مع القيم الروحية.. كل ذلك في اطار أيديولوجية علوية غير وضعية تستهدف تكريم الانسان كخليفة لله على الأرض.

ويكاد يكون ذلك المفهوم في التعريف بالتنمية الاجتماعية هو الذي يمثل الاتجاه الغالب في كثير من الكتابات والمناقشات العلمية.

أما السبيل إلى تحقيق ذلك، فهي كل الوسائل الفعالة القادرة على تحقيق التنمية على مختلف هذه المحاور سواء كانت هذه الوسائل مباشرة أو غير مباشرة، مرئية أو غير مرئية.

ولما كانت الوسائل الفعالة كثيرة وعديدة، فاننا سنقصر حديثنا هنا على البنوك الإسلامية وحدها، كمؤسسة من مؤسسات المجتمع التي تمثل إحدى وسائل احداث التنمية الاجتماعية وتحقيقها.

التعريف بالبنوك الإسلامية:

للتعرف على دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، يجد الباحث أن هناك حاجة للتعريف بالبنوك الإسلامية: فكرها، فلسفتها، الوظائف التي تقوم بها، كتوطئة ضرورية لامكان التعرف على مدى مناسبة البنوك الإسلامية كوسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية وبالتالي مدى وحدود الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك الإسلامية في هذا المجال.

تعريف البنك الإسلامي:

البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

والبنوك الإسلامية تضيف الكثير على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي اداة تحقيق وتعميق للاداءات المرتبطة بالقيم الروحية، ومركزاً للأشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلاً عملياً إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية.

كما أن الهدف من اقامة البنك الإسلامي هو انه يقوم بتطبيق نظام مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة في أنه يلتزم بالاحكام القطعية التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وأنه يضع في اعتباره وهو يقوم بهذه الوظيفة أنه يعمل على تجسيد المبادىء الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد، وأنه يعمل على اقامة مجتمع إسلامي عملي، فتعميق الروح الدينية لدى الأفراد يعتبر جزءاً من وظيفته التي يقوم بها على مستوى المجتمع الذي يعمل فيه.

والبنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في اطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية، مالية من حيث انها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات، وتنموية من حيث انها تضع في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه.

والبنك الإسلامي هو البنك الذي بني على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومقوماته، فهذه العقيدة تمثل البناء الفكري الذي يسير عليه هذا البنك، وعلى ذلك فالمتوقع أن يكون للبنك الإسلامي خط فكري يختلف تمام الاختلاف عن الخط الفكري لغيره من البنوك أيديولوجية تتمثل في:

أ ـ ان النظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام الذي يسير عليه، ويؤمن به.

ب _ وفي ذلك أن البنك جزء من تنظيم إسلامي عام.

ج _ وفي انه بنك ملتزم بتعاليم الإسلام وتجسيد المبادىء الإسلامية.

د _ وفي التزامه بالشمولية في السلوك الإسلامي.

هـ _ وفي أن صفته الإسلامية صفة شمولية بالضرورة.

و _ وفي التزامه بموقف الإسلام من الربا.

فحيث يعلن البنك عن هويته الإسلامية، ويلتزم في عمله بالعقيدة الإسلامية، فان هذه العقيدة توجب أن تكون مناشط البنك وممارساته ملتزمة بما توجبه العقيدة في مجال المال والمعاملات، أي أن يكون محكوماً بمجموعة من المبادىء على رأسها:

_ التوافق والمواءمة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأساس ذلك أن كلا المصلحتين العامة والخاصة يكمل كلاهما الآخر في الإسلام.

_ ان النشاط الاقتصادي وان كان مادياً بطبيعته الا أنه مطبوع بطابع ديني أو روحي، وأساس ذلك أنه بحسب الإسلام لا يتعامل الناس مع بعض فحسب، وانما يتعاملون أساساً مع الله، وأن خشيته تعالى وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه هي التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

_تسامي هدف النشاط الاقتصادي، فان المصالح المادية وان كانت مستهدفة ومقصودة، الا انها ليست مقصودة لذاتها، وانما كوسيلة لتحقيق الفلاح، والارتفاع إلى مستوى الخلافة بتعمير الدنيا وتسخير طاقاتها لخدمة الانسان.

_ عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والاخلاقي، فالمادة في نظر الإسلام ليست نقيضاً للروح بل مكملة لها، والنمو في ذات الفرد وفي بيئته الاجتماعية، انما يعتمد أصلاً على استغلال أمثل لكل ما أودع الله النفس والجسم والعقل والروح والمحيط الطبيعي استغلالاً يكمل بعضه بعضا.

_ ان الموارد الاقتصادية يجب أن تتوجه وتتركز في انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للانسان.

_ ان العائد الاجتماعي وليس العائد المادي يمثل مقياساً رئيسياً يخضع له الانتاج.

_ أنه يتحتم تحقيق التوازن في الاستثمارات، بمعنى الا يطغي توظيف الأموال في ناحية على توظيف الأموال في بقية النواحي، بل يجب توجيه الاستثمار إلى جميع المسالك التي تمليها ضرورات المجتمع.

_ ان تخضع الاستثمارات لعدد من التحديدات على رأسها الا تستثمر الأموال الا فيما ترضى عنه الشريعة وتبيحه، وأن تكون العمليات الوسيطة من تمويل أو تسويق أو توزيع داخلة جميعاً في دائرة الحلال، وأن تكون كذلك كل الخطوات الاجرائية من أجور إلى ساعات عمل... الخ داخل دائرة الحلال.

كيف تؤدي عمليات البنك الإسلامي الى التنمية الاجتماعية:

ان الالتزام العقيدي يلزم البنك الإسلامي منذ البداية بالتزامات في شكل وطريقة اتقاء العاملين فيه، وفي تخطيط وتشكيل الهيكل التنظيمي له، بل وفي المسئوليات والعلاقات الوظيفية بين الأفراد.

فحيث يقرر الالتزام العقيدي أن النفس لا تكلف إلا ما في وسعها فانه يلفت نظر البنك إلى ذلك التفاوت بين الناس في الامكانات والقدرات ومن ثم يوجب عليه أن يتيح الفرصة العادلة المتكافئة للناس ليختار من بينهم الاصلح والاقدر على العمل فيه.. وذلك يؤسس ويعمق مشاعر الاحساس بالعدالة بين أفراد المجتمع، ويؤسس الاطمئنان إلى أن مواهب الله الطبيعية هي وحدها _وليس غيرها _ المعيار الذي يقوم على أساسه التفضيل.

وحيث يقرر الالتزام العقيدي أنه (فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فاذا عزمت فتوكل على الله، ان الله يحب المتوكلين).

فان هذا الالتزام يوجب على البنك في تشكيل هيكله التنظيمي أن يتوفر في قياداته ما أوجبه الإسلام من صفات العدل والرحمة وعدم الاستبداد بالرأي وطلب المشورة وتحري مصلحة المرؤوسين والنصح لهم، وأن يراعي في علاقاته التنظيمية ما أوجبه الإسلام من مبادىء في العلاقات الانسانية بين الرؤساء والمرؤوسين.

وحيث يقرر الالتزام العقيدي (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)، فان ذلك يلفت نظر البنك إلى أن مفهوم السلطة في الجهاز التنظيمي للبنك محدوداً ومقيداً، منظماً ومضبوطاً بأن الطاعة انما تكون في غير معصية.

وحيث يوجب الالتزام العقيدي نشر الدعوة وعدم كتمان الحق، فان ذلك يلفت نظر البنك الإسلامي إلى أن يهيىء العاملين فيه بكل وسائل التهيئة المعرفية والموعظة الحسنة.

وحيث يقرر الالتزام العقيدي صفات اساسية للمسلم كالإيمان واقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والوفاء بالعهد والصبر والصدق (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون).

فان ذلك يلفت نظر البنك إلى اتخاذ التدابير التي تلزم لتوفير هذه الصفات في العاملين فيه وفي قياداته، وإلى غرس هذه الصفات وتنميتها وتعميقها والتأكيد على سيادة التعامل بها بين العاملين وبعضهم، وبينهم وبين الناس.

وهكذا يعمل البنك الإسلامي منذ البداية وفي محيطه الداخلي على عدد من محاور التنمية الاجتماعية.

فإذا انتقلنا إلى عمليات البنك الإسلامي، وجدنا كنقطة بداية أن الالتزام العقائدي يوجب على البنك الا يتعامل بالربا.. فماذا يعني ذلك في مجال التنمية الاجتماعية؟

أنه يعني أولا وقبل كل شيء تطبيق منهج الله في المجتمع بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على النمو الاجتماعي للأفراد.

انه يعني مساعدة الفرد على أن يمارس الجانب الاقتصادي من عقيدته.

انه يعني اطفاء الصراع الذي يمكن أن يدور في نفسه من جراء تناقض ممارساته العملية مع معتقداته الدينية.

انه يعني توفير راحة الضمير وهدوء البال للفرد في علاقته مع نفسه وعلاقاته مع الآخرين.

انه يعني القضاء على الازدواجية في الشخصية المسلمة بين القول والعمل.

انه يعني غرس وتعميق المعايير والقيم الروحية لدى الفرد.

انه يعني كمحصلة عامة تحقيق التوافق الداخلي للفرد وتحقيق التوافق بينه وبين المجتمع، الأمر الذي يعني أن يسير المجتمع إلى الصورة التي يقل فيها الصراع إلى أقل حد ممكن.

والالتزام العقيدي للبنك الإسلامي بعدم التعامل بالربا في مجال التوظيف يوجب على البنك الإسلامي تركيز الاهتمام على الاستثمار المباشر وعلى التمويل بالمشاركة غنماً وغرماً.

فماذا يعني في مجال التنمية الاجتماعية اهتمام البنك الإسلامي بالاستثمار المباشر؟ ان الالتزام العقائدي للبنك يوجب عليه بشكل عام في مجال الاستثمار _مباشر أو غير مباشر _ مجموعة من التحديدات سلف أن أشرنا اليها، منها الاعتبار الاجتماعي، ومنها ادخال المكاسب الاجتماعية والمكاسب النفسية بين حساباته عند دراسة جدوى المشروعات، ومنها الاهتمام بالمشروعات التي تستجيب للحاجات السوية للانسان، ومنها التنمية المتوازنة في كل القطاعات.. وهكذا يضفي الالتزام العقائدي على استثمارات البنك معناها الحقيقي وقيمتها العظمى في تنمية المجتمع.

أما ماذا يعني في مجال التنمية الاجتماعية قيام البنك بالمشاركة في التمويل؟ أنه يعني قيام البنك في التنمية بدور إيجابي.. دور الشريك لا دور الوسيط.. والفرق بين الدورين بيّن واضح، ان الشريك يتحمل مسئولية كاملة في دراسة المشروعات وادارتها والسهر عليها ورعايتها والعمل على انجاحها، لان نجاحه هو.. يتوقف على نجاح تلك المشروعات. كما وأن التضامن الذي يقوم عليه عقد المشاركة يجعل البنك الإسلامي يهتم

بالناحية الأخلاقية والكفاءة المهنية لدى شريكه أكثر مما يبحث في مقدرته المالية، فهو يستطيع أن يقدم ماله لمن يثق في كفاءته ولو كان فقيراً.. ان عقد المشاركة يجسد عملياً دخول العنصر الأخلاقي في الاقتصاد والمعاملات.

أما الجانب الثالث من أنشطة البنوك الإسلامية، فهو دعوتها إلى ايتاء الزكاة والقيام بجمعها وانفاقها في مصارفها الشرعية، ودور الزكاة في التنمية الاجتماعية غني عن البيان، فقد قيل فيه وعنه الكثير غير اننا نود ان نشير فقط إلى أن صورة الزكاة قد بهتت في حس أجيالنا المعاصرة حتى أصبحت الاجيال تحسبها أحساناً فردياً هزيلاً، وحتى كادت الزكاة أن تصبح فريضة مهجورة لولا اهتمام البنوك الإسلامية بالاسهام في احياء الدعوة لايتائها.

وأبسط ما يقال عن المعنى الحركي للدعوة إلى الزكاة واحيائها ودور ذلك في التنمية الاجتماعية أن الزكاة هي النتيجة الحتمية للموقف الايجابي الذي يتخذه المسلم حيال قضية الانتاج أو النشاط الاقتصادي النافع، فكأن إيمان المسلم لا يكتمل إلا اذا حقق انتاجاً اقتصادياً يسد حاجاته أولا ثم يزيد عن ذلك، ويتوافر فيه النصاب، ثم يزيد عن النصاب، أو يتحقق فائض من الانتاج أو الدخل. هذا الفائض هو "مطرح الزكاة".

ويزيد من وضوح دور الزكاة في التنمية الاجتماعية أن "الفهم الصحيح للزكاة ليس هو مجرد سد جوع الفقير أو اقالة عثرته بدريهمات، وانما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من اغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة فمن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار أعطى من صندوق الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته، بحيث يعود عليه من وراء ذلك دخل يكفيه بل يتم كفايته وكفاية اسرته بانتظام".

شروط نجاح البنك الإسلامي في أداء دوره في التنمية الاجتماعية:

هذه الشروط يمكن تلخيصها في:

_ ضرورة التزام البنك الإسلامي التزاماً كاملاً بأحكام الشريعة الإسلامية التي قام عليها وهي الإسلام.. قولاً وعملاً، شكلاً ومضموناً، التزامه بمبادىء الإسلام في

تكوين رأس ماله، في انتقائه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، في طريقة تعبئته لمـوارده، في طريقـة وأساليب توظيفه لأمواله.

_ التحري الدقيق في اختيار قيادات البنك بما يضمن أن تكـون هـذه القيـادات نمـاذج حيـة للشخـصية المسلمة الواعية، المؤمنة بقضيتها.

_ الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنـك مـن الادارة العليـا إلى أدنى مستوى تنفيذي.

_ توفر الوعي الاستراتيجي لدى قيادات البنك بالقدر الذي يقابل عظمة المهمة التي يقومون بها.

_ قيام قيادات البنك باعداد تخطيط واضح للأهداف، واعداد برامج العمل اللازمة لتحقيقها.

_ التقويم المستمر للاداء والنتائج.

_ العمل على انتشار وحدات البنك حتى مستوى الحي ما أمكن ذلك يبقى بعد ذلك الاشـارة إلى نقطـة ذات أهمية بالغة، تلك هي أن البنوك الاسلامية مطالبة بـالاهتمام بـاجراء بحـوث ميدانيـة لتأكيـد الاثبات العملي لدور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعـرف عـلى أكـثر الطـرق والوسـائل فعالية في احداث هذه التنمية والاسراع بها.

الفصل الثامن

مدخل عام للتنمية والتنمية الاقتصادية

الفصل الثامن

مدخل عام للتنمية والتنمية الاقتصادية

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى التنمية وكمجال منها: التنمية الاقتصادية حيث سنبرز: ماهية التنمية ومستوياتها ومختلف المجالات التي تمسها بعد إعطاء نظرة عامة على اقتصاديات الدول النامية، وسنعرض نظريات التنمية الاقتصادية وعملية تنميطها ومختلف التغيرات الاقتصادية العالمية المؤثرة فيها ايجابيا وسلبيا.

ماهية التنمية ومستوياتها:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية ارتأينا ضرورة التعرف أولا إلى مفهوم التخلف ونعطي نظرة على اقتصاديات الدول النامية وذلك كمدخل للتعرف على التنمية.

نظرة عامة لاقتصاديات الدول النامية:

أولا: التخلف هو انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه.

1- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

2- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

3- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس

تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

4- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

5- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

ماذا يقصد بالبلدان المتخلفة

Under développement countries

البلدان المتخلفة هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سنتعرض لها في خصائص هذه الدول.

خصائص الدول النامية: تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي:

- انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
- انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.
- ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمال الناتج المحلي في الدول النامية، كما يتصف معه النشاط الزراعي

بارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية.

- ارتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة حيث يتراوح في الدول النامية (3.0% - 3.5%) مقارنة بـ 1% في الدول المتقدمة..
- ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.
- عدم كفاية البنى التحتية: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها .

ماهية التنمية:

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي(1) <<تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية.>>

كما تعرف بأنها <<الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.>>

وتعرف كذلك بأنها <<ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.>>

كما تعرف <<بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.>>

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.

2- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.

3- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعليه فإن التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: << التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.>>

العوامل المساعدة على التنمية:

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية(1)العوامل الذاتية: وتتلخص فيما يلي:

1- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.

2- الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.

3- حفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.

4- دمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

العوامل الموضوعية:

1- تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.

2- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية .

3- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.

4- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

5- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

6- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

مستويات التنمية ومجالاتها:

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:

- فبالنسبة لمجالات التنمية نميز بين: التنمية الوطنية والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن .
- التنمية المحلية: وتعرف بأنها >> مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية

والاقتـصادية للمجتمعـات المحليـة وتمكينهـا مـن المـساهمة بدرجـة قـصوى في تقـدم الـوطن ككل .

أما بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات كمايلي:

1- التنميـة الاقتـصادية: وتعـرف عـلى أنهـا تنـصرف في جوهرهـا إلى زيـادة الطاقـة الإنتاجيـة للاقتصاد.

2- التنمية الاجتماعية: وتعرف على أنها أسـلوب حـديث في العمـل الاجتماعـي تقـوم عـلى إحـداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي النـاس بالبيئـة المحليـة من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

3- التنمية السياسية: تعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور مـن الفكـر، يبحـث عـن ترقيـة علاقة الدولة بالمجتمع.

4- التنمية الإدارية: وتعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتـأثير عـلى البيئـة التـي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكـل التنظيميـة وتحـديث القـوانين واللـوائح المعمـول بهـا، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري .

التنمية الاقتصادية:

نظريات التنمية الاقتصادية:

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مـصطلح النمـو ((Crouth والـبعض يـستخدم مـصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكـون طبيعـي أو عفـوي، أمـا التنميـة تعنـي تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

أن التنمية الاقتـصادية هـي تقـدم للمجتمـع عـن طريـق اسـتنباط أسـاليب إنتاجيـة جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج مـن خـلال إنمـاء المهـارات والطاقـات البـشرية وخلـق تنظيمات.

وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسـط نـصيب الفـرد مـن إجـمال النـاتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خـلال رفـع متوسـط إنتاجيـة الفـرد واسـتخدام المـوارد المتاحـة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية:

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي:

القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسماليCapital)

(Accumulationفضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتـصادية يمكـن ان تعـاق بـسبب الـضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.

أمـا كـارل مـاركس فأكـد أن علاقـات الإنتـاج في ظـل النظـام الرأسـمالي Capitaliste)

(Systemتتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كـساد دوري في الاقتـصاد ثـم لركـود حتمـي، كـما أشـار عـلى التكـاليف الباهـضة والمتكـررة لعمليـة النمـو الاقتـصادي في ظل النظام الرأسـمالي والتـي تتمثـل في صـورة التمـزق الاجتماعـي والاقتـصادي الـذي يحـل بالمجتمع.

قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقـق الـتراكم الرأسـمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

- نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

- كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

- نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

- بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

أنماط التنمية واستراتيجياتها:

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:

1- إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن: ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف " نيركسه " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " نيركسه " فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى

توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه: ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة >> حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن: وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " هيرشمان " حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان " بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة:

ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم

- تحديد المشروع الاجتماعي.
- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة)
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.

- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العمة للتعليم، الصحة، والإسكان.

- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.

- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

المطلب الثالث: نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية:

النموذج يهدف إلى معرفة التناسب للمتغيرات ومعاملات الارتباط في الآلية الاقتصادية وتأثير اختلاف التناسب في عوامل الإنتاج سلبيا وإيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

1- نموذج فيلدمان – مها لانوبيس (Fedman – Mahalanobis) وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع وسائل الإنتاج.

2- نموذج هارود – دومار: (Domar – Harodd) ويحدد النمو على أساس المقدرة على الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكدان على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، كما في النموذج الأول.

مراحل رستو للنمو الاقتصادي: تقوم فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:

- مرحلة المجتمع التقليدي

- مرحلة التهيؤ للانطلاق

- مرحلة الانطلاق

- مرحلة النضج

- مرحلة الاستهلاك الكبير

التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية:

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في:

زيادة موجة التحرر الاقتصادي

- إقامة منظمة التجارة العالمية
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.
- الآثار الإيجابية للتغيرات الاقتصادية:
- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير
- صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.
- تخفيض الأنفاق الحكومية بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص.
- رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

الآثار السلبية:

- فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.
- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة.
- احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.
- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.
- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر.
- -مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.

بالإضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك عدة عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية نذكرها فيما يلي:

1- العوائق الاقتصادية وتتمثل في: - دائرة الفقر المفرغة – (The vicious circle of poverty) ضيق حجم السوق .
2- العوائق الحكومية للتنمية: وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة أي استقرار سياسي واستقلال سياسي والدعم الحكومي لهاThe limited of the market) .
3- القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية: وتتمثل في قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفيء من المنظمين للقيام بعملية التنمية.

تمويل التنمية في البلدان النامية

على الرغم من الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه الدول النامية في تمويل تنميتها الاقتصادية يجب أن يرتكز على مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي مما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر التمويل الخارجي وعموما فإن مشكل التمويل أهم عقبة تعترض عملية التنمية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل.

مصادر تمويل التنمية في الدول النامية:

للوصول إلى نتيجة نبرز فيها مشكل التمويل في الدول النامية، يجب معرفة أولا ماهية التمويل، وما هي المصادر المختلفة لتمويل التنمية في الدول النامية. لتحديد مشاكلها المختلفة واقتراح إجراءات لإنعاش التنمية في هذه الدول.

ماهية التمويل:

التمويل: اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية. وقد استمر هذا التقليد بصعوبة، وضل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية، وقد تميزت هذه الأخيرة في الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة لأن جزءا كبيرا من العمليات الاقتصادية كان يتم على أساس المقايضة وغيرها من المعاملات خارج الاقتصاد النقدي، وكانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بالنقود منخفضة نسبيا في الدول النامية خاصة في الدول الإفريقية منخفضة الدخل.

ويصعب الاستخدام الكفء لأدوات السياسة النقدية في مواجهة التغيرات الدورية حتى في الدول ذات الاستخدام النقدي العالمي مثل الو.م.أ، وأخيرا ساءت

أسعار الصرف الثابتة في الدول جميعها ومنها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى 1972 وقد تراخى الالتزام بتثبيت سعر الصرف في السبعينات في عدة دول.

ومن بداية الثمانينات ازدادت إمكانية إسهام السياسة النقدية عند تطبيقها السليم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الآجال القصيرة.

أما فعاليتها في الأجل الطويل فكانت أقل قبولا.

لم ينظر للتمويل على أنه يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية على أي حال حاول بعض المحللين في السنوات الأخيرة مثل: (EDWARD CHAW))(ادوارد شاو) (RONALD MAKINNON) (رونالد ماكنين) أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية.

*ومن خلال ما سبق تحدد تعريفا للتمويل كما يلي:

توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك .

ويعرف كذلك بأن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة.

ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

المصادر الداخلية لتمويل التنمية:

ويمكن تقسيمها إلى:

1. الادخارات الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

2. مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة .

3- مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام >> الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit. Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية.

الادخارات الإجبارية:

وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

1- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط

نفقاتهـــا بغيـــة تحقيـــق فـــائض توجهـــه إلى ضروب ومجـــالات الاســـتثمار والتنميـــة المستهدفة.

2- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عنـدما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بـالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقـتراض مـن البنـك المركـزي والبنـوك التجاريـة ويـسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية مـن الحـصول على موارد إضافية عندما تعجـز مواردهـا المـستقلة في الإنتـاج ومـن مـساوئ هـذا الأسـلوب نجد:

- انخفـاض القيمـة الخارجيـة للعملـة وتأكـل قيمتهـا ومنـه انخفـاض المـدخرات وارتفـاع الاستهلاك.
- انخفـاض القـوة الـشرائية للعملـة المحليـة وبالتـالي ترتفـع الأسـعار وهـذا يـدفع الأفـراد لاكتنـاز العملـة الأجنبيـة والـسلع بـدلا مـن العملـة المحليـة وهـذا يقلـل مـن عمليـة الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات زيادة الواردات ونقص الصادرات.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي عـلى اسـتحالة حـساب التكـاليف الحقيقيـة للمشروع.

3- لادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفـة ويحتـل هـذا النـوع مكانـة هامـة في الـدول الناميـة لأنـه يقلـل مـن حـدة

الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات.

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:

- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
- توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية .

- المؤسسات المساعدة للبنك الدولي: هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.
- مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

- مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل .
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988.

2- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية .

3- المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

4- القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC)أو من صناديق التمويل الإقليمي.

5- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها:وهو نوعان:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية:

كما سبق وأشرنا أن أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفأة للموارد المتاحة. وسوف نبرز عوائق مصادرة كل نوع منها على حدا.

عوائق مصادر التمويل الداخلي:

بالنسبة للادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

1- انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: 400 دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: 300 دولار سنويا.

ذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات(3)

2- أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

3- عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

4- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات .

بالنسبة لقطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي.

نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

بالنسبة للقطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع نطاق العمليات العينية >> المقايضة.
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.
- -بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها: فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

- المطلب الثاني: عوائق مصادر التمويل الخارجي:

- إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

1. عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
2. ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
3. صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.
4. عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
5. عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
6. فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

- ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل:

أولا: إنعاش مصادر التمويل الداخلي:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.
- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.
- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.
- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.
- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.
- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.
- المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل الضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

ثانيا: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر مايلي:

- البيئة السياسية والاستقرار السياسي.

- واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.

- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية. بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها.

الفصل التاسع

معوقات التنمية الحضرية

الفصل التاسع

معوقات التنمية الحضرية

مفهوم التنمية:

وضع السبل كافة في توظيف تنمية الواقع الافتراضي وتطوير الفرضيات التي تفي بضروريات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية احتياجاتها بما يرتبط باستراتيجيات التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية الحضرية:

يقول ابن خلدون:

الحفاظ على مراكز المدن بتاريخهاالحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخدمن البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها.

- أو عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة أو للمادية.ممايشمل النواحي الفيزيقيةكالنسيج العمراني والمباني و الكتل والجوانب الاجتماعية

الحضرية:

تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.

_هي الرؤية المستقبلية لتطوير العمراني وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية المستدامة.

التنمية العمرانية شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية (الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية)توفير المرافق

والخدمات وتوفير فرص العمل ولا يمكن دراسة مشكلات التنمية العمرانية وأخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية باقليم دمشق مثلا.

معوقات التنمية:

العوامل تفي بضروريات الحاضر لفترة آنية دون القدرة على تلبية حاجيات الأجيال القادمة.

أبرز المسببات والعوامل التي تؤدي لانتقال السكان من الريف إلى المدينة(هجرة).أو من مركز المدن إلى الضواحي ضمن مجال جغرافي معين.

_ وغالبا ما تكون أهم المعوقات الحضرية هي:

- تطور حجم السكان والكتلة السكانية:

1- جذب الهجرة من الريف بحثا عن العمل .

2- نمو متزايد للمناطق العشوائية.

3- زحف العمراني على المناطق الزراعية.

4- اختناقات المرورية.

5 - التلوث البيئي.

1- **معوقات االتركيبة السكانية والمؤشرات الديموغرافية:**

تشمل:

1- حجم السكان: معرفة عددالسكان لمنطقة محدودة المعالم في فترة زمنية معينة.

2-معدل النمو السكاني: (مستوى الخصوبة والوفاة)

تعتبر من أهم العوامل مساهمة في زيادة عدد السكان.

3- التركيب الاقتصادي للسكان:

- تركيب القوة البشرية
- التركيب العام لقوة العمل
- معدل النشاط الاقتصادي المنقح والمعدلات العمرية
- معدل الإعالة الاقتصادية

- التركيب المهني لقوة العمل
- تركيب قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي
- تركيب قوة العمل حسب الحالة العملية

4- التركيب العمري والنوعي للسكان:

5- التركيب التعليمي لسكان

6- التركيب الزواجي لسكان

7- التركيب الزواجي للأسرة

وتكون بزيادة تجمع السكان وتوطين الفعاليات المرتبطة بالارث التاريخي والحضاري للمجتمع الثقافي وكافة الأنشطة.

شهدت دمشق في العقود الثلاث الماضية نموا متسارعا للسكان انعكس في تضاعفه حوالي مرتين ونصف وفي ارتفاعها حوالي1.5 مليون في عام 1990إلى 4 مليون نسمة عام 2005وتتصف دمشق بتوزيع نوعي شبه متساو وتركيب نوعي من حيث يقدر عدد السكان الفئة العمرية 15 بنحو 48\من مجموع السكان وهو مايؤدي لتوسع قاعدة هرم السكان وكبر متوسط حجم الأسرة 7.4 وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية إلى 477لكل 100شخص نشط اقتصاديا عام 2005 كما يمثل ذلك التركيب مشاكل المجتمع لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بالاضافة لزيادة الضغوط على سوق العمل .

- هجرة السكان من الريف إلى المدينة بين الأحياء والمناطق في -المدينة الواحدة

يحدث الخصخصة في علم الاجتما ع الحضري الدكتور مصطفى تتم الهجرة الطو عية للسكان يشكل طوعي من مكان لآخر بهدف الحصول على وضع اجتماعي أرقى (أو ما يطلق عليه الغزو العمراني الرغبة في تحسين الوضع الاجتماعي مما يسبب إعادة تنظيم المجتمع لأن السكان الأصليين الذين نزحوا من مناطقهم خلفوا ورائهم تراثا اجتماعيا وأنظمة عمرانية و يتعين على الجماعات الجديدة أن تتكيف مع ذلك وتغير من أنماطها وأساليبها .

تداخل المشاكل الاجتماعية للمدينة وعلاقتها الوثيقة بالمشاكل الاقتصادية وتأثير هذه المشاكل المتداخلة على الوضع العمراني للمدينة .

اختلال التركيبة السكانية وفقدان الحيوية الجتماعية

أولا: التغيرات الديموغرافية والتكوين العمري للقوة العاملة:

تشهد معظم الدول العربية انخفاضا بطيئا لمعدل الخصوبة وانخفاضا سريعا لمعدل الوفاة مما يؤدي لزيادة الفئة العمريةممن هم أقل من15 عاما.داخل الهرم السكاني لهذه الدول وبالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة من المتوقع استمرارارتفاع معدل الاعالة وارتفاع نسبة المسنين.

كذلك مشاكل النمو السكا ني المرتفع والهيكال الفني الذي يؤديان لزيادة قوة العمل بمعدلات تفوق النمو السكاني المرتفع حيث زاد السكان في سن العمل 15 حوالي 7.6 نحو 9,3 ملليين بمتوسط النمو السنوي .

ازدادت اشكاليات القوى العاملة عدم كفاية تشغيلها وضعف كفاءتها ونقص الكفاءة في ادارة التشغيل اوبما في سوق العمل من بطالة بمختلف أنوااعها .

هذا يؤدي إلى:

1-انخفاض معدل استيعاب العمالة في القطاعات الانتاجية .

2-انخفاض قدرة القطاع الحكومي والقطاع العام على استيعاب العمالة مع الخصخصة.

3- زيادة كبيرة في التوظيف داخل القطاع الغير الرسمي نتيجة لمحدودية معدلات الاستيعاب يمثل القطاع الغير الرسمي المصدر الأول لامتصا ص الداخليين الجدد في السوق.

4-ضعف الحراك المهني بالنسبة للعاملين من كبار السن وارتفاع معدل النمو الداخلي للشباب.

5- ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل .

ما زال النظام التعليمي لا يستطيع أن يخرج العمالة المناسبة لاحتياجات سوق العمـل يرجـع ذلـك لنقص التدريب ونقص الموارد المالية والبشرية وارتفاع معدل التسرب في الاقتصاد.

سوريا

كان الاتفاق العسكري أهم التحديات التي تواجه القتصاد السوري ووقف حـائلا دون قدرتـه عـلى خلق فرص العمل اللازمة لداخلي سوق العمل .

- لعب التمويل الخارجي دورا أساسيا في تمويل الانفاق العسكري السوري جذب الاقتصاد الـسوري مشاكل اقتصادية كثيرة .

في الثمينات تـدهورت أحـوال الاقتـصاد الـسوري نظـرا لارتفـاع المديونيـة وبعـد فـترة طويلـة مـن النمووالتشغبل المنخفض نسبيا.

أعطت الحكومة السورية في اجنددتها الاقتصادية التوظيف الأولوية وزارة التخطـيط برنـامج لحـل 440 ألف وظيفة تكلفة مليون دولارخلال خمس سنوات.

يـشغل 500 ألـف وظيفـة سـنويا في سـوريا لـذا فـإن زيـادة معـدل نمـو الاقتـصاد وتـشجيع النمو ييـستهدف التـشغيل الكامـل وزيـادة قـدرة القطـاع عـلى امتـصاص العمالـة .وتـشجيع المـشروعات الصغيرة .

- تنمية وتشجيع القطاع الخاص .
- تنمية القطاع الغير الرسمي .

المشاركة وتنفيذ الـسياسات في تـشغيل الـشباب بالمـشاركة الفعالـة في كافـة الفعاليـات الحكوميـة والنقابات.

المياه والموارد البيئية (الاختلال في الموارد البيئية): -

الاخـتلال في المـوارد الطبيعيـة: يـصاحب النمـو الـسكاني فيتمثـل في أزمـة مـستخدمة ومتعددة الجوانب خاصة أن دمشق تقع ضمن منطقة داخلية معدل هطـول الأمطـار 350 مـم لـذا فعـدم التـوازن في المـوارد المائيـة والاسـتخدامات المائيـة حيـث يقـدر اجـمالي هطـول

الأمطار 6700مايون م3 تقدر مياه الجريان السطحي بحوالي 3500مليون م3 من المفترض أن يستفاد من مياه الأمطار في الزراعة إلا أن معظم المياه تذهب سدى دون حجزها في أحواض او ان تتبخر أوباجريان إلى الصحراء إذباتت معظم الأراضي الزراعية كالزبداني مثلا تسقى بمياه المجارير سينعكس سلبا على المزروعات وبالتالي على صحة المواطنين وعلى عملية التصدير.

سوء استعمالات الأراضي حول اقليم بردى ومصدر مياه الشرب في نبع الفيجة إذ أصبح مكب قمامة.

كذلك هدر المياه من قبل للمواطن الواحد حوالي 120ل يوميا.

ومن خلال الطلاع على عدة صور لمدينة دمشق أيام زمان نشهد الغطاء النباتي ومنسوب المياه المرتفع.

ومن خلال الاطلاع على واقع المدينة والتحديات الاستراتيجية الضاغطة على المدينة:

نجد بأن دمشق التي تبلغ مساحتها 10720هكتار أصبحت تتشكل من:

- 52/ مساحة انشائية (التصحر بمعنى آخر القضاء على الغوطة)

- 28/جبلية (تآكل قسيون)

- 9.5% مساحة خضراء (لأسباب تجارية والمخالفات الجماعية)

تدني معدل المساحة الخضراء ضمن معدل الهطول 212ملم سنويا عدد سكان دمشق 1552000حسب محور الاستهلاك الكهرباء والمياه حسب المكتب الاحصائي للنفايات عدد السكان 3ملا ين نسمة.

حسب الفورم العالمي المساحة الخضراء 4-6م للمواطن وفي دمشق تبلغ 76سم للمواطن في المشافي لكل 600مواطن سريرفي دمشق لكل 1300 مواطن لذا نجد أن دمشق تسير بطريق التصحر.

معوقات مناطق المخالفات العشوائية:

يمكن تعريفها هي المناطق التي نمت بصورة مخالفة للمعليير التخطيطية ونظرا لأنها غير مخططة فهي تفتقد العديد من الخدمات وشبكات المرافق.

مناطق المخالفات العشوائية في مناطق التوسع العمراني تعود هذه الظاهرة لأكثر من أربع عقودمع جملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي قصدها لممارسة ومتابعة حياتهم.حيث تمثل الاشكالية الحضرية محدودية الخدمات والموارد في المدن وعدم قدرتها على مواجهة الزيادة المستمرة للنمو السكاني مما يؤدي للارباك في توفير الخدمات الأساسية وإلى ظهور المساكن العشوائية وتحتاج هذه المدن لتوسع الانشاء الطرق ووسائل النقل وتنظيمها .

أن المواطنين الذين قصدوا مناطق التوسع العمراني لتأمين مسكن لهم يتلاءم مع امكانتهم المادية جذبتهم أسعار الأراضي في هذه المناطق باعتبارها الأرخص مقارنة ببقية مناطق المدينة

حيث يبدأالبناء بغرفة وينتهي بعدة غرف .بداية كان المواطنين يتقاسمون أراضيهم بالتراضي وفق شروط منظمة.وعند صدور قانون 1971 (61) أخضع مناطق التوسع حول مدن مراكز المحافظات للاستقلال ليتم تنظيمها وتنقيسها لصالح الجهات العامة والجمعيات السكنية جمد تلك المناطق نظريا من الوجهة المعمارية إلا أن بناء الأراضي بشكل مخالف استمر بسبب الطلب على الأراضي وأخذ أصحاب الأراضي وملاكها لبيع الأراضي كيفما اتفق للتهرب من استحقاقات الاستملاك.أدى تحول مناطق المخالفات لمدن دائمة.

وتم اعداد مخططات تنظيمية لهامع ضرورة الانتباه طلب عرض للأراضي معدة لبناء وتوفير عرض أكبر من الطلب ضمن رؤية لا تقل عن 30 عاما لكسر الأسعار المرتفعة للأراضي لا يمكن للمواطن تملكها الا من خلال قروض ودراسة الكاملة ومنح هذه القروض ضمن دخل وسطي للفرد واعادة النظر بنظام القروض والضرائب وكسر الأسعار الجنونية للأراضي والعوائد لأغراض السكن مع توفر العرض الواسع

للأراضي داعية المؤسسة العامة للاسكان لتحمل المسؤولية وردم الهوة بين العرض والطلب.لذا فانتشار المناطق العشوائية أكبر مشكلة تواجه التنمية العمرانيةحيث يصعب التعامل مع هذه المشكلة ولا يوجد محددلها وكل منطقة عشوائية حالة مستقلة لها جوانبها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة عن أي منطقة أخرى .

للمسكن والحي دور هام في تحديد مستوى السلوك الاجرامي في تجمع المدن وتطور المدينة وازدياد كثافتها السكانية دورا كبيرا في تطور الجريمة فقد اثبتت العديد من الدراسات وجود تناسب طردي بين التطور الحضري للمدن وارتفاع مستوى الجريمة فيها رغم ارتفاع مستوى الأسلوب العلمي والتقني في مكافحة الجريمة فيه رغم ارتغاع مستوى التعليم الخصائص الطبيعية للمناطق السكنية ليس لها علاقة كبيرة بالسلوك الاجرامي أوالانحراف أو الأعمال المحلة بالأمن الأذا كانت نتيجة عددمن العوامل الأخرى منها ملكية المسكن ونوع المسكن وحجم المناطق وكثافة السكان في الحي السكني.

من ملكية المسكن وجود علاقة عكسية وقوية بين نسبة المساكن المأهولة بين ساكنيها في الحي وبين معدلات الجرائم وفيها يعود في الارتباط الاجرامي بين الجريمة وبين نسبة المساكن المستأجرة التي تمثل عاملا مؤثرا لزيادة معدلات التغيير السكني التي تؤدي لموجات الترحال والاقامة في مكان آخرذو خصائص اجتماعية واقتصاديةمعيتة تختلف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمالكي المساكن فالحي يتأثر سلبا وايجابا بخصا ئص ساكنيه وعلى ضوء ذلك يمكن تبرير العلاقة بين مدى الاستقرار السكني وارتفاع ملكية المساكن من قبل ساكنيها وبين معدلات الحريمة.

أما عن نوعية المسكن: دلت الدراسةعلى أن العمائر ذات المداخل المحصورة يقل تعرض شققها للسطومفارنة مع العمائر ذات المداخل غير المحكمةنعدد المداخل وتعدد استخدامات المباني وجود المستودعات أو سكن العمال كلها أماكن تصلح للجريمة ..

والجرائم لها علاقة بالمستوى النوعي والكيفي للمنازل فهناك علافة اجتماعية كما ان للتفكك الاجتماعي دورا فرعيا في زيادة حجم المكان وحجم المساكن والذي يقلل من

الحد من الجريمة الترابط الأسري اما الكثافة السكانية معدل الجريمة يزداد با زدياد حجم المدينة هذا مانلحظه في المدن الكبرى لندن أما في دمشق نلحظ ذلك في المناطق العشوئية مثل جرمانا في الآونة الأخيرة وتلعب الظروف السياسية دورا في ذلك.

كذلك مشكلة التفريغ السكني المستمرمن أحياء مركز المدينة .فالمدينة تنمو باستمرار وأنماط الحياة السائدة تتبدل وتتغير اذ تتواصل هجرة السكان الأصليين منأحياء المدينة القديمة إلى الأحياء الجديدة وتتفكك التركيبة السكانية ويبدأ التدهور في كينونة هذه الأحياء وما يتبع ذلك من هروب للخدمات والفاعليات الجديدة ويأتي السكان الجدد ويتكدسون ومايتبع ذلك من عادات وتقاليد مغايرة مما أدى لتفكك وحدة الجوار بالكتل والمباني والفعاليات المختلفة منزل يصبح ورشة .منطقة الشعلان .وفي مركز المدينة القديمة

معوقات التنمية العمرانية:

عدم وجود نظام عمراني ملائم لاستعمالات الأراضي .- المعوقات العمرانية والمعمارية:

وتغطي هذه الفئة النواحي التخطيطية في الحي مثل القرارات الحكومية بشأن التغيير في أنظمة البناء واستخدامات الأراضي والشوارع الضيقة والمتعرجة وانعدام المناطق المفتوحة في الحي كما تغطي الجوانب المعمارية في المسكن مثل قصور الأداء الوظيفي ونقص المساحات .

وتهالك المباني وارتفاع تكاليف صيانتها وتردي ونقص المساحات وتردي الحالة الاتشائية للمباني . وعدم وجود وارتدادات وأفنبة داخلية وصعوبة في التوسع الراسي و الأفقي وعدم وجود كاراجات للسيارة .

غياب مخطط توجيهي تنظيمي عام للمدينة .-

–غياب الصيانة المستمرة للمساكن وغياب دعم مالي وتقني للسكن وتعديل نظام ضابطة البناء بحيث يكون مريحا في التعا مل مع أعمال الصيانة وتحقيق نظام الوجائب بما يتلاءم مع التنمية المستدامة .

- غياب قاعدة قانونية لحماية المباني التاريخية والتزامية أسس وتنظيم عمليات البناء ضمن حدود المدينة

- وضع خطة تحدد مهام ومسؤوليات ادارية لكل من الجهات المعينة لحماية التراث .

- غياب أحكام تنظيمية مناسبة لحماية الطابع العمراني وانسجام البنية المبنية في تحديد ارتفاعات المباني .

- توفير مصادر تمويل مستمرة ومنح قروض لتنفيذ استاتيجيات ومشاريع تنموية .

- تأكيد مبدأمشاركة احداث قطاع مشترك تساهم بها جهات معينة .

- توفير حوافز اقتصادية لتشجيع المواطنين على القيام بالمشاريع التنموية والتطويرية .

- غياب توازن مستقر بين عمليات التجديد والتغيير التي تنظها استراتيجيات تنموية وعمرانية بيئية واقتصادية .

- غياب مشاركة المجتمع.

- اشراك الفئات المستخدمة (مالكي ومستأجري مساكن العقارات وأصحاب العمل والعاملين ومؤسسات ومنظمات محلية في عمليات التخطيط.

اشراك مؤسسات مستهدفة ثانوية (ادارية)-

مشاركة أهل المنطقة.(التأكيد على العمل الجماعي ونبذ الفردية): اذ نعيش منظومة متطورة ضمن تنافسية محتومة نحو الأفضل ونعاصر فترة زمنية هي الأصعب .لذا يجب العمل ضمن فريق واحد.

كذلك من الناحية الاقتصادية ك فإن سحب السيولة من أيدي المواطنين سيؤثر بشكل مباشر على الحركة التجارية والصناعية . كما أ ن التركيز علىمدينة واحدة(دمشق)الكل يتجه لدمشق (خلل تنموي وتربوي)

من الجهات الحكومية يجب أن ينطلق من أساس استثماري صريح وواضح ويسعى لتحقيق الجدوى الاقتصادية:

توفير مساكن ومباني وطرق وخدمات على مستويات بمواصفات معمارية عالية وتنظيم مدني راق وتكافل للبنى التحتية والبنية التشريعية التي تخدم مشاريع الاستثمار سواء الانتاجية أوالخدمية وتستقطب رؤوس الأموال الوطنية .

غياب شبكات بنى تحتية:

(شبكة مياه العذبة - شبكة الصرف الصحي- شبكة الانارة)

شبكة المرور والنقل

غياب شبكة النفل العام شبكة سير المشاة

اشكاليات التراث العمراني في المركز التاريخي لمدينة دمشق:

مشكلة الخلط في استعمالات الأراضي تتداخل استعمالات سكنية وتجارية

تعدي على أبنية تاريخية متميزة اثريا ومعماريا (استعمال مناقض لوظيفة المبنى وارتكاب مخالفات اضافة عناصر وملحقات دخيلة لتكوين المبنى الأصلي أو تقسم وتجزئة المبنى المستخدم لأغراض تجارية إلى فراغات ومحلات يفقد المبنى أهميته تشويه النمط المعماري التقليديفي العديد من الأبنية بسبب الاهمال وعدم نضج أعمال الترميم والتجديد وعدم التجانس بين القديم والحديث

قيام المدن الصناعية: (منطقة عذرا)

يجب أ ن تكون المنطقة مرنة وقابلة لتوصيف وقادرة على تأمين المسكن للعمال مع الاستفادة من موادالخام الطبيعية بما سينعكس على المستوى الاقليمي ضمن اطار الوعي البيئي ومناطق تصلح لأي نشاط عمراني على امتداد25 سنة.

معوقات مرورية:

الأزمة المرورية يوجد في دمشق 265ألف سيارة مرسمة يوميا حيث يترسم 2500سيارة يوميا هنالك 70000سيارة خلال عام

تغطي جوانب حركة المرور والنقل مثل الازدحام والاختناقات المرورية ونقص مواقف السيارات وصعوبة التنقل بالسيارات

وتنامي أعداد شاحنات تقل البضائع وأنشطة التحميل والتنزيل

وصعوبة دخول سيارات الاسعاف للحي وكثرة الحوادث وصعوبة الاستدلال..

يرتبط المرور ارتباطا وثيقا بموضوع التنمية فحركة الانتقال من مكان لآخر سواء للأفرادأو الموادلها أهميتها في تحقيق مطالب التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي تلبية حاخات الأفراد وأهداف المجتمع.

والمرور بهذا المعنى عصب رئيسي في العملية الانتاجية ومفهوم جوهري في مقومات أومعوقات التنمية .

اذا كانت السيارة هي احد أهم الأدوات الرئيسية في حركة المرور فان رغم ماحققته للبشرية من منافع عديدةوفوائد متنوعة منها سرعة النقل وتوفير الوقت والجهد و تحقيق الراحة وقضاء الحاجات وزيادة الروابط فضلا عن أهداف التنمية وتلبية أهداف المجتمع فأن لها الآثار الضارة على المجتمع وعلى صحة أبناء المجتمع بالاضافة لتمثل بضياع الوقت وهدر الطاقة وزيادة النفقات واستهلاك المعدات والمركبات وقطع الغيار والوقود .

مشكلة المرور مشكلة ليست محلية قاصرة على دولةوانما هي مشكلة عالمية تعاني منها أغلب المجتمعات المعاصرة سواء الغنية أم الفقيرة ,المتقدمة أم المتخلفة الصناعية أم النامية .أن الزيادة في حركة المرور التي صاحبتها مشكلات مختلفة هي المحصلة النهائية للنمو السكاني المتزايد والتوسع العمراني الصناعي والزراعي والتجاري وزيادة النشاط الصادرات والواردات وكذلك نتيجة سوء التوزيع الجغرافي لسكان وتباين كثافتهم في المناطق المختلفة مع ارتفاع معدلات الهجرة إلى المناطق المختلفة مع أعباء المدينة ,فضلا عن سوء التخطيط العمراني للمدن وضعف بغض شبكات النقل و المواصلات وسوء حالة عديدة من المرافق مع زيادة أعداد المركبات الناجمة عن ارتفاع المستويات الاقتصادية .

أسباب مشكلات المرور:

- معدل التزايد السكاني الحالي
- سوء التوزيع الجغرافي لسكان وتباين الكثافة السكانية فب المناطق المختلفة

- الهجرة الداخلية المتزايدة في المناطق الريفية التي أدت لزيادة حجم المناطق الحضرية وهو مايشكل أعداد متزايدة على المدن المكتظة غالبا بسكانها.

سوء التخطيط العمراني للمدن ووجود تقص عبر شبكات الطرق وعدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكم الضخم من السيارات مع مرور الطرق السريعة داخل المدن.

سوء تصميم المباني على الطرقا ت والمداخل والمخارج.

عدو وجود لافتات مرور كافية.

الزيادة الكبيرة المطردة لعدد السيارات الخاصة المملوكة للأفرادنتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة دخول قطاعات مختلفة للأفراد.

مما يؤدي للانعكاسات السلبية على التنمية في المجتمع خاصة اننا في مجتمع نام في أشد الحاجة لثروة البشرية والأيدي العاملةهذا بالإضافة للمركبات الخطيرة الناجمة عنها نتيجة عدم الصيانةمثل احادي أكسيد الكربون و ثنائي أكسيد الآزوت والرصاص,اضافة للخسائر البشرية والعاهات والخسائر المادية نتيجة عدم احترام القوانين من قبل السائقين وعم توفر ممرات المشاة بشكل كاف .

اننا في مرحلة استخدام رشيد للطاقة تشكل نسبة استخدام 50 بالمئة منها سيارات مضى على استخدامها أكثر من 10 سنوات لدراسة ميدانيةاذ تزايد استيراد السيارات حتى نهاية حقبة البنزين الفائض لتصدير.

معوقات التنمية التكنولوجيةوالاتصالات:

رغم نمو استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد

غلا أن تلك التنمية لم تنظم منذ البداية مماأوجد بعض الشوائب التي تؤثر على كفاءة عملية تطوير التنمية الكنولوجية مع التسليم بأن التكنولوجيا في حد ذاتها ليست غاية بل هي وسيلةالتي تستطيع حل مشكلات العمل ورفع كفاءة التطبيقات المختلفة لتنظيم العائد ويمكن تصنيف هذه المشكلات مؤسسية واقتصادية وفنية وعوامل بنية المعلومات الجغرافية.

- **مشكلات مؤسسية:**

عدم وجود كوادر مدربة من العمالة كفي حجم العمل الضخم في مجال انتاج واستخدام نظم المعلومات كماأن هياكل المؤسسات يجب أن تبين وظيفة كل قطاع والمنتج المنظور خروجه وسريان المعلومات فيما بينها حتى يتلافى تكرارالعمل حيث تقوم دة هيئات وكذلك القطاع الخاص من العاملين في مجال نظم المعلومات الجغرافي بتكرارجميع البيانات ومعالجتها ...غياب التنسيق وعدم وجود التنظيم لآليةتنسيق البيانات مما يخدم منتجي المعلومات والبيانات الجغرافية .

- **مشكلات اقتصادية:**

ارتفاع قيمة المصونات المبدئية دون وجودعائد سريع لتغطية النفقات لذا فمشروعات نظم المعلومات الجغرافي تحتاج لدراسة جدوى تحقق فيها الأهداف والجدول الزمني للعمل .

- **مشكلات فنية:**

عدم وجود البيانات والخرائط في صورة رقمية أي أن الخرائط الورقية سواء الطبوغرافبة أو الجيولوجية لا تغطي جميع أنحاء الجمهورية بمقاييس الرسم .

لذا وجود البيانات والخرائط أساس نظم المعلومات الجغرافي لوضع الضوابط والمواصفات القياسية لعمليات انتاج البيانات الجغرافية وبرامج نظم المعلومات لتوحيد أسلوب عملها.

نحو الاستراتيجية الوطنية لتقانات الاتصالات والمعلومات ك

- قطاع التعليم والثقافة .
- قطاع الاقتصاد والأعمال .
- قطاع الخدمات .
- قطاع البنى التحتية.

تطوير قطاع الاتصالات والمعلوماتية للاسهام فب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق بوضع الاستراتيجيات والخطة التنفيذية بالاشتراك مع القطاعين العام والخاص.

تنمية ناتج قومي والمحافظة على الموازنة .

تقديم خدمات الاتصالات والمعلومات من الهاتف الثابت و النقال و تبادل المعطيات

استخدام نظم المعلومات والاتصالات لدعم التنمية الاجتماعية خاصة لزيادة مشاركة المواطن في الحياة العامة .

نشر وانتاج المعرفة باستخدام تقانات الاتصالات .

معوقات ادارية:

أسباب وعوامل تضخم الجهاز الاداري والدولة:

أدت عملية توحيد الهيئات والمؤسسات والأجهزة بقوامها في الشطرين إلى تضخم الجهاز الاداري بالإضافة إلى انشاء وحدات لم لم يكن الغرض منها سوء الاستيعاب الوظيفي للكادر القيادي والاداري في الشطرين السابقين فقد انعكس ذلكك على الأوضاع المالية والنقدية للبلاد التي تعاني أصلا من شح في الموارد وضعف القاعدة الانتاجية وعجز وخلل هيكلي في الموازنة واستمر الوضع في التفاقم خلال السنوات الأولى من التسعينات نتيجة أن شغل عدد من المؤسسات النتاجية والخدمية التي تعاني من عجز مالي وقصور في الأداء .

يبدو وضع الجهاز الاداري أكثر صعوبة من خلال:

تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة .

سوء توزيع القوى العاملة

الاختيار وتعيين في الوظيفة بمعزل عن مبدأالجدارة والكفاءة .

تعثر عدد كبير من وحدات القطاعين العام والخاص

- تضارب وتداخل الاختصاصات بين الموازانات والمؤسسات والهيئات التابعة لها وضعف تنسيق الازدواجية بين قيادة المحافظات وفروع الوزارات.

طول وتعدد خطوط السلطة.

غياب نظام الملف الوظيفي .

غياب التجديد الواضح لوظائف الدولة وتوزيعها على تكوينتها الوظيفية .

غياب الاحصاء الدقيق لموظفي الدولة وتوزيعاتها الجغرافية وخصائصهم التأهلية العمالة الفائضة والعمالة المزدوجة والأسماء الوهمية.

ظاهرة الفساد: نتيجة استقراء الأشكال المختلفة للفساد في ظل القوانين وعدم وجود نظام متكامل للإدارة العامة وانخفاض الكفاءة الادارية وتدني الأجور والمرتبات والحوافز والمركزية الشديدة والاجراءات الادارية المتكررة وغياب نظام توصيف وترتيب الوظائف ومدأالثواب والعقاب أدى لعجز الجهاز الإداري من مواكبة التطورات على المستويين المحلي والخارجي أصبح الحصول على الوظيفة أمر هام جدا مرتبطا بالفساد والمحسوبية .

الرقابة والمحاسبة والقضاء:

لم تقتصر الاختلالا ت في وظيفة الدولة تعدت على الجانب الاداري بل تعدتها لدور الرقابة و المحاسبة كما تعرضت البيئة التنظيمية في الوحدات المشمولة بالرقابة ذات نظام اختلال .

عوامل ضعف الجهاز القضائي:

- ضعف الرقابة على المحاكم والنيابة العامة .
- عدم الالتزام الكامل بتطبيق أحكام وقوانين .
- شيوع مفاهيم خاطئة تتعلق بين المحاكم والنيابة العامة .
- غياب الشرطة القضائية والحماية الكافية لأعضاء السلطة.

معوقات تجاريةواقتصادية:

تتميز دمشق بموقع جغرافي هام على المستوى الاقليمي مما يعكس أهميته كطريق تجاري . اذ تعد التجارة أحد المداخل الأساسية للتكامل القتصادي العربي ودعم عملية التنمية بعد وضع التسهيلات وسن القوانين اللازمة والبضرورية التي تساهم بشكل أو بآخر في جعل عملية التبادل من صلب الحياة الاقتصادية العربية.

حيث الصادرات والواردات تنحصر في عدد محدود من الأقطار العربية المتجاورة نتبجة انخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق .

ضعف شبكة النقل والمواصلات بين البلدان العربية والأجنبية لجانب ضيق التبادل التجاري ليشمل تجارة الخدمات والسلع وهذا يتطلب قاعدة انتاجية أثر تنوعا على التخصخص وفقد مبدأ المزايا التنافسية من خلال بناء بيئة استثمارية ملائمة للاستثمارات الوطنية والاستثمارات العربية المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقدم في مسار التكامل الاقتصادي العربيمن خلال توحيد الرسوم الجمركية حيال العالم الخارجي .

النشاط الاقتصادي لم يكن منهجيا أو استراتيجيا بسبب افتقاره للمظلة السياسية الأوسع التي تحتضن مجمل عملية الاستثمار الاقتصادي .اذ كل تحدي للوجود هو في الوقت ذاته فرصة للانطلاق نحو مجالات أعمق وأشمل في التعاون الاقتصادي العربي .

من الأسباب ذهنية التعاون الاقتصادي .

- عدم الاستفادة من مساحة فائض جغرافي .
- فائض البطالة أو العمالة.
- وجود فوائض مالية.

ذلك يقتضي توزيع الاستثمارات للخارج

أطر الاقتصاد الكلي الملائمة لخلق التوظيف:

غياب تحديد السياسات الكلية المناسبة لمحاربة البطالة وخاصة بطالة الشباب .

غياب تنظيم الطلب على العمالة واستراتيجيات ملائمة لزيادة خلق الوظائف .

تعكس أهمية دراسة عمالة الشباب في أن نمو الناتج المحلي لأي اقتصاد يعتمد على مساهمة الشباب حيث أنهم يمثلو الفئة المنتجة .

تعكس بطالة الشباب بشكل عام مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهات الطلب على العمالة داخل سوق العمل.

أهم الأسباب:

نمو القوة العاملة

معدل نمو الا قتصاد المحلي يعتمد نمو المدن على قدرات ومميزات الاقتصاد واستراتيجية التنمية الاقتصادية في مركز المدينة لذا ينبغي تنشيط مركز المدينة .تشمل الأولوية تحديد أساليب تحسين المستوى الاقتصادي للمدينة بصفة عامة وكفاءته وقدرة المدينة على المنافسة على المستوى الوطني والعالمي وتحسين فرص العمل بقاعدة عريضة تشمل القطاع غيرالرسمي أن اشراك المؤسسات التجارية الصغيرة إلى جانب القطاع الخاص يساعد في فهم واستيعاب استراتيجية التنمية .بهدف الوصول للمشاريع التنموية والاقتصادية .

معوقات تجارية واستثمارية:

تغطي العوامل الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار الأراضي الرغبة في استثمار الأرض المقام عليها البناء والرغبة في تغيير استخدام المبنى من الاستخدام السكني إلى الاستخدام التجاري لدواعي الاستثمار السكني والرغبة في بيع المبنى القائم بغرض شراء أرض بديلة

المعوقات الاجتماعية:

تغطي العوامل الاجتماعية مثل انتشار سكن العمالة الوافدة من فئة العزاب في الحي وتنامي أعداد المتسوقين والغرباء في الحي ..انتشار الأنشطة التجارية في الحي السكني (الشعلان)..القصاع.

الأسباب الاجتماعية	موافق	غير موافق	حيادي	مؤشر الموافقة
انتشار سكن العمالةوغالبيتهم من العزاب في الحي	34	6	5	.213
قناعة السكان بعدم ملائمة مراكز المدينة للسكن	35	13	10	.6615
انشاء مباني عالية مماأفقد المباني خصوصيتها	20	30	10	.4414
انتشار الأنشطة التجارية مما جعل المدينة غير ملائمة للسكن				
نقص الخدمات الجتماعية والترفيهية كالملاعب				

المعوقات البيئية والخدمية:

تغطي النواحي البيئية كالازعاج والضوضاء وتلوث الهواء كما يتناول الخدمات العامة مثل النظافة وصحة البيئة والرش بالمبيدات والتشجير

تدني اقتصادية النواة و مشاكل صيانة البيوت وفقدان بعض التجهيزات والخدمات الأساسية أنما وأشكال معيشة جديدة يصعب تحقيقها في أحياء قديمة .

في مركز المدينة ظهور ورشات عمل وصرف وتدهور شبكة مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي تحول من النسيج العمراني التقليدي إلى أنماط معمارية مختلطة ضمن نسيج عمراني يجمع بين ملامح المدينة التقليدية و منشآت متعددة يغلب عليها استعمالات تجارية و اقتصادية غياب معايير بيئية سليمة وواقعية تقييم الأثر البيئي لحماية البيئة العمرانية تخفض تلو ث الهواء والضجيج برنامج التشجير وحماية المياه والتربة استعمال الطاقة البديلة -تصريف النفايات

الأسبا ب البيئية و الخدمية	موافق	غيرموافق	حيادي	مؤشر العينة
الضوضاء والازعاج بسبب الكثافة العالية للسكن وحركة المرور	25	20	10	14
ارتفاع معدلات التلوث بسبب كثافة السيارات	35	20	5	11
قصور خدمات النظافة وجمع النفايات	10	30	15	14

قصور سفتلة الشوارع والأرصفة	30	20	10	12
قصور مشاريع تصريف مياه وسيول الأمطار	30	20	10	12

معوقات التنمية السياحية:

خطة التنمية السياحية جزئية وليست متكاملة غياب المخطط التوجيهي لاستعمالات الأراضي توظيف سياحي وثقافي لبعض المباني التاريخية الهامة مثل بيت سباعي مركز نشاطات اجتماعية دون الأخذ العلاقة بين المباني مسافة وتوضع وعلاقة تكاملية بين وظائف مقترحة خطة غير شمولية تركز على المباني فقط دون العناصر الأخرى المكونة لتراث العمراني والقابلة لتوظيف الأستثمار السياحي كالمسارات والفراغات العمرانية احدى المكونات السياحية .

وبالرغم من كل المعوقات فان دمشق تبقى ذات عراقة تاريخية مدونة وصيت علمي واسع تبوأت مكانة ثقافية ومعمارية بارزة في اقليمها تمكنها من مواجهة التحديات في هذه الآونة من خلال استراتيجيات التنمية على كافة الأصعدة وسن القوانين اللازمة التي تحمي تاريخ دمشق وتحفظ كيانها الاسلامي مهد الحضارات من خلال الدور الفعال لكا فة فئات الشعب.

الفصل العاشر

مفهوم وأهمية التنمية للمنظمات الخيرية

الفصل العاشر

مفهوم وأهمية التنمية للمنظمات الخيرية

التنمية الاجتماعية, في تعريف عاجل لها, هي الارتقاء بالإنسان في جميع جوانبه. ويمكن أن يضاف إلى هذا الإنسان البيئة كذلك. وللتنمية الاجتماعية تعريفات عدَّة, تصبُّ في مفهوم الارتفاع والزيادة, وإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان, من خلال سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع, بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حدٍّ ممكن.[1] ولذا نجد أن هذا المفهومَ حاضرٌ في مراكز التنمية الاجتماعية, بحيث تعمل على تنمية الإنسان, تربويًا ونفسيًا ومهنيًا وجسميًا وثقافيًا وفكريًا. ولكلٍّ هذه المجالات مقوِّماتها في مركز التنمية الاجتماعية.

إلا أنه مع انتشار مؤسَّسات التنمية الاجتماعية الحكومية, وتوزيع وظائف التنمية عليها, بحسب اختصاصها, من تعليم وتدريب وصحَّة وترفيه, سُحبت, تلقائيًا, بعضُ المهمَّات التي يقوم بها مركز التنمية الاجتماعية, وبقيت هذه المهمَّات مربوطة بمؤسَّسات المجتمع المدني الحكومية, كالوزارات, وما في حكمها, أوَّلاً, ثم الأهلية, وذلك مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات ومراكز التدريب والنوادي الأدبية والرياضية, مما حدا ببعض المعنيِّين بالجانب التنموي الاجتماعي إلى الدعوة إلى إلغاء مراكز التنمية الاجتماعية, في الحواضر التي توفَّرت فيها وظائف المركز, من قِبَل الجهات المتخصِّصة.

إلاَّ أن مهمَّة التنمية الاجتماعية, عن طريق المراكز التابعة لوزارات الشؤون الاجتماعية, وما في حكمها, تظلُّ تمارس دورًا تنمويًا اجتماعيًا, مع حضور جهات الاختصاص. ولذا تطوَّرت فكرة مراكز الأحياء, التي تُعَدُّ, بدورها, مراكزَ للتنمية الاجتماعية, مما يؤكِّد الاستمرار في الحاجة إلى التنمية البشرية, وإن اختلفت صور التنمية,

---

(1) انظر: عبدالله بن ناصر السدحان. الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: النشأة والواقع. الرياض: دارة الملك عبدالعزيز, 1425هـ. ص 248.

وتطوَّرت احتياجات المجتمع, كما تُشير تقارير التنمية البشرية الدورية الصادرة عن برنـامج الأمـم المتَّحـدة الإنمائي.[1]

على أن تقرير الأمم المتَّحدة المعني بالبلاد العربيـة, المـصاغ بـأقلام عربيـة, قـد شـطح في الدخول في قضايا الحرِّية, وما يدور حولها, باسم التنميـة الإنـسانية, مـما قـد يـدخل في مـسألة تسييس هذا القطاع الاجتماعي, والتشطيح به في متطلَّبات هي مهمَّة, ولا شكَّ, ولكنها تأتي على حساب الحاجات الفعلية الأساسية والضرورية الماسَّـة والـضرورية في مجـالات التنميـة البـشرية الاجتماعية[1].

وتتجاذب التنمية الاجتماعية, من حيث الاختصاص, ثلاثة مرافق في الدولة, هي:

1 – الحكومة.

2 - القطاع الأهلي/الخاصّ.

3 - القطاع الخيري/الثالث.

هذا التجاذُب هو إيجابي في طبعه, إذ تكتنفه روح المنافسة غير المعلنة. فالحكومة, مهـما كانت طبيعة الحك فيها, من حيث المركزية مـن عـدمها, لا تريـد أن توصـف بالتقـصير في هـذا المجال, في ضوء حضور القطـاع الأهـلي. كـما أن الحكومـة, مـن منطلـق سـيادي, تقـوم بتنظـيم العمل الخيري, من خلال وضع النظم (القوانين) واللوائح, التي تضبط العمل الخـيري, وتحاسـب الهيئات الخيرية من خلاله.

(1) انظر: برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي, والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي, وبرنامج الخليج العربي لـدعم مـنظَّمات الأمـم المتَّحدة الإنمائية. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرِّية في الوطن العـربي. نيويـورك: برنـامج الأمـم المتَّحـدة الإنمائي, المكتب الإقليمي للدول العربية, 2005م. ص 245.

(1) انظر في نقد تقرير التنمية الإنسانية, ولـيس البـشرية: «التنميـة الإنـسانية العربيـة»: تقريـر أم فـضيحة، ص 88 - 129, في: جـلال أمين:" عـصر التـشهير بـالعرب والمـسلمين: نحـن والعـالم بعـد 11 سـبتمبر 2001م"، القـاهرة: دار الـشروق, 1424هــ/2004م، ص143.

البعد القانوني بُعد مهمٌّ من أبعاد تنمية العمل الخيري, فيه ضمانة لعدم سوء استغلال العمل الخيري في أعمال غير خيرية, الذي يُلزم الحكومة التأكُّد منه. كما أن فيه تبرئة للهيئات الخيرية من أي محاولة للنيل من أدائها, إذا ما كانت تدور في فلك التنظيم القانوني الحكومي, بما في ذلك وجود محاسبين قانونيين, يتابعون أداء الهيئات الخيرية ماليًا.

والقطاع الأهلي ملزمٌ, شرعًا وأدبًا, أن يُسهم في التنمية الاجتماعية, عن طريق الوقوف مع الهيئات الخيرية بالدعم المعنوي, من خلال الإسهام المعنوي في تبنِّي مشروعات تنمية الأعمال الخيرية, وكذلك الدعم المادّي, عن طريق دفع الزكوات والصدقات والمنح والهبات والأوقاف, وقسط من الضرائب في مجتمعات تُفرض فيها الضرائب, وتبنِّي برامجَ خيريةٍ محدَّدة المهمَّات والمستهدَفين, وغيرها من وسائل التمويل, مما أبرز ظاهرة المؤسَّسات الخيرية الخاصة, في مقابل الجمعيات الخيرية العامَّة, في تكوينها, وتغطيتها, وليس, بالضرورة, في اختصاصها.

موضوع المؤسَّسات الخيرية الخاصَّة, مثل هذه المؤسَّسة المباركة, مؤسَّسة الشيخ عيد بن محمَّد آل ثاني الخيرية, يحتاج, في سبيل تطوير أدائها, وتنمية برامجها, إلى تركيز أكثر مما هي عليه الآن, وتأصيل علمي في أدائها, وتوخِّي الحذر في جلب العاملين بها, في شتَّى أوجه نشاطها, وأماكن ذلك النشاط؛ ذلك أن الهيئات الخيرية أضحت ملاحَقةً بوضوح أكثر, بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م, الموافق 1422/6/22هـ, حيث كان من محاولات محاصرة الإرهاب التعرُّض للهيئات الخيرية في العالم الإسلامي, والباذلين لها, بحُجَّة أنها أضحت وسائل لدعم الإرهابيِّين, بالمفهوم الآخر للإرهاب[1]. بالإضافة إلى اتِّهامات لرموز فعل الخير في البلاد العربية والإسلامية[2]. الأمر الذي يحتاج معه إلى

---

(1) انظر: علي بن إبراهيم النملة: "الإرهاب: المفهوم والهوية"، الكويت: المؤتمر الدولي الأوَّل للمعالجة التربوية للإرهاب والتطرُّف, 1426هـ/2005م، ص 37.

(2) انظر: محمد بن عبدالله السلُّومي: " القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب"، تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصيِّن، [الرياض]، مجلَّة البيان, 1424هـ ص 618.

سـدِّ المنافـذ, التـي يمكـن أن يَـدخل مـن خلالهـا الـشكُّ, أو التـشكيك, في سـوء اسـتغلال العمـل الخيري[3].

والقطاع الثالث/الخيري ملزمٌ في أن ينفِّذ برامجـه التنمويـة في المجتمـع, ويـسعى إلى تطـوير أدائـه دوريًّا, لينالَ ثقة الطـرفين الآخـرين؛ الحكومـة والقطـاع الأهـلي, بـصفتهما الـداعم الرئيـسي لـبرامج العمـل الخيري, ماديًّا ومعنويًا.

في ضوء هذا التجاذُب الطيِّب صار لزامًا على القطاع الخيري العمل على التخفيف من هذا الاعتماد التامِّ على الموارد المالية, من القطاعين الحكومي والأهلي, باللجوء إلى استثمار هذه الموارد فيما يعود بـدخل منتظم على الجمعيات الخيرية[1].

الحديث, هنا, ينصبُّ على تنمية القطاع الخيري/الثالث في سبيل تنميـة المجتمـع. ويُغفـل التمهيـد التاريخي والثقافي لمفهوم العمل الخيري, تقديرًا للموقف. ولا بُدَّ من التوكيد, مع هذا, أن العمـل الخـيري لا يمكن أن يَنسلخ من الخلفية الثقافية للعاملين عليه, والمموِّلين, مهما قيل إن هذا الاعتبـار غـير وارد في هـذا المجال.

وكلُّ عمل ابن آدم, في بداياته, يكون معرَّضًا للتقصير, بما في ذلك الوقوع, غير المقـصود, في الأخطـاء المخلَّة, أحيانًا. وكلَّما تقدَّم الناس بهذا العمل قلَّـت فُـرص الخطـأ, وتكـوَّن مـا يمكـن أن يـسمَّى بالعراقـة في العمل الخيري.

هذه العراقة تتكوَّن مع الوقت والتجربـة والخـبرة والممارسـة, بمـا في ذلـك الوقـوع في الأخطاء غير المتعمَّدة, ثمَّ العمل على معالجـة هـذا التقـصير والأخطـاء, عـن طريـق الطـرح العلمي الموضوعي, القائم على المواجهة الإيجابية لهذه الهنات التـي تعـتري, أحيانًـا, العمـل الخيري, من حيث برامجُه, ومن حيث العاملون به, وجلُّهـم مـن المتطـوِّعين. وهـذه النـدوة

(1) انظر: دافيد راي غريفين: "تقرير لجنة 9/11: التجاهُلات والتحريفات", بيروت: الدار العربية للعلوم, 1426هـ/2006م, ص381.

(2) انظر في مسألة استثمار الزكـاة في التـدريب وتنميـة الأفـراد والجماعـات: عبدالـسلام الخـرشي:" فقـه الفقـراء والمـساكين في الكتـاب والسنَّة", بيروت، مؤسَّسة الرسالة, 1423هـ/2002م, ص 534.

اليوم أسلوب فاعل في هذا السياق, تتبنَّاه الهيئات الخيرية, في مواجهة مباشرة لما يعتري العمل الخيري من صعاب. وهي صعاب موجودة.

المعلوم أن العمل الخيري, في مجمله, يقوم على التطوُّع. ولذا أصبح لزامًا على المعنيين بهذا العمل أن يطوِّروا من مفهوم التطوُّع في العمل الخيري[2]. والأصل في التطوُّع, بحدِّ ذاته, أن يكون عملاً خيريًا, في نظر القائمين عليه. ذلك أن المفهوم يخضع لاعتبارات ثقافية, وخلفيات فكرية, تطوِّع العمل الخيري لتحقيق أهدافٍ ثقافية, بما في ذلك الخلفيات الدينية. فالحملات التنصيرية تنطلق من مفهوم خيري في تنصير العالم, وغالب من يقوم عليها, ميدانيًّا, متطوِّعون. وتزيد نفقاتها السنوية عن ثلاث مئة وعشرين مليار (320,000,000,000) دولار, حسب آخر الإحصائيات عن نشرة الإرساليات الدولية لعام 2003م. وتعمل على تنفيذ مشروعات تنموية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا, وذلك مثل التدريب والتطبيب والتعليم وشقِّ الطرق, وبناء المؤسَّسات التنموية, بل ربَّما وصل الأمر إلى إنشاء المطارات, تستخدمها الحملات التنصيرية لأغراضها التنصيرية وغيرها, وتتيح للأهالي استخدامها, كذلك[1].

وكما تعمل الحملات التنصيرية في المجال الخيري, تعمل الجهود الدعوية الإسلامية في المجال الخيري, كذلك. إلاَّ أنها في بداياتها في تكوين العراقة في هذا المجال, وفيما يتبعه, كالتطوُّع. ولا يعني التطوُّع, في مفهومه الشامل, العمل دون مقابل, كما يتبادر إلى الذهن, غالبًا, بل إن المقابل الذي يُعطى للمتطوِّع قد لا يرقى إلى مستوى التضحيات الميدانية,

---

(1) انظر: عبدالله بن علي النعيم:" العمل التطوُّعي, مع التركيز على العمل التطوُّعي في المملكة العربية السعودية", الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية, 1426هـ/ 2005م, ص 215.

(2) انظر: إحصائية التنصير للعام 2003: 320 بليون دولار تبرُّعات للأغراض الكنسية، الكوثر مج 3 ع 42 (صفر 1424هـ/ 2002م)، ص 34، نقلاً عن نشرة أبحاث التنصير الدولية.

International Bulletin of Missionary Research.

والجهود التي يقوم بها مَن يعملون في الشأن الخيري. كما أنه يُنظر إلى عامل تطوير التطوُّع في العمل الخيري على أنه داخلٌ في مفهوم تنمية الموارد البشرية في العمل الخيري[2].

هذا يعني أن العمل الخيري, مهما كان, لا يكاد ينسلخ عن الخلفية الثقافية للعاملين. وهذا يعني, أيضًا, أن العمل الخيري لا يمكن أن ينموَ دون هذا الاعتبار. وقد لا يكون هذا الاعتبار حاضرًا لدى بعض المموِّلين للعمل الخيري, ولكنه حاضر بوضوح لدى المخطِّطين والمنفِّذين.

ومما يعين على تنمية العمل الخيري, في ضوء تطوير مفهوم التطوُّع, قيام مراكز تدريب على العمل الخيري, تبدأ بداياتٍ أوَّليةً, ثمَّ تتطوَّر, بحيث تصبح مؤسَّسات تدريب عالية, كالمعاهد العُليا والكلِّيات, وربَّما الجامعات, تؤهِّل الشباب, من الجنسين, للتعامُل المدروس مع العمل الخيري[1].

اللجوء إلى التقويم الدوري للأداء والبرامج والمشروعات الخيرية فيه فائدة ظاهرة في تطوير العمل الخيري وتنميته. ذلك أن الحاجات البشرية تتغيَّر من زمن إلى آخر, ومن بيئة إلى بيئة أخرى. وهناك أولويات في الإنفاق على المشروعات في البيئات المحتاجة.

المعلوم أن الإنفاق الخيري الفردي قد يميل إلى إنشاء المشروعات ذات الدلالة الدينية المباشرة كالمساجد, مثلاً, بحكم أنها داخلة في مفهوم الصدقة الجارية, من خلال كثرة المتردِّدين عليها خمس مرَّاتٍ في اليوم والليلة. وهذا حسن ولا غبار عليه. إلاَّ أن الحاجة للمكان الذي يراد إقامة مسجد فيه قد لا تكون كالحاجة إلى بناء مدرسة, أو حفر عدَّة آبار, أو بناء مستوصف صحي, أو تمويل حملة توعوية اجتماعية أو صحية أو ثقافية, ونحو ذلك, مما يدخل في مفهوم خدمة المجتمع, وتحصينه في عقله وجسمه.

---

(1) انظر في تنمية الموارد البشرية: سليمان بن علي العلي:" تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظَّمات الخيرية"، تقديم يوسف القرضاوي، فولس تشرتش, فيجينيا: المؤلِّف, 1416هـ/1996م, ص 231.

(2) انظر: محمد حميدان العويضي وخالد إبراهيم العلي وجميل محمود مرداد:" النشاط الخيري السعودي في ضوء الحملة الدولية على الإرهاب (ورشة عمل)": الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية, 1425هـ/2004م. ص 10.

والخوض في هذا الموضوع قد يساءُ فهمه, بحكم أن العاطفة فيه ظاهرة, ولكنه خوض لا يقلِّل ألبتَّةَ من أهمية بناء المساجد, في مواقع هي بحاجة إليها, أخذًا في الحسبان أن الأرض قد جُعلت للمسلمين مسجدًا وطهورًا. وكان الله في عون الجميع.

الفصل الحادي عشر

التنمية الاجتماعية والطريق الثالث

الفصل الحادي عشر

التنمية الاجتماعية والطريق الثالث

كانت أولى محاولاتي للكتابة عن الطريق الثالث منذ تسعة سنوات مضت عن الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث، فى محاولة هادفه للفت الأنظار والانتباه، واليوم أصبح الطريق أكثر تمهيدا وصحوة وقد يكون مطلبا ضروريا فى المستقبل لمواجهة المشكلات العالمية وتحسين نوعية حياة الانسانيه .

ففي 21 مايو 1998 نشر عالم الاجتماع البريطانى والمنظر الفكري لحزب العمال الجديد "انتوني جيد ينز"Anthony Giddens مقالا فى مجلة "نبوسنيتمان" بعنوان "شلل اليسار"مؤكدا سقوط الاشتراكية بكل ألوان الطيف، وفى سبتمبر من العام نفسه انعقد مؤتمر قمة ضم بين أعضائه بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة آنذاك، وتونى بلير رئيس وزراء بريطانيا وزعيم حزب العمال الجديد وأعلن كلينتون عقب المؤتمر "الزملاء الأمريكيون، لقد اهتدينا إلى طريق ثالث"

وتنوعت إصدارات "أنتونى جيدينز" التى تجاوزت ثلاثين مؤلفا تكاد جميعا تجمع على لحن واحد هو الطريق الثالث وتشخيص أزمة الواقع العالمى الراهن، وكأن الطريق الثالث فتح جديد يمثل طريق الخلاص من الأزمات وحسم التناقضات.

يُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة الى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته ، وأنه طريق يحتاج لمقدمات للتمهيد والتهيئة للسير فى ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة .

إن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام ، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية فى الدول النامية لضعف رأس المال الوطني ومساهماته فى التنمية وتحسين نوعية الحياة وأفرز الواقع العالمى من خلال المتغيرات العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة . إن

البشرية بحاجة لاجتهادات للبحث عن طريق صياغة أطر فكرية جديدة ملائمة تحدد نهج البشر فى التعامل مع البيئة والثورة المعلوماتية.

إشارات ومقدمات لبروز 'الطريق الثالث'

خيار 'الطريق الثالث' يعكس تطوراً في مسار المناظرة الاقتصادية - السياسية فى كثير من الدول. ففي السابق كان السجال السياسي قائما بين خيار 'الدولة الريعية' والدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير للدولة، كما كانت عليه حال الاقتصاد فى هذه الدول، وهو خيار تتبناه النخب اليسارية والتقليدية ، وبين خيار 'اللبرالية' وما يتضمنه من خصخصة وتشجيع للاستثمار وتطبيق لوصفات المؤسسات الدولية، وبيع ممتلكات الدولة، وانسحاب الدولة من سوق العمل والتوظيف وخدمات الرعاية الاجتماعية بصورة كبيرة، وهو المسار الحالي الذي يدفع به حثيثاً الفريق الاقتصادي اللبرالي فى عصر العولمة والقطب الواحد ،وكشف اليسار واليمين فى الغرب على مدى القرن العشرين عن نوعين لفهم الرأسمالية.

اليمين معنى بالإنتاج واقتصاد السوق ولهما الأولوية ويرى اليسار الأولوية لقضية العدالة الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي لإعادة التوزيع ، ودار صراع فكرى واجتماعي وسياسى بين هذين النهجين.

والبحث الشاق عن "طريق ثالث" بين دولة الرعاية ووصفات المؤسسات الدولية وخيار 'الطريق الثالث' هو الخيار الجديد، الذي بدأ يسود داخل أوساط رسمية وشبه رسمية، لها تحفظاتها على المسارالاقتصادي الحالي، وإن كانت ترفض العودة إلى 'دولة الرعاية'، وترى أنّ 'اللبرالية المتوحشة' دون مراعاة التداعيات الاجتماعية ستؤدي إلى أزمة سياسية في بنية العلاقة بين الدولة والمواطن ، ممايدفع الكثيرون للحث المتنامى للدعوة لعقد اجتماعى جديد يتوافق مع الواقع الجديد.

وتبنى بعض السياسيين،خاصة فى الدول النامية الدعوة إلى 'الطريق الثالث' وكانوا أكثر تحفظا نحو الإغراق في الخصخصة واللبرالية .

إن ملامح المشهد فى الدول النامية يعكس تحولا اجتماعيا فالطبقة الوسطى التي تشكلت في القطاع العام خلال العقود السابقة، هي فى خضم الانهيار ، كما أنّ دور مؤسسات الدولة في إفراز النخب القيادية أخذ بالتراجع لصالح القطاع الخاص، وبدأت تدريجياً تحل محلها نخبة جديدة من رجال الأعمال، إلى أنّ هنالك شعورا عاما، نخبويا وشعبيا، بأنّ طريق الليبرالية الحالية، قد فشلت لأسباب عديدة، لكن هنالك صعوبة بالعودة إلى الخيارات الاشتراكية والاعتماد كلية على القطاع العام. ولذلك بدأ التفكير بالدعوة لـ'الاقتصاد المختلط، أي الدمج بين دور القطاع العام والخاص، والاستفادة من تجارب أخرى في هذا المجال، بخاصة بعض الدول الأوروبية'.

ويوجد حزمة للسياسات الموحدة التي تنتهجها بعض الدول كألمانيا في دعم السياسات التنموية وهذه الحزمة مؤلفة من خمسة بنود لاغنى لبند منها عن الأخرى:

1-احترام حقوق الإنسان

2-سيادة القانون وتطبيقه بحزم

3-المشاركة الشعبية في العملية السياسية

4- نظام اقتصادي على طريق اقتصاد السوق الاجتماعي

5-تدابير حكومية ذات توجه تنموي من أجل قطف ثمرة المنهج الاقتصادي "اقتصاد السوق الاجتماعي" يجب أن نطبق حزمة السياسات الخمسة دون اجتزاء، ولانكتفي بتطبيق جزئي.

العولمة والتبشير لطريق ثالث:

إن البناء الاقتصادي الجديد للرأسمالية يقوم على عدة أسس أهمها ما يدعى بـ(الإقتصاد التكنولوجيي) أو (إقتصاد المعرفة)، إشارة إلى مدى تأثير التكنولوجيا والمعلوماتية على العملية الاقتصادية، وضبط التناقضات. ومحاولة المؤسسات الاحتكارية عابرة الحدود، لضبط العمليات الاقتصادية في إطار المؤسسة، وإجراءات الضمان

الاجتماعي، فيما صار يعرف بدولة الرعاية الاجتماعية. وهذه الضمانات الاجتماعية قد أخذت تتآكل بفعل إجراءات المحافظين الجدد في أمريكا وبلدان رأسمالية أخرى.

لقد حققت الرأسمالية نجاحات اقتصادية، وان كان التراكم الرأسمالي في المراكز الرأسمالية، مرتبطا باستغلال الأطراف التابعة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال علاقات غير متكافئة. كما أحرزت الرأسمالية إنجازات هائلة في التقدم العلمي التكنولوجي(التقني) المعلوماتي وغزو الفضاء. وأدخلت كثيرا من التغيرات في تجديد بنيتها العامة. وكان ذلك بفعل منطق قوانينها الخاصة، أو بحكم المنافسة مع الاشتراكية، والضغوط التي واجهتها عالميا وداخليا. فبفعل نضال الجماهير حققت الرأسمالية إنجازات أخرى هامة، مثل الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وتأسيس المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية، وحرية الأعلام المقروء والمسموع والمرئي، والتعددية الديمقراطية... الخ، وان كانت الاستفادة الفعلية من هذه الإنجازات محكومة بالقدرة على التمويل.

تبين وقائع تطور الرأسمالية بأنها أنتجت مجتمعات تتميز بسيادة القلة الثرية التي تتحكم في الموارد والبشر، وانتشار الفقر واتساعه. وان نسب النمو الاقتصادي فيها تتدنى أكثر فأكثر طوال العقود الأخيرة، والبطالة باتت مستحكمة وآخذة بالازدياد، والتفكك الاجتماعي يتوسع مع انتشار العنف والجريمة والتدهور البيئي. والأسواق المالية تضطرب بعنف منذرة بانهيارات كبيرة في العديد من البلدان،ومعدلات الأجور للغالبية من القوى العاملة بأجور تتدنى باستمرار، والعجز في التعامل مع العالم الخارجي يتضخم في البلدان الرأسمالية التابعة بشكل خاص، مهددا بانفجار الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية. لاسيما في ظل تدهور أسعار الصرف للكثير من العملات الوطنية مقابل الدولار.

كما إن اتصال الأسواق بعضها مع بعض في ظل (العولمة) لا يعني المنافسة بصورتها المطلقة، مادامت (الميزة الإنتاجية) و(الميزة التنافسية) متباينتين في الاقتصادات المتقدمة والنامية. وذلك لاختلاف الأنماط الإنتاجية في الأسواق.. ولهذا فهو يعني إن السلع الرئيسية سوف تبقى تحت محددات أسواقها التي تتسم باحتكار القلة.. وتمركز الإنتاج وثمار المجهودات الإنمائية في إقليم دون آخر، حتى في البلد الواحد، ، مما ينتج عنه

تشوه في الهيكل الاقتصادي للوطن الواحد، وتفاوت كبير في الثروات والدخول بين الفئات الاجتماعية. لقد تدخلت الدول الرأسمالية في توجيه آليات السوق لإحداث توازن نسبي، من خلال تخصيص الموارد من الأنفاق العام، لتخفيف الفجوات، حفاظا على استمرارية النظام الرأسمالي ذاته.. وأمام هذه التحديات الكبيرة، لاسيما لذوي الاقتصادات الصغيرة، حيث صارت مهمة إدارة الاقتصاد الوطني عسيرة في ظل عولمة غير منضبطة.. تكاد فيها الحرية الاقتصادية، تؤدي الى فوضى، إذا تركت منفلتة بدون تدخل الدولة وتنظيمها للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.فبدون مثل هذا التدخل الواعي لنهج نظام ضبط إدارة الاقتصاد الوطني ونموه، وترجمة ذلك باستراتيجية شاملة للتنمية وسياسات، في إطار دولة المؤسسات والقانون، ومن منظور الصالح العام، فان المشاكل الاقتصادية تتحول الى مشاكل اجتماعية- سياسية، كما نرى شواهدها في العديد من البلدان، إذن فالمطلوب هو أن تتدخل الدولة لجعل اقتصاد السوق رشيدا عقلانيا موجها لطريق التنمية، على أساس الحوافز الفردية والجماعية، والمنافسة الإيجابية بين المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة. ولتحفيز الإنتاج وتنويعه وتجويده لتمكينه من المنافسة مع الخارج، إضافة لتحقيق عدالة التوزيع في الداخل، وهو ما أصطلح عليه البعض بالسوق الاجتماعية.

إن مستجدات وتحديات الرأسمالية، وهي على مشارف الألفية الثالثة، قد أوجدت فريقا يدعو إلى "الطريق الثالث"، كمحاولة للتأليف بين إيجابيات بعض التوجيهات الاشتراكية، وأبرزها اعتبارات عدالة التوزيع، وحركية بعض النزعات الرأسمالية، وأهمها التركيز على الحافز الفردي كأساس للتقدم. في عام 1998 صدر كتاب "الطريق الثالث- تجديد الديمقراطية الاجتماعية" لمؤلفه "أنطوني جيدنز" Anthany Giddensمدير كلية لندن للدراسات الاقتصادية والسياسية.والهدف العام لهذا الكتاب يكمن في مجال التحول الديمقراطي. متمثلا في إعادة تشكيل وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وفي الإطار هذا، هناك تركيز واضح على أهمية إيجاد مؤسسات وسيطية لتعميق وتكريس

الديمقراطية، وإعادة بناء المجتمع المدني، وعدم السماح للدولة بالهيمنة على المجتمع المدني ، وإذا كان هناك إجماع على إن ثمة تغيرا أساسيا قد حدث في العالم، إلا إن هناك خلافا واضحا بين المفكرين والسياسيين حول طبيعة التغير واتجاهاته. ويمكن القول مع السيد يسين، أن جزءا مهما من الخلاف حول الطريق الثالث، يدور حول التغير ومداه وآثاره السياسية والاقتصادية والثقافية. والنقطة الجوهرية في الطريق الثالث تتمثل بالاتجاه نحو حل إشكالية العام والخاص. والفكرة السياسية المحورية للطريق الثالث أن على الدولة أن تتحمل مسؤولية ضمان حصول الناس على سلع وخدمات معينة. وليس عليها أن تكون هي بالذات التي توفر هذه السلع والخدمات للناس، وإنما يتحقق ذلك في مجال تخطيط السياسات لتدخلها في الشأن الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن القول أن الخلافات في الرأي لا تدور حول تدخل الدولة أو عدم تدخلها، وخصوصا في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وإنما هو خلاف وجهات نظر متباينة في نوع هذا التدخل ومداه. وفي النهج الذي يمكن فيه للدولة من خلال تدخلها أن تركز على بث الديناميكية في الاقتصاد، في سياق يؤمن العدالة والرعاية للمواطنين، ولاسيما الفئات المستضعفة منهم، وان يتحقق هذا في إطار احترام كل الأطراف للمسؤولية المدنية والمحافظة على نظافة البيئة وحق الأجيال القادمة.

ويوجد حزب بريطاني ناشئ أطلق على نفسه "حزب الطريق الثالث"، يتبنى بشكل متكامل أطروحات الطريق الثالث. وأصدر بشأنه ما دعاه ((مانيفستو الطريق الثالث)) عام 1997وهو يتضمن ستة فصول هي: توسيع دائرة الملكية التعاونية، الديمقراطية الحقيقية، برفع شعار: انتهى عهد القرارات التي تخصنا بغير اشتراكنا في صياغتها، وضرورة خلق مؤسسات وسيطة لتعميق الديمقراطية وإعادة تأسيس المجتمع المدني. وهذا ما يطلقون عليه "الديمقراطية التشاركية"، التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دورا بارزا على حساب فكر التمثيل السياسي والإنابة التقليدية. والفصول الأخرى في هذا "البيان" تركز على التعدد الثقافي، الهوية القومية، منع الجريمة، والواقعية الخضراء، أي نظافة البيئة. وآيا كان الأمر فأن الطريق الثالث لم يقدم حتى الآن نظرية متكاملة الأركان،

لتغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ولم يتبين الموقف لدعاة الطريق الثالث من التعامل على صعيد السياسة الخارجية والاقتصاد الدولي، ولاسيما بعلاقاتها الحالية غير المتكافئة للدول الرأسمالية المتطورة (المراكز) مع الدول المتخلفة (الأطراف)، ومنها مسألة أعباء الديون. ولهذا فهو مجرد خطوة- ،كما يمكن أن يفهم من الدعوة للطريق الثالث، على إنها رد على مزاعم إن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، ((إن كلا من الاشتراكية واقتصاد السوق الحرة قد فشلا، ويجب استبدالهما بنموذج يزاوج بين النموذجين القديمين، يؤسس على العدل والمساواة مع احترام المسؤوليات الفردية)). إن الطريق الثالث بخصائصه الجديدة ومراعاته لظروف ومرحلة تطور كل بلد، هو البديل الأكثر حظا في الزمن القادم المنظور.

ثالثا: الوسطية.. والطريق الثالث:

جزء من محنة مفهوم الوسطية على مستوى الإدراك المفاهيمي والممارسة ومحاولات البعض ربطه ببعض المفاهيم الغربية الرأسمالية والاشتراكية (الطريق الثالث)، وتم الزج بالوسطيات داخل الوسطيات.

هناك باستمرار محاولة للبحث عن الطريق الثالث في المنظومات التي تسمح بطبيعتها بوجود الفكرة ونقيضها، فهناك تنشأ حاجة فطرية للبحث عن الطريق الثالث الذي يوصف بأنه الوسط، فكل ما يوصف بالطريق الثالث وتحت مسميات مختلفة هو نوع من دفعة حياة في طريق الوسطية؛

لكن هذا يدعونا للتساؤل عن الفوارق بين مفهوم الوسطية ومفهوم الطريق الثالث؟

الفارق الأساسي أن الطريق الثالث هو الوقوف عند نقطة وسط بين طرفي نقيض، أي بين الإفراط والتفريط، وهو قائم على الاقتطاع من كلا الطرفين والجمع بينهما؛ أما مفهوم الوسطية الإسلامي فهو لا يتعامل بطريقة الوسط الحسابي الأرسطي بحيث يعد الفضيلة بأنها الوسط بين رذيلتين، إنما هو قائم على منظومة متكاملة من الممارسات والسلوكيات والأفكار التي تتفرع عن مركز ما.

وهذا المركز هو التوحيد؛ فهو جوهر الإسلام، وذروة سنامه، ولذلك يغفر الله الذنوب جمعيا عدا الشرك؛ لأن آثار الشرك أصداؤها أنها -شعوريا أو لا شعوريا- تؤثر في مجالات مختلفة؛ لذلك أنا اعتبر أن أمة الوسط يمكن فلسفتها في جوانب مختلفة، لكن بدون عمود التوحيد لا يوجد وسط؛ فتكون كلها مواقف قابلة على المستوى السياسي – مثلا- تنقلب إلى انتهازية، وأيضا اعتبر أن عدم تحديد الوسط من مدخل اللغة والمصطلحات والتعريفات الحدية أنها من إعجاز القرآن؛ حيث إنه يخلق مجالا حيويا فيه اتساع ولا يحكم البشر بمواصفات ضيقة يخرج منها عقول أكثر ضيقا، وإنما هو مفتوح للحياة.

البحث عن روافع سياسية واجتماعية:

وإذا كان هناك من يرى أنّ 'النخبة الليبرالية التي تمسك بالقرار تحول دون طرح مشروع الطريق الثالث على طاولة البحث داخل الدولة، والتفكير في بدائل اقتصادية أخرى غير المسار الحالي'، عملياً مسار الطريق الثالث من خلال مجسات اجتماعية تتجسد بمبادراته الاقتصادية المتعددة لإنعاش وحماية الطبقات الفقيرة وزيادة المخصصات والاهتمام بالأولويات للمناطق المحرومة والضعيفة اقتصادياً'.

أنّ المبادرة الملكية أسفرت عن مشاريع عديدة تشكل مقدمات لتبلور 'الطريق الثالث' وأبرز هذه المشاريع الإعفاءات الضريبية للمواد الأساسية والاهتمام ببناء شبكة أمان اجتماعي لحماية الطبقات الفقيرة ومبادرة سكن كريم التي ستوفر مئات الآلاف من الشقق السكنية لذوي الدخل المحدود.

أنّ المستقبل مفتوح أمام 'الطريق الثالث'، ويرجح أن يكون السياسيون البيروقراطيون المشهود لهم بالنزاهة والتعبير عن الحاجات الحقيقة للجماهير، هى الرافعة الاجتماعية والسياسية لهذا الخيار.

في المقابل؛ فانّ هنالك إمكانيات في القطاع العام والخاص يمكن أن تساهم في تحقيق نموذج 'الخيار الثالث'، ويلاحظ أنّ هنالك صعوداً لرؤية اقتصادية ترى ضرورة خصخصة الإدارة بدلاً من خصخصة ممتلكات الدولة.

اتجاه الطريق الثالث:

بالتحديد في بداية عام 1998م، أطلت علينا انتصارات الديمقراطية الجديدة اواحزاب اليسار أو يسار الوسط في دول أوربية رئيسية. هذه الانتصارات صدمت معظم المحافظين في اميركا بخاصة، وفي الغرب بعامة. إنها بداية لعصر جديد كما يسميه انطوني جيدنز في كتابه الظاهرة، بعنوان الطريق الثالث.

إن ما استدعى التفكير بهذا الطريق هي المشاكل التي يعاني منها المجتمع الرأسمالي، خاصة عندما استفحلت مشكلة انفلات السوق والبطالة وتفسخ الأسرة، إلى مشاكل أخرى كثيرة في هذه المجتمعات. إن ولادة هذا الاتجاه في مرحلة إرهاصاته الأولى، والتعبير عن نفسه كنظرية اجتماعية ـ سياسية، في طور تبلور أبعادها الإيديولوجية كافة، لا يمكن إن تتأسس إلاّ بالاستناد إلى فساد وانحطاط الواقع القائم وعجز الإيديولوجية الراهنة عن تأدية دور انقاذي وتوفير الحلول الخلاصية. من هنا يبدو (الطريق الثالث) أكثر ملامسة وكشفاً، للازمات وإشكال المعاناة التي يعيشها الإنسان في الغرب وفي كل أرجاء المعمورة نتيجة لسلوك (الرأسمالية المتوحشة والشيوعية الهدامة) .

لقد قدم (انطوني جيدنز) A.Giddens ، المرشد الإيديولوجي لرئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) الخطوط العامة للطريق الثالث أو الديمقراطية الاجتماعية الحديثة، وفقاً لمفردات كثيفة الدلالات، ويمكن سوقها باختصار شديد على النحو التالي:

1- الوسط الراديكالي (بين الشيوعية والرأسمالية).
2- الدولة الديمقراطية الجديدة.
3- المجتمع المدني النشيط.
4- العائلة الديمقراطية.

5- الاقتصاد الجديد المختلط (رأسمالية + اشتراكية).

6- شمولية المساواة.

7- الرفاه الواقعي / الايجابي.

8- دولة الاستثمار الايجابي .

9- الأمة العالمية.

10- وأخيرا الديمقراطية العالمية

وترتكز هذه الخطوط إلى مجموعة قيم تشكل قيم الطريق الثالث، يحددها (جيدنز)A. Giddens كالآتي:

- المساواة

- حماية الضعيف

- الحرية ككينونة مستقلة

- لا حقوق بدون واجبات

- لا سلطة بدون ديمقراطية

- تعددية عالمية، ومحافظة فلسفية.

والاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية او المستدامة والتنمية الإنسانية أهمية وضرورة الطريق الثالث كأفضل الطرق لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنمية فى المجتمع شريطة تطبيق كل العناصر مجتمعة دون التركيز على البعض وتجاهل الأخر.

ويقوم وينهض الطريق الثالث على:

- الديمقراطية .

- منظمات المجتمع المدنى وخاصة القطاع الثالث أو الأهلي .

- نوعية الحياة وراس المال لاجتماعي .

ومن ثم فان الطريق الثالث هو طريق التنمية لاجدال فى ذلك .

وتساهم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية التنموية بمستويات ممارستها وتداخلها المهنى بما يتزود به الأخصائيون الاجتماعيون من معارف ومهارات مهنية لتحقيق الخدمة الاجتماعية التنموية ومتغيراتها التى تنهض عليها لتحسين نوعية الحياة ومواجهة الفقر ومشكلاته. وتستفيد الخدمة الاجتماعية من الطريق الثالث فى تحديد اتجاه الرعاية الاجتماعية ودولة الرفاه الاجتماعى ودولة الرعاية الاجتماعية ،وصياغة أطر علاقة وتفاعل الإنسان بالبيئة، وسياسات الرعاية الاجتماعية التى تستهدف تحقيق العدالة والديمقراطية والمناخ الديمقراطى للمشاركة فى صياغة أطر السياسة الاجتماعية، وتحديد آليات مقابلة الحاجات الإنسانية ومواجهة المشكلات الاجتماعية.

وحركة الطريق الثالث فقدت زعيمها كلينتون وإدارة بوش لن تلتزم بأفكارها والمجتمع الدولي فقد بخروج كلينتون من البيت الأبيض الزعيم غير الرسمي لحركة «الطريق الثالث» حيث حاول كلينتون خلال السنوات الأخيرة من فترتيه الرئاسيتين رعاية مجموعة من القادة يجمع بين أحزابهم السياسية الميل إلى يسار الوسط، إذ ضمت هذه المجموعة ضمن آخرين رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والمستشار الألماني جيرهارد شرودر ورئيس الحكومة الفرنسية ورئيس الوزراء الإيطالي والرئيس البرازيلي

ليس من المتوقع أن يتسبب انفضاض هذه المجموعة في أزمة عالمية، لكنه سيتسبب دون شك في قفل قناة الحوار بين الولايات المتحدة وأوروبا، إذ كان هذا الحوار في السابق مفيدا في الاستراتيجيات بعيدة المدى اللازمة للتعامل مع القضايا الدولية. من ضمن أهداف «الطريق الثالث» توسيع دائرة التجارة والعولمة مع إعطاء الاهتمام اللازم للفقراء. من الأهداف الأخرى لـ«الطريق الثالث» إيجاد الآليات الدولية اللازمة التي تمنع وقوع أي الأزمات الاقتصادية الإقليمية في مناطق العالم المختلفة. ففي خطاب ألقاه الشهر الماضي قال كلينتون عن الطريق الثالث: «انه محاولة جادة لوضع وجه إنساني للاقتصاد العالمي مع توجيه عملية العولمة في طريق يفيد الجميع».

نشأت جذور حركة «الطريـق الثالـث» أوائـل حقبـة التـسعينات مـن القـرن العـشرين بواسـطة أحـزاب حاولـت إقامـة تـوازن بـين اليمـين واليـسار أو، كـما في حالـة الولايـات المتحـدة، بـين الـديمقراطيين والجمهوريين. ففي الولايات المتحدة قاد مشروع «الطريق الثالث» مجلس القيادة الديمقراطي الذي يترأسه كلينتون. ويذكر أن هذا المجلس كان له دور مهم في نجاح حملة كلينتون السابقة في معركة الرئاسة. حـاول كلينتون ومن يطلق عليهم «الديمقراطيون الجـدد» تقويـة الاقتـصاد الأمـيركي مـن خـلال النمـو الاقتـصادي للقطـاع الخـاص بـدلا عـن الاعـتماد عـلى بـرامج الوظـائف العامـة الـذي ارتـبط بـالرئيس الأسـبق جيمـي كارتر.

عقب وصول كلينتون للبيت الأبيض ظهرت مجموعة من القادة تجمع بينهم مواقف متقاربة تجاه بعض القضايا، إذ حل هؤلاء محل زعماء محـافظين مثـل رونالـد ريجـان وجـورج بـوش ومارجريـت تاتـشر وهيلموت كول.

ويتوقـع منظمـو حركـة «الطريـق الثالـث» اسـتمرارها حتـى بعـد خـروج كلينتـون مـن البيـت الأبيض.

الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية:

حاول أنتونى جيدنز تصور علمى متكامل عن مشكلات المجتمع الـصناعي المعـاصر. وهي في جوهرها بعض الأسباب التي وجهت إلى تبني فلسفة الطريـق الثالـث، علاجـاً لتلـك المشكلات وسعياً نحو خلق مجتمـع أفـضل. والطريـق الثالـث محاولـة للبحـث عـن طريـق جديد للتنمية الاجتماعيـة ذات آفـاق عالميـة، تأخـذ في اعتبارهـا-كـما يقـول المؤلـف-مـوت الاشـتراكية وانحـدار النظـام الـسوفيتي وهــي تجربـة لم تعرفهـا بريطانيـة ولم تعـان منهـا بالمعنى المباشر كذلك ينطلق المؤلف من وإفلاس النزعة المحافظة الكلاسيكية والحديثة أيضاً ونهاية المرحلة التاتشرية والريجانية. أم محاولـة بلـورة رؤيـة الطريـق الثالـث يأخـذ شـكل التساؤل هل الطريق الثالـث محاولـة فكريـة براجماتيـة تـستهدف تفـسير الموقـف الـراهن والتنظير لواقـع ماثـل لم تتبلـور ملامحـه بعـد ولم يؤسـس لحدوثـه أحـد؟ فالأحـداث قـادت

بعض مجتمعات العالم إلى هذا السبيل دون سابق قصد تدبير ثم جاء البعض يحاول تفسير ما لا يقبل التفسير هل هو محاولة براجماتية أم هو بناء فكري متكامل يمكن أن يكون جديراً باسم النظرية أو الفلسفة؟ أن الطريق الثالث رؤية متكاملة يمكن أن تصنع بناء نظرياً متماسكاً إن فلسفة الطريق الثالث تسعى إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدمية العريقة التي لازمت الإنسان وأرقته زمناً طويلاً من ناحية والتحديات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة ...الخ من جهة أخرى.

وتستند هذه الفلسفة إلى ثلاث دعائم أساسية هي:

1- التزام الحكومات بأن تكفل تكافؤ الفرص أمام جميع مواطنيها وترسخه ولا تسمح لأحد بأي امتيازات خاصة من أي نوع.

2- مبدأ أخلاقي يقوم على المسئولية المتبادلة التي ترفض به سياسات النبذ الاجتماعي والاستبعاد.

3- توجه جديد لعملية الحكم يقوم على تمكين المواطنين ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.

ورغم تعدد الاجتهادات التي حاولت بلورة فلسفة الطريق الثالث إلا أنها تلتقي على حقيقة مهمة أن الطريق الثالث لا يبدأ من الصفر باعتباره خلقاً جديداً وليست له أي مقدمات أو إرهاصات أن الطريق الثالث تجديداً للديموقراطية الاجتماعية وليس اختراعاً جديداً.

يجب ألا نتوقف أبداً عن مراجعة مسيرتنا الفكرية والثقافية، وتطبيقاتها في العوالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأن تكون لدينا شجاعة مواجهة الأخطاء، كما أن وجود الأخطاء لا يحرم أصحاب الإنجازات من فضل الإيجابيات التي تحققت. وأن هذه الشجاعة لا تقتصر على كشف الأخطاء، وإنما يتجاوزها إلى اقتراح خطوط فكرية جديدة، واقتراح سياسات مبتكرة تتجاوز الماضي، وتسبق حركة المجتمع.

ومن ابرز العناوين التي تحدث عنها انتونى جيدنز فى مؤلفه الشهير: الاشتراكية وما بعدها, الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية, وجهة نظر الليبرالية

الجديدة, مقارنة المذهبين, الحوارات الراهنة, بنية التأييد السياسي, خمس معضلات, العولمة, النزعة الفردية, اليسار واليمين, الفعل السياسي, قضايا البيئة, سياسة الطريق الثالث, الدولة والمجتمع المدني, الجريمة والمجتمع المحلي, الأسرة الديمقراطية, دولة الاستثمار الاجتماعي, معنى المساواة, الاستيعاب والاستبعاد, استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي, الأصولية السوقية على الصعيد العالمي.

الطريق الثالث والديمقراطية:

لا يمكن حدوث التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة فى غياب الديمقراطية باعتبارها أهم أركان حدوث التنمية الاجتماعية .

الديمقراطية DEMOCRACY كلمة من اكثر كلمات او مفردات القاموس السياسى إثارة وهى من مفردات الخطاب السياسى الشائعة وكثيرة الاستعمال ليس فقط فى أدبيات وخطاب السياسيين وعلماء الإدارة والقانون حسب بل أنها تتردد أيضا على ألسنة عامة الناس فى حياتهم اليومية .

فالديمقراطية ليست قانونا واحد وإنما هى مجموعة قيم إنسانية تشكلت من خلال تاريخ طويل . وعلى ذلك فالديمقراطية اصطلاح قديم وجديد فى نفس الوقت بدأ مع ظهور المجتمع الإنساني ونشأة الدول والحكومات وسوف يظل يردده كل الناس فى كل مكان .. من كل مذهب، ومن كل اتجاه أو تيار سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى ، فالجميع ينشد الديمقراطية ويتوق إليها .

إن الديمقراطية ليست مجرد قواعد واليات مؤسسية مثل الانتخابات وعضوية المجالس المنتخبة والتصويت وغيرها من آليات مؤسسية ، فهذه الآليات غير كافية بمفردها لكفالة الديمقراطية وتعزيزها، فلابد إن يتوافر بجانبها أخلاقيات وقيم ديمقراطية تسود أنماط التفكير والسلوك وهو ما يطلق عليه الشروط الثقافية أو المتطلبات المعيارية للديمقراطية ، ومن أهم هذه المتطلبات احترام الحقوق الفردية والخصوصية والاستقلال والتسامح السياسى والاستعداد للوصول لحلول وسط.

واحتل مفهوم الديمقراطية أهمية محورية فى الدراسات المعنية بالمجتمع المدنى - خاصة الحديثة - لا تقل أهمية عن علاقته بالديمقراطية فهو المقوم الثقافى الرئيسى للمجتمع المدنى وفقا للمفهوم الليبرالى الحديث له .. فقد اختلف المفهوم الليبرالى الحديث للمجتمع المدنى المفهوم الكلاسيكى اختلافا جوهريا فلم يعد المجتمع المدنى نتاجا للتوسع الرأسمالي ووسيلة لحماية حقوق الملكية الخاصة .. ولكن اصبح مجالا للتفاعل الاجتماعى الديمقراطى وما يفترضه ذلك من توافر قيم داخل هذا المجتمع تقوم على المساواة والمشاركة والتسامح فالنموذج المثالى للمجتمع المدنى هو ان يكون - بجانب تكوينه التعددى- ديمقراطيا فى تفاعلاته الداخلية.

ويساهم الطريق الديمقراطى فى تنشيط وتفعيل القطاع الثالث أو الأهلى وجميع منظمات المجتمع المدنى التى تقدم أساساً وتنهض على الديمقراطية وتعتمد على الأسلوب الديمقراطى .

العولمة والطريق الثالث:

تعتبر العولمة مصدر هام لتحقيق مزيد من النمو والحد من الفقر فى كثير من الدول كالصين والهند والمكسيك وأوغندا وفيتنام باعتبار العولمة عملية لإنماء الاقتصاديات وكذلك المجتمعات فى كل أنحاء العالم عن طريق التكامل من خلال تدفق السلع والخدمات ورأس المال والعناصر البشرية والآراء والأفكار.

غير ان للعولمة تأثيراتها على منظمات المجتمع المدنى والقطاع الثالث فى التنمية .

يرجع الاهتمام المعاصر بمنظمات المجتمع المدنى الى مجموعة من العوامل ، خاصة العولمة من خلال مجموعة من السمات التى تحد من مقدرة الدولة ذات السيادة على السيطرة على الأنشطة التى تقع على إقليمها او عبر حدودها ، مع ظهور مؤشرات المجتمع المدنى العالمى.

(التغيير من اسفل) من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم المجتمع المدنى ، وتزايد ضغوط البيئة الدولية لوضع إطار قانونى حاكم لوجود ونشاط المنظمات الوطنية

غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والتطوعية بل وجعل مدى التزام الدول بكفالة هذا الإطار معياراً للحكم على سياساتها).

مثلما أن عمليات العولمة - والاعتراف بوجود مشاكل عالمية والحاجة المتنامية لإيجاد حلول لها – أدت الى تحول منظمات المجتمع المدنى الى جماعات ضغط عالمية تعمل من أجل تحقيق الصالح العام الدولى ، فالتغيرات المناخية والتلوث البيئى والتجارة غير المشروعة والتحولات المالية المشبوهة والأوبئة – قد أجبرت معظم منظمات المجتمع المدنى التى كانت تتوجه سابقاً بوجهات قومية على التحول الى جماعات ضغط دولية مثلما هى كذلك على مستوى صنع القرار الداخلى.

وهناك ظواهر أخرى فى العولمة أثرت على فاعلية منظمات المجتمع المدنى من قبيل تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتى ساهمت فى الحوار العالمى عبر البريد الإلكترونى بين مختلف المنظمات والأفراد والشعوب ، والتى تتشارك فيما بينها فى المصالح والاستراتيجيات .

ثامنا: الطريق الثالث.. تحولات الليبرالية أم أمل الاشتراكية؟

يثور بصدد مفهوم أو مصطلح الطريق الثالث أو طريق الوسط عدة تساؤلات، بعضها يتعلق بمحتوى المفهوم ذاته، وأسباب ظهوره على سطح الحياة النظرية بهذه الكثافة، وتساؤلات أخرى تتعلق بجدوى هذا المفهوم وقدرته على طرح حلول لإشكاليات تعاني منها النظم الاشتراكية المتهاوية والنظم الليبرالية المستأسدة على حد سواء.

معظم الدارسين والمنظّرين الذين تناولوا هذا المفهوم بالتحليل ركّزوا على جانبه الاقتصادي متناسين - ربما بحسن نية - أن النظم السياسية سواء الشمولية أو الديمقراطية الليبرالية هي المتسبب الأول في هذا الارتباك الفكري على مستوى التنظيم السياسي والاقتصادي الاجتماعي معًا، نتيجة تطبيق كل منها الحد الأقصى والسقف

الأعلى للسياسات، فالاشتراكية أسرفت في اشتراكيتها، والرأسمالية غالت في رأسماليتها، وضاع طريق الوسط على أرض الواقع، بل وعلى مستوى النظرية في أحيان كثيرة.

جاذبية الطريق الثالث:

الطريق الثالث كما ظهرت فكرته لأول مرة عام 1936 على يد الكاتب السويدي "arquis Child " هو طريق الوسط بين مفهومي الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية الماركسية، فهو أسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي.

وتنبع جاذبية هذا المفهوم من كونه لا يتبنّى السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيدولوجيات. وعلى الرغم من أن الاشتراكية لم تحظَ بأي قبول داخل الولايات المتحدة فإن القيم والمثل الاشتراكية - خاصة قيمة العدل الاجتماعي - تغلغلت بشكل قوي في توجهات الديمقراطيين الليبراليين واليساريين على حد سواء، كما لا يخفى على معظم المفكرين حقيقة إصابة المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي بخسائر من جرّاء تطبيق الأفكار الليبرالية المحضة. وبغضّ النظر عن النتائج المؤسفة من جرّاء تطبيق القيم الاشتراكية في ظل النظم المركزية الشيوعية، فإنها تظل لها جاذبيتها في وجدان الأغلبية من المستضعفين.

الطريق الثالث ماله وما عليه:

يرتبط الطريق الثالث بحالة الاستقطاب الاجتماعي الحاد وعادة ما يظهر خلال الأزمات, حيث تكون تتشكل رغبة لتجاوز هذا الاستقطاب السياسي, وهذا هو الشائع في دولنا العربية, وأحيانا يحيل إلى وسط ذهبي يأخذ من هنا وهناك, كمشاريع الطريق الثالث لتجاوز الشيوعية والرأسمالية اليوم يستعيد قسم من النخبة العربية الطريق الثالث كحل للأزمة التي نعانيها , وكما يبدو فهناك طريقان ثالثان, الأول بين الأنظمة والتدخل الخارجي ويعني الإصلاح الداخلي, والثاني بين الأصولية ولاستبداد ويعني الديمقراطية, وعادة ما يتقاطع أصحاب الطريقين وان ليس دائما الطريق الثالث يطرح إبان الأزمات

وهذا يشكل أحد أسباب ضعفه, فخلال الأزمات يكون المطروح خيارات محددة, مع أو ضد, الطريق الثالث يرغب بأن يكون خارج هذا الطرح, أن يملك رؤية وسياسة مستقلة, لكنه وعبر هذا الاستقطاب ولكونه ثالثا يظهر وكأنه يحلق وحيدا أو يحيا في عالم آخر, القوة الثالثة ماتت منذ انطلاقتها, أما أن تبقى قوة ثالثة وهذا ما حدث ولا يأبه بها أحد, أو تلتحق بأحد الفريقين وتكف بذلك عن كونها قوة ثالثة الطريق الثالث هو تعريف بالسلب, ويبدأ ب" ليس", أما الخياران الآخران فلا يعرفا نفسيهما بالطريق الأول والثاني, فهما يملكان طروحات وبرامج محددة لحد ما, هما يملكان أسماء أما الطريق الثالث فلا يملك إلا كونه ثالثا, طبعا يحيل الطريق الثالث غير محدد ببرنامج وقوى, فبين الخارج والاستبداد يكون خيار الطريق الثالث هو التغيير من الداخل, لكن ما يعانيه الطريق الثالث هو الداخل ذاته, فمن هي القوى التي ستقوم بالتغيير وهل تملك توجها مشتركا أو حد أدنى لمقومات عمل مشترك وهل يملك الداخل القوة لانجاز هذا التغيير. الطريق الثالث هنا يعني فقط أننا لسنا مع الخارج ولسنا مع الاستبداد أكثر مما يعني التغيير عبر الداخل وهذا ما يعني التساؤل حول حدود الطريق الثالث ,أين يبدأ وأين ينتهي, فعلى سبيل المثال بدأت طروحات الطريق الثالث,بين الشيوعية والرأسمالية, بالظهور منذ أواخر الثمانينات وكان ومايزل انتوني جيدنز أبرز المعبرين عنها, لكنه كانت تنظيرا متأخرا للطريق الثالث الواقعي,أي الاشتراكية الديمقراطية ودولة الرفاه, التي بدأت تعاني أزماتها وتصدعاتها. ليصبح الطريق الثالث طريقا بين الاشتراكية الديمقراطية والليبرالية, أي بين الطريق الثالث المتحقق واقعيا والرأسمالية , فالطريق الثالث يمكن أن يزاح باتجاه معين وحسب القوى التي تتقاسمه أو تواجهه , وان استمر الحال هكذا فسنرى بعد فترة ثلاث خطوط منطبقة على بعضها وأحدها الطريق الثالث هذه أم مشاكل الطريق الثالث ولهذا نراه دائم التعثر, فهو يقدم في لحظات متأزمة وبرؤية غير واضحة وحدوده غير معينة لكن يبقى خيار الطريق الثالث, وعربيا على وجه الخصوص, متميزا بقضايا مهمة , فهو يقف مواجها لاستقطاب حاد من أجل بديل مغاير وسياسة مستقلة, لكن الانتقال من مجرد مشروع الطريق الثالث إلى خيار فعلي يتطلب معالجات تبدو قوى الطريق

الثالث غير مهيأة على فعلها فالطريق الثالث يجب أن لا يكون خيارا آنيا,يطرح فقط عند الأزمات, إنما مشروع ذو نفس طويل يدرك أن عليه اكتساب شارع هو ليس القوة الأولى أو الثانية فيه, مشروع لا يبدأ مع لحظة الأزمة وينتهي بانتهائها , إنما مشروع تكون لحظة الأزمة إحدى لحظات تبلوره وتجليه كما أن عليه أن لا يكتفي بالسلب وينتقل إلى بناء مشروعه وتعيين حدوده, هذا المشروع هو الذي سيكون أساسا في بناء قوته في الشارع, طبعا لن يكون هذا بالأمر السهل, ليس فقط لأسباب موضوعية ولكن أيضا ذاتية, فالطريق الثالث مشكل من قوى متنوعة لحد بعيد, لكن على الرغم من هذا عليه أن يبدأ بتحديد خطوط عريضة وواضحة لمشروعه, إي أن ينتقل من انه" ليس" إلى" يكون". وهذا يعني أن لايبقى طريقا ثالثا, إنما مشروع يملك اسما ويسعى إلى تجاوز ثالثيته من ناحية الوزن السياسي وحتى الآن يبقى الخيار الأكثر واقعية هو الطريق الثالث, ولكن ليكون واقعيا عليه أن يتوقف عن كونه ثالثا.

لماذا تجدّد طرحه؟:

هناك عدد من العوامل والظروف الدولية والمحلية ساعدت على طرح هذا المفهوم مجددًا، أبرزها:

1- سقوط القطبية الثنائية بتهاوي الاتحاد السوفييتي وسيادة الولايات المتحدة على مسرح الأحداث العالمي، متجاوزة الأطراف الأخرى، ليس فقط الدول النامية ولكن بعض الدول الأوروبية كذلك.

2-الوعي بخطورة سياسات الجات على الدول النامية والدول الصناعية الجديدة خاصة الآسيوية، وسعي بعض الدول الأوروبية لتفادي كارثة دولية تتمثل في صراع قد ينشب بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وذلك بمحاولة إيجاد حوار بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة لعلاج المشاكل التي تواجه الجميع في عالم واحد، وهو ما جسّدته الأحداث الأخيرة في سياتل 2000 وغيرها.

3 - ظاهرة الدمج بين الشركات العملاقة والوحدات الكبيرة على حساب الأسواق المحلية، والشعور بالحاجة إلى دولة قوية ومجتمع قوي في آن واحد، أي صيغة جديدة لعلاقة شراكة وليس تنافس بين الدولة وقوى المجتمع.

4 - انحسار دور مجموعة عدم الانحياز وتضاؤل الفكرة ذاتها، وانكماش مجموعة الـ 77 بحيث اقتصرت مؤخرًا على 15 دولة تمثل ثلاث قارات (آسيا – أفريقيا – أمريكا اللاتينية)، وأخفقت تلك الدول في عرض مطالبها في مفاوضات الجات، كما أن بعض الدول النامية كان الغبن عليها كبيراً؛ إذ لم تجد من يمثلها التمثيل الذي يحقق مطالبها في مواجهة الدول المتقدمة؛ لذلك فقد تولّدت لدى هذه الدول الحاجة لتبني مبدأ يتجاوز سلبيات التخطيط المركزي ومساوئ الرأسمالية، وأثرهما على الطبقات الفقيرة تحديدًا.

مظاهر الصعود:

هناك عدة مظاهر لصعود الطريق الثالث كخيار بين الحركات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا المتمسكة بشكل معلن بمفهوم العدالة الذي كانت تعبّر عنه الشيوعية، ورافضة لحدوث تحولات اجتماعية تهمش الطبقات الفقيرة، خاصة من اللاجئين والمهاجرين من الدول النامية.

كذلك نلحظ تغلغل المفهوم في أدبيات وخطاب الأحزاب المسيحية الديمقراطية اليمينية سواء في ألمانيا الأحزاب المسيحية أو في إيطاليا في الفاتيكان؛ لوجود اهتمام لدى هذه الأحزاب الدينية هناك للتقليل من حده آثار الرأسمالية الشرسة؛ لذلك نجد أيضًا أن معظم أحزاب يمين الوسط قد تبنت تصورًا لدولة الرفاهة الحديثة في مقابل مصالحة الأحزاب السياسية الأخرى مع الرأسمالية والسوق الحر.

ويجد المتأمل للساحة الأوروبية أن معظم الأحزاب السياسية التي تسيطر على مقاليد الحكم حاليًا هي أحزاب يسارية ترفع مبدأ الاشتراكية الديمقراطية وضرورة التغير المستمر بشكل سلمي، بدءًا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، مرورًا بالحزب الاشتراكي في فرنسا، ثم حزب العمال في إنجلترا (العمال الجديد كما يقول بلير)، وهي

يسارية جديدة تتخلى عن الدوجماتية، وتطور رؤاها بما يتفق مع الطريق الثالث، وتقدم أطروحات هامة في مجال المرأة ومجال البيئة.

ومع قوة المجتمع المدني في هذه الدول واتساع هامش الحريات وحرية الصحافة، أوصل الناخبون غير الموالين لأي أيدلوجية هذه الأحزاب التي يطلق عليها "الوسط الجديد" والتي تعتنق الفكر الاشتراكي الديمقراطي إلى مقاعد البرلمان بأغلبية لافتة، فبالنسبة لرجل الشارع فإن هذا الطريق هو الذي يطبق - حسب تعبير Bodo Hombach المستشار الخاص لشرودر - مبدأ المساواة في البداية والمساواة في النهاية، أي المساواة في الفرص وفي الدخل، حتى وإن كان ذلك حلمًا يسعى الجميع لتحقيقه.

اقتصاد بلا أيدلوجية:

يسعى المفهوم لتحقيق غايات أساسية:

1- وضع اقتصاد بعض الدول على المسار الصحيح، من حيث تغليب الصالح الاقتصادي الوطني بعيدًا عن الارتباط بأيدلوجية بعينها، أي تحرير الاقتصاد من الأيدلوجيا (وهو ما رآه المعارضون تحريرًا في ظل السيادة الرأسمالية الشرسة بما يعني الوقوع الحتمي في براثنها).

2-تمكين بعض الدول الآخذة في النمو من الفرص التي يتيحها هذا الأسلوب، كأسلوب بديل في ظل الأحادية الموجودة والرأسمالية الطاغية.

3-إتباع نهج اقتصادي واجتماعي يمكّن من مواجهة التأثيرات السلبية للأحادية السياسية والاقتصادية للحصول على حد أدنى من المكاسب الديمقراطية في الواقع الاستبدادي.

1- تعظيم درجة تخصيص الموارد وخاصة الناجمة عن الخصخصة لصالح البعد الاجتماعي من جهة، وأيضًا تعظيم زيادة قاعدة التملك للطبقات العاملة ومحدودة الدخل في الوحدات التي تتم خصخصتها (وهو ما يثور الخلاف بشأن إمكانية تحققه في ظل سياسات التكيف الهيكلي التي يدرّها البنك وصندوق النقد الدولي).

2- تبني المبادئ التي تنادي بأن دور الدولة يجب أن يوجّه أساسًا لخدمة الأهداف الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية، أي وضع الدول أمام مسؤولياتها في الرفاهية الواجبة تجاه مواطنيها.

هل حدث تقدم؟!

يمكن القول: إن الدول الأوروبية في المقام الأول - وعلى رأسها الدول الاسكندنافية وألمانيا وإنجلترا وفرنسا - تحاول إيجاد الحلول اللازمة للتقدم على هذا الطريق، وفي ما يراه بعض المراقبين محاولة من الأنظمة الرأسمالية لتطوير نفسها وسدّ فجوات التطبيق وثغراته.

والطريق الثالث عند هذه الدول يُعَدّ مقياسًا يتم به قياس مدى نجاحها في المواءمة بين متطلبات الاقتصاد، والحد من تنافس ومبادرة وحريات فردية، ومتطلبات الرفاهة الاجتماعية من خدمات تعليم وصحة وتأمين اجتماعي وإعانة المسنين والمتبطلين.

ومما لا شك فيه أن هذه الدول وجدت نفسها في مأزق حقيقي، فهي ما زالت عاجزة عن الحفاظ على معدل إنتاج ملائم، وفي الوقت نفسه خلق فرص عمل جديدة، وأيضًا تدبير نفقات تمويل الخدمات الاجتماعية، خاصة الذين لا يشاركون في سوق العمل، مما شكل عبئًا كبيرًا على كاهلها، وتبرز هذه الأزمة في دول مثل فرنسا وألمانيا، أخذًا في الاعتبار هبوط الميزان الديمغرافي لصالح من هم فوق 65 سنة والمهاجرين الذين لا يجدون فرصة عمل مناسبة ويدخلون في البطالة.

الاختلاف حول طريقة الوصول:

ولا يزال مفهوم الطريق الثالث في حاجة إلى مهلة زمنية حتى يتم تفعيله وحتى يمكن تطبيق مبادئه بشكل براجماتي لخدمة مصالح الطبقة الوسطى الآخذة في التآكل ليس فقط في دول العالم المتقدم، بل أيضًا في دول العالم النامي؛ فالوسط الجديد يحتاج إلى الدولة، ولكن أي شكل من أشكال الدولة؟

هناك من يراها الدولة التي تتبنى النهج الاشتراكي الديمقراطي، وتؤمن بالمنافسة العالمية؛ لأن المعلومات في مجال التكنولوجيا، كما أنها تؤمن بالابتكار، وتحدّ من سطوة جهازها البيروقراطي، وتلجأ إلى حلول مبتكرة، فإنها تستلهمها من قوى المجتمع المختلفة للتوفيق بين الحاجات المتصارعة.

ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال: إن هذه الأمنيات سوف تتحقق بمعزل عن مشاركة قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية يجب في المرحلة القادمة أن تعكس مصالح الطبقة الوسطى، وأن تتبنى برامج براجماتية وتطور قدرات بحيث تجتذب الأجيال الشابة.

كما على الدولة القيام بوضع سياسات عامة تطرح حلولاً جديدة، مثل: تحرير سياسة العمل لتسمح بالعمل الجزئي أو الموسمي أو العمل المنزلي، ومشاركة صاحب العمل في أعباء الضمانات الاجتماعية، وأن تزيد من مسؤوليتها في مجال إعادة التدريب والتعليم.

ولكن على الجانب الآخر يرى بعض الاقتصاديين أن الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمة يتمثل في رفع يد الدولة عن الاقتصاد حتى تتمكن من تمويل نفقاتها الاجتماعية، بعبارة أخرى أن تقوم الدولة باتخاذ بعض الإجراءات الليبرالية الجديدة للخروج من هذه الأزمة، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

- تحرير المشروعات الخاصة من أية قيود تفرضها الحكومات بغض النظر عن الآثار الاجتماعية التي ستنجم عن ذلك.
- مزيد من الانفتاح على التجارة والاستثمار العالميَّين.
- حرية كاملة لحركة رأس المال والسلع والخدمات.
- تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، ولا تشمل تلك الخدمات فقط خدمات الصحة والتعليم، بل تمتد إلى أدوار الدولة الأساسية في الحفاظ على الأمن، وتعبيد الطرق، والإمداد بالمياه، وهي الأدوار التي ظلت تلازم الدولة حتى في ظل سيادة مفهوم العولمة.

- إلغاء مفهوم الخدمة العامة وإحلال محله مفهوم المسؤولية الفردية، وذلك من خلال الضغط على الطبقات الدنيا؛ لتبحث عن حلولها لمشاكلها التعليمية والصحية، وتأمين نفسها بعيدًا عن موارد الدولة.

ويتضح مما سبق أن هذه الليبرالية الجديدة وإن كان أنصارها يدعون أنها في المدى الطويل تخدم فكرة تطبيق الطريق الثالث أو الاشتراكية الديمقراطية في تدبيرها التمويل اللازم لنفقات الدولة الاجتماعية، فإنها تعبر عن ضغط من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليّين.

هذه الليبرالية الجديدة ظهرت آثارها بشكل واضح في الضغط الذي مُورس على دول مثل شيلي والمكسيك من أجل خفض أجور العمال بمعدلات تتراوح بين 40 - 50%، في الوقت الذي زادت فيه تكلفة المعيشة بمعدل 80%، ونتج عن ذلك إفلاس أكثر من 20 ألف مشروع صغير ومتوسط.

بل حتى في الولايات المتحدة تضغط الشركات متعددة الجنسيات، مستهدفة الحد من الإنفاق على برامج الرفاهة الاجتماعية والهجوم على حقوق العمال، ويخشى الشعب الأمريكي أن يكون العقد الاجتماعي للجمهوريين في الألفية الثالثة هو ليبرالية جديدة محضة، فالليبراليون الجدد يبذلون مجهودًا كبيرًا للحدّ من برامج الحماية الاجتماعية للأطفال وللمسنين وللمتبطلين، أي المعاناة إلى ما لا نهاية.

الطريق الثالث هل يوجد حقا طريق ثالث ؟؟؟

لقد تبنت بعض الدول خيارا جديدا هو اقتصاد السوق الاجتماعي بعد تخبط في الاتجاهات الأخرى التى لم تؤد إلى تنمية حقيقية كاملة متوازنة ولم تواجه كل المشاكل الاقتصادية والإدارية القائمة التي تعاني منها التنمية والإدارة والحقيقة إن اقتصاد السوق الاجتماعي أو ما يسمى الطريق الثالث نجد له أرضية في أفكار كل من جوزيف ناي والبريطاني انتوني جيدنز الذي أكد فيه سقوط الاشتراكية بكل ألوان الطيف ولقد قال جيدنز في العالم انه اهتدى إلى طريق ثالث لكن هناك دول وأشخاص آخرين كانوا قد

اهتدوا إلى الطريق الثالث قبل جيدنز لا سيما الألمان وأصحاب التجارب الإصلاحية الأخرى.

وبشكل عام يشكل الطريق الثالث اتجاه فكري وسياسي واقتصادي جديد يقوم في جوهره على نقد كل من النظرية الماركسية الاشتراكية الفاسدة المترهلة والنظرية الليبرالية المتوحشة المستغلة أي نقد اليمين واليسار معا لخلق اتجاه جديد توفيقي بين الماركسية الاشتراكية والليبرالية الرأسمالية اتجاه يتلافى مساوئ النظريتين ويستفيد من ايجابيات الاتجاهين لقد أصدر جيدنز أكثر من ثلاثين مؤلفا وتكاد تكون جميعها تنويعات على لحن واحد هو الطريق الثالث وتشخيص أزمة الواقع العالمي الراهن وروجت الصحافة وأجهزة الإعلام في أمريكا وبريطانيا لهذا الفتح الجديد المعنون الطريق الثالث الذي يمثل طريق الخلاص من الأزمات وحسم التناقض مع الاشتراكية وتأكيد إن الرأسمالية والديموقراطية هما المطلق السياسي الاقتصادي للبشرية جمعاء

دعائم وأفكار دعوة الطريق الثالث:

- التزام الحكومات بكفالة تكافؤ الفرص وعدم السماح لامتيازات خاصة من أي نوع
- تمكين الناس ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم
- رفض سياسة النبذ والتمييز والاستبعاد
- إعادة بناء النظام الدولي على أسس عادلة يسودها التعاون الدولي بدل الاستغلال واللاتكافئ في العلاقات الدولية وبشكل عام انتقل الطريق الثالث وقيمه إلى المنطقة العربية وامتلأت أعمدة الصحف العربية بمقالات كتاب عرب عن الطريق الثالث هذا الاكتشاف الكبير على أيدي انتوني جيدنز المفكر السياسي الاجتماعي البارز وتضمنت المقالات ما يفيد أننا كعرب أخيرا اهتدينا إلى طريق افتقدناه طويلا وتقبلنا الرؤية الجديدة كعادتنا دون نقد للإطار الفكري في الزمان وفي المكان ونسينا ما نردده دائما من إن الفكر منتج اجتماعي رهن واقع له تناقضاته وصراعاته سواء بين فئات المجتمع أو بين المجتمعات وحري بنا

إن نسال لماذا طريق ثالث ؟؟؟؟وهل هو طريق ثالث أوحد أم أن هناك طرقا ثالثة ؟؟؟؟؟وطريق ثالث لمن ؟؟؟؟؟وكيف هذا الطريق الثالث ؟؟؟؟وما المعنى والهدف في الزمان والمكان ؟؟؟؟ الأمر نسبي في جميع الأحوال رهن إطار فكري يشخص الظواهر والمشكلات والقضايا والأمر نسبي في سياق التحولات والصراعات على الصعيدين المحلي والكوكبي.

والحديث عن طريق ثالث أو عن طريق وسط متواتر ليس جديد على مدى تاريخ المجتمعات البشرية ويعكس كل طريق ثالث ثقافات سياسية متمايزة وهياكل اجتماعية ومشروعات سياسية مختلفة ولاريب ويجب أن يراه الناس وقف على هياكلهم المعرفية وهناك محاولات كثيرة تصف نفسها بأنها طريق ثالث وأنها تهدف إلى حسم نزاع بين قطبين لكنها تخفي نوايا مضمرة لذا يجب النظر إلى كل الأمور بعقل ناقد في سياق الزمان والمكان والمهم أن لا تغيب مصلحتنا ونعرف إلى أين نحن سائرون.

إن الطريق الثالث الذي روجت له أجهزة الإعلام الغربية ليس أوحد فكم من طريق وطرق ثالثة أخرى كثيرة قائمة الآن وأغفلتها هذه الأجهزة لأنها لاتعبر عن مصالحها ونذكر على سبيل المثال حركة عدم الانحياز إذ كانت طريقا ثالثا إثناء الحرب الباردة بين الروس والامركان كما تمثل الصين في تطبيقاتها السياسية والاقتصادية اجتهادا جديدا كطريق ثالث مميز وقد حاولت أمريكا منع وتأخير دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية واستمرت المفاوضات عشر سنوات حتى حصلت الصين على عضوية منظمة التجارة الدولية وبشكل عام ظهرت أيضا آراء ونظريات وتيارات على الساحة العالمية تعبر عن طريق ثالث مستقل أهمها أفكار عالم الاقتصاد دي سوتو بيرو الذي ترجم كتابه إلى العربية والذي تحدث عن الاقتصاد الرسمي واقتصاد المهمشين حيث نجح دي سوتو في إنقاذ اقتصاد البيرو من الانهيار الكامل والوقوف على عتبة طريق التنمية والتطوير.

التحديات التي تواجه الطريق الثالث:

- إن القول بأنه لا يجب أن يكون هناك أي سلطة بلا ديمقراطية هذا كلام نظري لان هناك العديد من الشركات الكبرى تخترق سيادة الدول وتخترق الديمقراطية حيث يقول جيدنز (ان القطط السمان ليست ظاهرة نادرة أو عارضة لكنها نتيجة مباشرة لسوء توزيع الثروة والقوة الذي يزداد بالتدريج في المجتمعات المعاصرة).
- تفاوت حظوظ البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من حيث الثروة الأمر الذي يجعل من التفاؤل بحل هذه المشكلة
- التحدي الثالث هو التناقض بين الكفاءة والديمقراطية حيث يوجد مؤسسات تتمتع بكفاءة عالية وان هذه الكفاءة لا تتناقض مع الديمقراطية ومثال ذلك الاتحاد الأوربي وغيره.

عالم جديد وفكر جديد:

إن العالم بعض سقوط الأطر الفكرية التقليدية بات يعاني من حالة سيولة فكرية وعجز عن التشخيص أو التنبؤ الدقيق وتسارعت الأزمة مع التحولات الجذرية في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين اللذين يشكلان بداية لحقبة شاعت تسميتها بكلمة العولمة وان بدت كلمة ملتبسة المدلول والمعنى ويستلزم هذا الوضع المرحلي سرعة رصد الإحداث وصياغة اطر فكرية جديدة تمثل اطر مرجعية للسياسات والتنبؤ بالمستقبل بشكل عام ومن الطبيعي أن تتعدد الاجتهادات وتتصارع الرؤى حسب تعدد وتصارع المصالح وفي هذا يقول انتوني جيندنز (هاهو عالمنا الذي نعيش فيه اليوم ليس خاضع لسيطرة بشرية محكمة ولكننا نرى عالمنا يسوده الاغتراب والاضطراب والشك وهو عالم منفرد وإننا نخشى أن ينفلت أكثر لان الشرعية الدولية الحالية باتت لا شرعية وذلك نتيجة سيطرة أمريكا على المنظمة الدولية مع بداية القرن الحادي والعشرين وسقوط التجارب الاشتراكية أضحت الهيمنة بقطب واحد هو القطب الأمريكي الرأسمالي وظهرت نظريات تؤكد سقوط النظريات الكبرى وسقوط الليبرالية

وتحولها إلى ما يـسمى الليبراليـة الجديـدة المتوحـشة أي إلى حاكميـه الـسوق المتحـررة مـن كـل الـضوابط وأصبحنا إزاء عالم شارد مغترب مضطرب واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء داخل المجتمعـات وفـيما بـين المجتمعات وسقطت مبادئ الفكر التنويري على أيدي دعاة الليبرالية الجديدة.

أهم القيم التي يروج لها الطريق الثالث:

- المساواة وحماية الجماعات المحرومة وإعادة النظر جذريا في منظومة العلاقات الدوليـة والتأكيـد على التعددية العالمية وانه لا سلطة بدون ديمقراطية.
- تنشيط المجتمع المدني والتأكيد على الاقتصاد المختلط الفعـال الـذي يـؤمن الرفاهيـة الاجتماعيـة لأوسع فئات الشعب
- التأكيد على الوسط اللراديكالي والدولة الديمقراطية الجديدة
- جعل السوق تعمل لصالح الناس من الوجهات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لأننا لا نـستطيع أن نقول لا للسوق
- يؤكد إتباع هذا الاتجاه على الممارسة الفعلية وليس على الإيديولوجية.
- يؤكد أتباع هذا الاتجاه على التحول نحو اللامركزية قدر الإمكان وسياسات المشاركة
- يؤكد أتباع هذا الاتجاه على توسيع المجال العام عبر الإصلاحات الدستورية والمزيـد مـن الانفتـاح والشفافية وذلك بهدف توفير إجراءات وضمانات جديدة ضد الفساد
- يؤكد أتباع هذا الاتجاه على رفع كفاءة الدولة الإدارية والمحافظـة عـلى شرعيتهـا وضرورة تعزيـز الدولة للتعامل مع المخاطر
- يؤكد أتباع هذا الاتجاه على تنشيط وتجديد المجتمع المدني وإشراك أوسع للفئـات الاجتماعيـة في الحياة العامة
- يؤكد أتبـاع هـذا الاتجـاه عـلى الاهـتمام بقـضايا البيئـة والتـوازن بـين العـام والخـاص ويطرحــون مقــولات مثــل الأسرة الديمقراطيــة – دولــة بــلا أعــداء –الديمقراطيــة

الكونية إن هذه القيم جيدة وممتازة فيما لو سادت فعلا التعاون الدولي والعلاقات الدولية لكن أمريكا وبريطانيا تمنع انتشار هذه الأفكار على صعيد العالم حتى لا يستفيد الجميع وكل ما يجري في العالم من صعود للعولمة وفوضى في الأسواق وهيمنة الشركات متعدية القوميات وتقليص دور الدول وتهاوي الحدود القومية ونشوء عالم جديد من التقانة إذا كل ذلك يعني هيمنة الأقوى اقتصاديا ومعلوماتيا حيث انقسم العالم إلى مجتمعات مالكة للمعلومات ومجتمعات فقيرة لا تملك ولا تنتج معلومات وباتت البشرية تواجه أخطار مدمرة بسبب اعتداء الإنسان على الطبيعة ومن هنا أصبح من الضروري إيجاد وصياغة اطر فكرية ملائمة للتعامل مع البيئة.

الطريق الثالث نهج غربي:

رغم المقولات التي يطرحها أتباع هذا الطريق إلا انه محاولة غربية برزت في عصر العولمة والمعلوماتية بكل خصوصيات هذا العصر ومستجداته وهو يعبر عن مصالح شريحة من الطبقة الوسطى التي برزت في الغرب خلال تطبيق الليبرالية الجديدة وهذا الطريق الثالث هو نهج غربي لحل قضايا غربية وهو طريق بين طرق ثالثة كثيرة لذلك لا يمكن اللجوء إليه واعتباره حل امثل لمشكلاتنا لذا علينا أن نصوغ إطار فكري من واقع مشكلاتنا وقضايانا يؤدي إلى حل مشاكلنا الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية .

الطريق الثالث للدول النامية:

المأزق الذي تعيشه الدول النامية منذ نصف قرن هو عدم قدرتها على استلهام نموذج سياسي اقتصادي يلائم ظروفها وطبيعتها، مع ثبوت فشل تبنّيها لسياسات اشتراكية ماركسية وليبرالية ديمقراطية؛ لغياب العوامل والمكونات اللازمة لترسيخ أي من هاتين النظريتين.

لقد بدأت الدول النامية تخطو خطواتها الأولى نحو الانفتاح على الأسواق العالمية وتحرير اقتصادها وخصخصة مشاريعها، خاصة عقب انهيار النظام الاشتراكي وفقدانها

الحماس للأفكار والقيم الاشتراكية، وفي الوقت الذي تحاول فيه أن تلعب دورًا في الاقتصاد العالمي، وأن تشارك في فعالياته نجدها تحاول جاهدة الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفير الخدمات الاجتماعية في حدودها الدنيا، أي الحفاظ على دولة الرفاهة مع عدم التخلف عن ركب الاقتصاد العالمي.

فمن الناحية النظرية يبدو هذا الطريق مجديًا لهذه الدول، محققا لآمالها وطموحاتها بدون الالتزام بالانحياز لأي فكر وأيديولوجية ما،أما من الناحية البراجماتية(النفعية)، فإن هذه الفكرة قد يصعب تحقيقها دون مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل أكبر لدور الأحزاب السياسية، وإحياء الطبقة الوسطى بحيث تعبّر الأحزاب عن احتياجاتها وفكرها، دون الضغط على موازنة الدولة أو جرّها للعب الدور الرئيسي المركزي والحاكم في الاقتصاد الوطني مرة أخرى، وفي الوقت ذاته دون دفعها إلى مزيد من الاقتراض بحيث تصبح مثقلة بالديون ومطالبة بسداد فوائدها المرتفعة عن طريق الاستقطاع مرة أخرى من نفقات دولةالرفاهة.

الدور الاجتماعي للدولة وفلسفة الطريق الثالث (الحالة المصرية)

لاشك أن عملية الإصلاح الاقتصادي التي قادتها مصر بنجاح علي مدي التسعينات من القرن العشرين, تعد أحد الانجازات القومية الكبري, التي لا تقتصر آثارها علي مجال الاقتصاد وحده, وإنما تمتد إلي كافة النواحي السياسية والاجتماعية. وربما لأهمية هذا الانجاز ومحوريته, فقد ارتكز عليه بيان الحكومة لعام1999 بشكل يكاد يكون مطلقا. فالبيان عبارة عن عرض وصفي بالأرقام- المغرقة في التفاصيل- للانجازات الاقتصادية في مختلف القطاعات. والذي قد يبدو أقرب لتجميع تقارير الوزارات المختلفة(والتي تكون في الغالب تقارير روتينية), دون وضعها في إطار رؤية شاملة تحدد ملامح وأهداف وفلسفة الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما يجب أن تكون عليه مصر ونحن علي مشارف قرن جديد والتي من المفترض أن تترجمها إلي سياسات. ولغة الأرقام التي اعتمد عليها البيان قد يلاحظ عليها أنها' مفرطة في التفاؤل' أو علي

اقل تقدير متجنبة التطرق إلي أي سلبيات قد تثور هنا أو هناك. فضلا عن أنها استخدمت في بعض الأحيان بشكل غير دال, أي بعيدا عن أي مقارنات تؤدي إلي استخلاص دلالاتها الفعلية. والمقارنات هنا لا يقصد بها المستويات المحلية خلال سنوات مضت فحسب, وإنما مقصود بها أيضا مقارنتها مع غيرها من الدول سواء الأكثر تقدما أو تلك التي تقع علي نفس مستوي النمو, حتي يمكن ملاحظة التطور الفعلي, ومعرفة حجم الفجوة إن وجدت, وسبل تجاوزها,وخطة الحكومة في ذلك.

كذلك فقد دارت لغة الأرقام المشار إليها فيما يمكن تسميته' بالفرضيات المطلقة', بمعني أنها افترضت علي سبيل المثال أن تحسن آداء الاقتصاد القومي ولابد أن يؤدي بشكل يكاد يكون آليا إلي ارتفاع مستوي الخدمات وتوفيرها علي أوسع نطاق. إن ما قد تغفله مثل هذه الفرضيات هو حساب الفارق بين الإمكانيات والموارد المتاحة والمتنامية وبين توظيفها واستخدامها بأقصى كفاءة ممكنة. ففي كثير من الأحيان تقف البيروقراطية(أي التعقيدات الإدارية) أو المصالح الشخصية أو' الفساد' الذي قد يسود بعض القطاعات أو المستويات, دون تحقق هذه الفرضية, وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو وما يستتبعها من مؤشرات اقتصادية ايجابية قد لا تترجم بدقة الواقع الفعلي, أي ما يشعر به المواطن العادي من تحسن في مستوي الخدمات وتوفرها واتساع نطاقها. بعبارة أخري إن كثيرا من المشاكل التي نواجهها لا ترجع إلي نقص الإمكانيات بقدر ما ترجع إلي تدهور مستويات الآداء العام أحيانا وانعدام الكفاءة أحيانا أخري.

ولذلك ربما لم يأت بيان الحكومة علي نفس إيقاع خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة البرلمانية, خاصة فيما يتعلق بمطالبته بضرورة ضبط الآداء العام ومواجهة الفساد وإجراء إصلاح إداري(يقوم علي قاعدة الثواب والعقاب, وعلي دقة الاختيار في الوظائف العامة التي تتعلق بها مصالح الجماهير, مع تغيير جذري وشامل في مفهوم الادارة الحكومية, يعيد الاعتبار لحق المواطن, الذي ينبغي ان يكون الجهاز الاداري في خدمته). كذلك فقد تجاهل البيان عرض رؤية الحكومة وبرنامجها في المجالات الأخري خارج النطاق الاقتصادي, مثل ارساء مزيد من قواعد وتقاليد الممارسة علي مستوي

المؤسسات المختلفة وزيادة فعالية الرقابة, وتنشيط الحياة الحزبية, والسياسية, باستثناء بضعة سطور جاء فيها في عجالة سريعة(أن الحكومة تسعي جهدها لزيادة الاعتماد علي القيادات الشابة في مختلف المواقع وإعدادها لتولي المناصب وتكوين صف ثان جدير بالثقة التي يستحقها, تحقيقا لتواصل الأجيال والجهود) والإطار' الشكلي' الذي تنظر الحكومة من خلاله لمثل هذه القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي أكثر من تقديم رؤية متكاملة لكل من وجهي الاصلاح الاقتصادي والسياسي.

واهم ما يمكن استخلاصه ـ وإن كان بشكل غير مباشر ـ فهو اعادة تعريف دور الدولة ووظائفها الاجتماعية. وأهم مؤشرات ذلك تمثلت في القرارات الجديدة الخاصة بزيادة الحد الادني للمكافآت والحوافز للعاملين بأجهزة الدولة, فضلا عن اجراءات أنصاف الموظفين والقضاء علي الرسوب الوظيفي. وهي قرارات يستفيد منها حوالي مليون و700 الف موظف وتعني باختصار دعم الدولة للطبقات المتوسطة ذات الدخول الثابتة, والتي ربما عانت اكثر من غيرها من جراء عمليات التحول الاقتصادي في سنوات سابقة.

كذلك تعد القرارات الخاصة بدعم المزارعين مؤشرا آخر في الاتجاه نفسه, اي اتجاه رعاية الدولة للفئات الاجتماعية المختلفة من أصحاب الدخول المنخفضة, أو المنتجين.

فإذا كانت عملية الاصلاح الاقتصادي والانتقال الي الاقتصاد الحر ادت الي اتساع حجم مساهمة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية(65.4% من اجمالي الاستثمارات, و71.8% من الناتج المحلي الاجمالي) إلا أن ذلك لا يعني تراجع دور الدولة, حيث يظل دورها حيويا في مجال ضبط الآداء الاقتصادي. ولكن الي جانب هذا البعد الاقتصادي يظل للدولة وظيفة اجتماعية هامة وهي تلك المتعلقة بالسياسات التوزيعية التي تسعي لتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

فتوزيع ثمار التنمية الاقتصادية بما يضمن وصولها الي القاعدة العريضة في المجتمع لا يحدث تلقائيا, وإنما يرتبط في الغالب بسياسات توزيع الدخول والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في مختلف المجالات. والواقع أن هذا الاتجاه بدأ يبرز بقوة خلال

السنوات الاخيرة وتتبناه اكبر الدول الرأسمالية معبرة عن' الليبرالية الجديدة' أو ما عرف' بالطريق الثالث والمقصود بهذا الاتجاه ليس- كما قد يشاع- ايجاد طريق وسط بين الماركسية والرأسمالية.! ولكنه يسعي- كما يشير انصاره- لبلورة القيم الجوهرية للوسط وليسار الوسط, ويعد طريقا لتجديد الليبرالية وبعض اتجاهات الاشتراكية الديمقراطية. ووفق تعبير رئيس الوزراء البريطاني' توني بلير' أحد ابرز المعبرين عن هذا التيار فهو يعني(السعي لتبني بعض قيم يسار الوسط), اي قيم التضامن والعدل والمسئولية الاجتماعية للدولة بعيدا عن أفكار اليسار التقليدي الذي يري أن سيطرة الدولة هي الغاية في حد ذاتها ومتجاوزا لافكار اليمين القديمة التي تعارض مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتدعو الي تطبيق المبدأ المعروف' دعه يعمل دعه يمر (Passer Laissez Faire Laissez)

الذي يناصر' الفردية' التقليدية ويؤمن بأن التوازن الاقتصادي والاجتماعي يحدث تلقائيا من خلال السوق الحرة. ومن هنا يظل هذا الاتجاه اقرب للتعبير عن' ليبرالية جديدة' اكثر قدرة علي التعامل بفكر مفتوح وحر مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدها العالم كله. ويمثل بذلك مرحلة جديدة من مراحل تطور الفكر الليبرالي الذي مر تاريخيا بمراحل عدة, كانت اكثرها كلاسيكية هي تلك التي امتدت منذ بداية الثورة الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر وحتي ازمة الكساد العالمي في عام1929. وفي هذه المرحلة تم الاعلاء من شأن الحرية الاقتصادية علي ما عداها, باعتبار أن النظام الرأسمالي قادر علي تخطي ازماته دون حاجة لأي تدخل او توجيه حكومي.

ولم تتغير هذه النظرة إلا بعد وقوع أزمة الكساد العالمي التي مهدت الطريق لاعادة تقييم دور الدولة وتحفيز تدخلها في ضبط الآداء الاقتصادي ولعب دور فعال في المجال الاجتماعي. وظهر ذلك في البداية بشكل عملي في الولايات المتحدة في الثلاثينيات من خلال برنامج الرئيس روزفلت المعروف' بالنهج الجديد'NewDeal', وفي تجربة التدخل الحكومي في كثير من البلدان الصناعية, وفي بعض الدول النامية ايضا. كما كانت هذه الازمة هي الدافع وراء ظهور النظرية العامة' لكينز' عام1936, التي دعت الي ضرورة

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال اقرار مجموعة من السياسات النقدية والمالية والاجتماعية تجنبا لتقلبات ازمات النظام الرأسمالي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اصبحت هذه النظرية هي الأساس الذي قامت عليه السياسات الاقتصادية في دول الغرب الرأسمالي. وأعطتها بعدا اجتماعيا هاما من خلال زيادة الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية, مثل التعليم والصحة والاسكان وشبكات الضمان والأمن الاجتماعي, ودعم بعض المواد التموينية للفقراء ومحدودي الدخل, وتوفير الخدمات العامة بأسعار مخفضة. كما تم الأخذ بنظام' اعانات البطالة' واستهدفت هذه السياسات تخفيف المعاناة عن الفقراء ودعم الطبقات المتوسطة التي تعتبر عماد الاستقرار والتوازن في المجتمع. وقد ادي هذا الاتجاه والسياسات التي تولدت عنه الي خلق ما عرف بمصطلح' دولة الرفاهية"WelfareState', في الولايات المتحدة الامريكية, ونظم الاشتراكية الديمقراطية' في دول اوروبا الغربية.

ولكن هذه المرحلة باتجاهاتها المعبرة عنها بدأت في التراجع نسبيا مع صعود تياري' اليمين المحافظ' منذ السبعينيات واشتداده في الثمانينات وبداية التسعينات خاصة انهيار النظم الماركسية التقليدية. ووقف هذا التيار امام الافكار التي تنطوي علي ابعاد اجتماعية. أعلي وربما من شأن مصالح' الفئات المالكة' دون غيرها, ومال الي تقليص مساحة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الي الحد الادني الضروري, وهو ما دعا بعض المفكرين- مثلما فعل د. رمزي زكي في كتابه' وداعا للطبقة الوسطي'- بتسمية هذه المرحلة' بالرأسمالية المستبدة' أو' الليبرالية الطائشة'. وكان ابرز تعبير عن صعود هذا' اليمين' هو فترة حكم مارجريت تاتشر في انجلترا, وروناالدريجان في أمريكا.

وفي مواجهة هذا التيار, بدأ قطاع هام من التيار الليبرالي- الذي يؤمن بدور الدولة في تحقيق التوازن الاجتماعي وتقديم الدعم للشرائح الاجتماعية العريضة محدودة الدخل, حتي تكون التنمية هي تنمية شاملة للمجتمع بكل فئاته وليست فقط تنمية الاقتصاد- في التعبير عما سمي' الطريق الثالث' الذي يمكن اعتباره نوعا من التصحيح الليبرالي الذاتي في مواجهة اليمين المحافظ, مستلهما بعض القيم التي سادت مفهوم' دولة

الرفاهية' الذي تبنته اغلب حكومات' الاشتراكية الديمقراطية', ولكن مع تمييز نفسه عنها ومحاولة تجنب الازمات التي واجهتها من جراء تزايد حجم الانفاق العام علي البرامج الاجتماعية وفرض مزيد من الضرائب التي تؤثر علي حجم الاستثمار اللازم للحفاظ علي معدلات نمو عالية تكفل للدولة امكانيات استخدام فائضها للقيام بدور اجتماعي من خلال سياساتها التوزيعية.

ومن هنا تظل هذه' الليبرالية الجديدة' متميزة عن الاشتراكية. فعلي الرغم من محورية دور الدولة في الحالتين, الا أن الاولي تختلف عن الأخيرة بعدم قبولها لسياسات التأميم أو ملكية الدولة لوسائل الانتاج. وتري أن الدور الاجتماعي للدولة يتحقق من خلال اقامة ودعم البنية الأساسية, والتوسع في سياسة الخدمات, واعادة توزيع الدخل من خلال السياسات الضريبية وغيرها لتحقيق قدر أكبر من التوازن الاجتماعي.

ويحظي هذا الاتجاه حاليا باهتمام ملحوظ علي الصعيدين الفكري والسياسي سواء في اوروبا(مع توني بلير في انجلترا, وجيرهارد شرويدر في المانيا, وليونيل جوسبان في فرنسا, وسيمون داليما في ايطاليا). أو في الولايات المتحدة الامريكية مع صعود' الديمقراطيين الجدد 'New Democrates' والذي يعد الرئيس الامريكي الحالي بيل كلينتون وقطاع هام من الحزب الديمقراطي أبرز المعبرين عنه.

إن' الطريق الثالث' أو' الليبرالية الجديدة' هي واحدة من أهم الاتجاهات الفكرية والسياسية الحديثة التي بدأت تجتاح العالم لتعيد صياغة دور الدولة ومسئوليتها في اقامة مجتمع يسوده أكبر قدر من العدالة الاجتماعية, ويسعي من أجل حياة أفضل للفئات العريضة فيه سواء المتوسطة أو الفقيرة. ولن تكون مصر بعيدة عن كل ذلك, فاذا كانت بعض القرارات التي احتوي عليها بيان الحكومة تدعم هذا الاتجاه فهناك خطوات اخري كثيرة تتم بشكل تدريجي متزايد لتشمل فئات أوسع في مختلف المؤسسات, إلي جانب زيادة فعالية نظم التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية, ومن تشجيع الاسكان المتوسط وغيرها مما يدخل في اطار الدور الاجتماعي الذي تضطلع به الدولة.

الثقافة الثالثة:

الثقافة الثالثة مصطلح يكاد يكون مجهولا فى الساحة العربية بالرغم من خطورته وإلحاح دلالاته، وهو مما ينبغى فحصه والاهتمام به، أن العلم يطل علينا بتقدمه من شرفات الغرب ونوافذ الشمال وننظر إليه فى عجز.

إن ثقافة العلم والتكنولوجيا التى بات يشار إليها بمصطلح "الثقافة الثالثة" للدلالة على تغيير خطير وواقعى فى مفهوم الثقافة وتعريف المثقف، ومفكرو الثقافة الثالثة Third Culture Thinkers يؤكدون أنها لم تعد نوعا من ترف النخبة الثقافية التقليدية وسمر الصالونات بل صارت ضرورة وجود فى عالم اليوم.

"الثقافة الثالثة: صيغة جديدة للفِكر الإنساني"العِلم أرقام وتجارب. إن العلم تطبيقي تقني ..علم (حقيقي) تقوم به الأمم وتنهض على النقيض من علوم (الثرثرة) التي لا تسمن ولا تغني مِن تخلّف. وتشتُت المعرفة البشرية بين فرعين أو ثقافتين وربما أكثر؛ قدّم له تشارلز بيرسي سنو C. P. Snow – في كتابه بجامعة كامبردج – عام1959 بعنوان الثقافتان والثورة العلمية .The Two Cultures and the Scientific Revolution – الثقافتان اللتان قصدهما مثّلهما تيارا المعارف الإنساني Humanitiesمن تاريخ وأدب وفلسفة، والمعارف المادية التجريبية كالفيزياء والرياضيات والفلك أو ما يُعبّر عنه عموماً بمصطلح Sciences الإنجليزي الذي تقابله كلمة علوم في العربية.

وتحدّث "سنو" عن فجوة بين العالمين؛ حيث تستأثر الشريحة المنتمية للثقافة الأولى الإنسانية بحمل مشعل الفكر والحضارة وهو ما لم يعد متسقاً مع الأهمية القصوى التي بات يضطلع بها علماء الطبيعة والهندسة وبخاصة في زمن ما بعد الثورة الصناعية. وتكلم عن "سوء في التواصل" بين فريقيّ الثقافتين تقع ضحيته الإنسانية بأسرها. وألقى باللائمة على مناهج المدارس والجامعات متتبعاً أصوله التاريخية لأواخر القرن الثامن عشر حين تم تحجيم مفردة "عِلمScience " لتعبر عن دراسات المعارف التطبيقية و التكنولوجية

الناهضة آنذاك، ما أدى لتكوين حاجز بين المشتغلين بالعلم والنُخَب المثقفة من جهة، وبينهم وبين الجماهير من جهة أخرى.

وقرر إذاً وقبل نصف قرن بأن ثمة خلل يعتري المنظومة الفكرية وبأن مسيرة التقدم البشري ستتأثر بسببه. ومبرره في هذا الاستنتاج هناك جهل بين العلماء والمفكرين من كليّ الثقافتين بما عند الآخر من أسس معرفية.

أثارت أفكار "سنو" ضجة ونقاشات على جانبي الأطلسي. وكان أسلوبه القاطع في إدانة علماء الآداب والإنسانيات واتهامهم باحتكار السلطة الفكرية سبباً في نقمة هؤلاء ونقدهم اللاذع. لكن طرحه كان له وقع إيجابي بشكل عام.

وفكرة الثقافتين الاثنتين كانت مصدراً لشهرة عريضة أكسبته عشرين درجة فخرية خلال عقد من الزمان. وإبان فوز حزب العمّال بانتخابات العام 1964، تم استحداث وزارة للتقنية وتعيين "سنو" نائباً لوزيرها، وليغدو أيضاً متحدثاً عن الحكومة.

في طبعة ثانية من كتابه صدرت عام 1963، أضاف "سنو" فصلاً بعنوان الثقافتان: نظرة ثانية تفاءل فيه بظهور ثقافة ثالثة جديدة تسد الفجوة وتعمل كجسر بين الثقافتين التقليديتين: ثقافة العقليين الإنسانيين وثقافة العلماء التطبقيين .وفقاً لثقافتة المفترضة هذه؛ فإن النخب الأدبية سيكون بوسعها التواصل مع العلماء بعد إجادة مفردات العلم الحديث، والعكس صحيح.

خلال العقود الثلاث التي تلت طَرْحه بدا وكأن الثقافة الثالثة بمثابة وعي عام سيتكون مع الزمن لدى المفكرين التقليديين بفعل الطفرات الكبرى التي يشهدها الوسط العلمي. إلا أن هذا التعريف قد شهد إعادة صياغة دفع بفكرة الثقافة الثالثة للواجهة بقوة مجدداً خلال تسعينات القرن الماضي بفضل جون بروكمانJohn Brockman حيث رأى على النقيض بأن الثقافة الثالثة لن تلعب دور الجسر أو الصلة بين الثقافتين التقليديتين، بل هي ستحل محلهما والأدبية منهما بالذات .وأكثر من ذلك؛ يقول بأن مظاهر هذه الثقافة الثالثة موجودة بالفعل بيننا ممثلة بشخوص العلماء المعاصرين الذين

باتوا يطرحون أسئلة جديدة يملكون وحدهم مفاتيح إجاباتها مما يهمش دور المفكرين الكلاسيكيين الـذين تنتفي الحاجة للتواصل معهم أساساً وفق هذه الرؤية.

يعتقد بروكمان بأن المختصين بالفكر الإنساني، أو "أهل الكلام" كما يـسميهم، قـد قـاموا باختطـاف مفهوم (النُخب المفكّرة Intellectuals) – لصالحهم خلال ثلاثينات القرن العشرين.

في تبريره لهذا الخلل، عدة أسباب: فالمشتغلون بالهم العلمي لم يقوموا، أولاً، بتقديم صـيغ نهائيـة لقضايا يوظفون من خلالها الأفكار التي نتجـت عـن دراسـاتهم. وحتـى العلـماء المعروفـون الـذين توجهـوا بكتاباتهم للقارئ العادي، فقد تم تجاهل أعمالهم من قبل دائرة النخبة المنغلقة على ذاتها ولم يتم تمريرهـا لدائرة الأضواء خلال تلك الحقبة.

لكن الحال قد تغير مع سيادة الثقافة الثالثة للمشهد، أو ثقافة الإنسانيين الجدد The New Humanistsوأن الاهـتمام الـشعبي بالكتـب العلميـة في أواخـر القـرن العـشرين يجـب اعتباره مؤشراً طبيعياً على تغيير التوجه الفكري في العالم حيث يتحول العلم إلى ثقافـة عامـة، وحيث العلم يتصدر أهم الأخبار ويتجدد يومياً ليغير معه حياة كل منا على نحـو يعجـز عـن مواكبته أساطير الثقافـة الكلاسـيكيون في حـين يتواصـل العلـماء مبـاشرة مـع الجمهـور بـدون وساطة الأوصياء على الفكر ولا صحافتهم ما يشكل أبرز مظاهر قوة الثقافة الثالثة " المثقفون ليسوا أناساً محتكرين للمعرفة، بل هم أيضاً مُـشكّلون لفكـر جـيلهم. المثقـف إنـسان خـلاق، جماهيري وتواصلي...

إن أميركا حاضنة ثقافتي أوروبا وآسـيا في توجـه علمـي بـدأ عقـب هجـرة "آينـشتاين" و "فيرمـي Fermi" وسواهما من علماء أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، ثم انـتعش بعـد التقـدم الآني للـسوفييت في سباق غزو الفضاء.

محاور الثقافة الثالثة:

المحاور الفكرية التي تتطرق لهـا الثقافـة الثالثـة تمثـل كـما يقـول أنـصارها طرائـق جديـدة لفهـم الـنظم الفيزيائيـة. أو هـي "طـرق جديـدة للتفكـير بـشأن التفكير،تـستدعي

التساؤل حول العديد من افتراضاتنا الأساسية والأسئلة الكبرى موزعة على طيف من التخصصات العلمية وليدة العقود الأخيرة من عمر الإنسانية، وكلها علوم يسعى الأفراد على مختلف درجات التعليم للاطلاع عليها وهذا الفيض من الأفكار والتطبيقات الباهرة وغير المستجلاة بعد، والذي يشغل في الآن ذاته اهتمام الرأي العام بتصدّره لنشرات الأخبار اليومية وبتعلقه بهموم الإنسان المعاصر، يشكل ذخيرة مفكري الثقافة الثالثة.

وقوة الثقافة الثالثة تكمن في تقبلها المطلق للاختلاف في مدى جدية تناول أي من تلك القضايا بدون أن يؤثر ذلك على مصداقيتها العامة كثقافة. وعلى النقيض من ثقافة الرأي، فإن منجزات الثقافة الثالثة سوف لن تنحصر في مجرد نقاشات فلسفية قابلة للمداولة من قبل النخبة الفكرية، بل ستتعداها إلى نتائج علمية يلمس أثرها الجميع.

والقائمون على صياغة مبادئ الثقافة الثالثة لا يخططون لأن ينغلقوا بها على تخصصات بعينها دون سواها. فأي فرع معرفي طالما هو يعتمد وسائل قياسية في الحصول على المعلومة سيتم ضمه للمجموعة، وإن كان تخصصاً إنسانياً. وهو ما يمثل دعوة مفتوحة لأفراد الثقافة الإنسانية لتبني نمط التفكير العلمي والإنضمام لفريق الثقافة الثالثة.

إن الوقت قد حان لإزاحة مفكري الرأي عن الساحة واستبدالهم بالعلماء التجريبيين أو "الإنسانيين الجدد ."وهؤلاء قد لا تنقصهم مَلَكة التفلسف.

ومثقفوا الرأي يشيرون إلى أن أياً من طروحات الثقافة الثالثة لا تبدو مكترثة بالجوانب الدينية أو الروحية للحضارة.

الثقافة الثالثة في المفهوم العربي:

البحث عن معنى مصطلح الثقافة الثالثة يقود إلى أكثر من مفهوم. فبالإضافة للفكرة المطروحة أعلاه، توجد أيضاً نظرية ابن الثقافة الثالثة (Third Culture Kid- والخاصة بالأفراد الذين ولدوا أو نشأوا في أوطان غير أوطانهم الأصلية التي ينسبون إليها ثقافياً أو وراثياً. هؤلاء ينتمي إليهم أبناء الديبلوماسيين والمغتربين عموماً. وهذا التفسير لمعنى الثقافة الثالثة هو الغالب في الأدبيات العربية المعنية بالهم الثقافي والموضوعة في

معظمهـا مـن قِبـل مغتربـين يعيـشون أنفـسهم مظـاهر هـذه المعانـاة ويـشكلون جُـلّ النخبـة العربيـة المفكرة.

القيمة العلمية تظل غائبة إذاً عـن الأجنـدة العربيـة في مقابـل إغـراق في تنـاول الجانـب الإنـساني والاجتماعي المندرج تحت نفس المسمى. والواقع أن تقصي ملامح ثقافة ثالثة بحسب

والقيمة العلمية للفِكر تظل غائبة عن الحالة العربية التي لم تزل تحـاول أن تحـدد أطرهـا وتخـرج من نفق ركودها وجمودها. إن الحديث عن ردم الفجوة بين الفكرين الإنساني والتطبيقي العـربيين – عـلى النمط الغربي – لابد وأن تسبقها بلورة وصقل للفكر الإنساني وثقافة الرأي أولاً، ثـم نهـضة بـالفكر العلمـي الطبيعي تقيمه مقاماً ذا شأن في الراهن العربي. وهو راهن مخجل مقارنة بالحـال قبـل نحـو ثمانيـة قـرون! والمثقفون العرب منقسمون حيـال هـذا المفهـوم لفـريقين فهنـاك فريـق يـرى فيهـا ثقافـة مـدمرة للقيمـة الإنسانية ستؤدي لتسليم زمام القيـادة إلى التكنـوقراط ومنتهاهـا علمانيـة المجتمـع، في مقابـل فريـق ثـانٍ متحمس لها، لكن إحاطته بمفرداتها محدودة. وتتمثل المفارقة العربية هنـا في غيـاب النخبـة العلميـة شـبه التام عن المشهد الثقافي، وفي ظهور الدعوة للثقافـة الثالثـة مـن داخـل مجـاميع مثقفـي الـرأي والإنـسانيين التقليدين الذين يدعو" بروكمان" في أميركا لوقف التعويل عليهم في مسيرة التقدم!

إننا قد كتب علينا أن نبقى أبداً أسرى ثقافة ماضوية تفتقر للبعد المـستقبلي، ويـستغرقها الواقـع بآلامه ومشكلاته ليحجب عنها رؤية المستقبل؟

ويشير مفكرو الثقافة الثالثة بأنها ظهير ثورة العلم والتكنولوجيان وعدم إغـلاق الثقافة على الإنسانيات وفتح المجال للعلم ليكون منـسبا لمفهـوم الثقافـة ، باعتبـار ثقافـة المعرفة العلمية وتطبيقاتها التقنية رافدا من روافد الثقافة فالإنسان المعاصر الـذى يعـيش عصر تقنية المعلومات وثورة الميديا والاتصالات والمكتشفات المذهلة لم يعد لهـذا الإنـسان أن يكون مثقفا دون معرفة بها قدر من العمق الكافى لما يدور فى حقول العلـم وتطبيقاتـه التـى وصـلت إلى أبعـد نطـاق كوكبنـا، بـل يـشكل ذلـك مـردودا حقيقيـا عـلى التنميـة

الإنسانية والتطور العصري فى أى مجتمـع، كـما أن نـشر الثقافـة العلميـة يـشكل مـساهمة فى صـقل الإنسان بالمعرفـة وزيـادة وعيـه بالعـالم الـذى يعيـشه زمانـا ومكانـا وتمـنح الثقافـة العلميـة بـصيرة مستقبلية منطقية التتابع وذات أسس ملموسة للآثار السلبية والايجابية لأى قـرار ممتـد النفـاذ مـن الحاضر إلى المستقبل ولا نفاجأ بمشاريع تتألق اليوم شكلا وتتحول إلى وباء جـوهري غـدا سـواء عـلى البيئة أو الإنسان أو الأنساق الاقتـصادية والاجتماعيـة. كـما أن اسـتثمار الثقافـة العلميـة فى التنميـة الإنسانية عنصر يفوق عوائده أى استثمار آخر لأنهـا تنظـر إلى المـستقبل عـبر الحـاضر، كـما أن نـشر الثقافة العلمية كفيل بحماية المجتمع من الاستخدامات السيئة للعلـم، كـما أن الخـوف مـن الثقافـة العلمية خوف مشروع حتى لا تتحول إلى بديل شامل من مجمل الثقافة الإنـسانية ن ولكنهـا عنـصرا من عناصر الثقافة وليست الشكل الوحيد من أشكال الثقافـة وبـالرغم مـن ذلـك لا يمكـن أن تكـون هناك تنمية حقيقة فى أى مجتمع دون ثقافة ثالثة ثقافة العلـم كراقـد للثقافـة العامـة بجـاني الرقـى والجمال والإنسانيات، والتي تفرض نفسها خاصة فى الـدول الناميـة كعنـصر حاسـم وأسـاسي للتنميـة الإنسانية ومسيرة النهضة فى عصر العلم والتقنية. والطريق الثالـث يـضع فى حـسبانه الثقافـة الثالثـة وأهمية العلم والمعرفة والتكنولوجيا فى عصر الثورة المعلوماتية.

التنمية فى إطار القطاع الثالث والأهلى: -

يتميز القطاع الثالث أو القطاع الأهلى كـما يـسمى عـادة فى البلـدان الناميـة بتجربـة بالغـة الـثراء وبتنوع واسع فى هياكله التنظيمية وتطلق تسمية "القطاع الأهلى" على هـذا القطـاع نظـرا لوجـود وشـائج قوية تربطـه بالقاعـدة لـسكانية العريـضة او "بالقاعـدة الـشعبية" ولوصـف مبـادرات نابعـة عـن الأهـالى والمجتمعات المحلية بأكثر مما هى نابعة عن الدولة .. ويثير مصطلح "القطاع الثالث" الذى نستخدمه أخذاً بالاصطلاح العـالمى الـشائع - الى مجموعـة مـن المـنظمات تنبـع مـن مبـادرات المـواطنين الخاصـة وتحتـل موقعا وسطا بين مشروعات القطـاع الخـاص والمؤسـسات الحكوميـة ، حيـث لا تـستهدف هـذه المـنظمات تحقيــق الــربح بــل تــسعى فى المقــام الأول تحقيــق النفــع العــام فى إطــار مــا تــصدره الحكومــات

مـن تـشريعات تـنظم عمـل هـذا القطـاع .. ويطلـق عـلى هـذه المـنظمات اسـم "المـنظمات التطوعيـة الخاصة"

ومنذ أوائل الـسبعينات أخـذت مـنظمات القطـاع الثالـث فى التطـور ، واكتـسبت أشـكالا وهياكـل تنظيمية متنوعة .. فعلى الرغم من أن تجربة بعض البلدان العربية فى هذا المضمار تعود بداياتها الى القـرن التاسع عشر فقد أخذت هذا القطاع يكتـسب أشـكالا جديـدة خـلال عمليـة "الأحيـاء" التـى شـهدها ابـان العقدين الماضيين والتى لا تزال آثارها مستمرة حتى الآن.

ولم تقف هذه التغيرات عند حدود الزيادات الكمية او التنوع فى الأنماط ، بـل أثـرت أيـضاً تأثيراً جذرياً عـلى مفاهيمـه وفلـسفته وغـيرت مـن مـساره فمفـاهيم "العمـل الخـيرى" والرعايـة الاجتماعية التى كانت تمثل يومـا مـا العمـود الفقـرى لانـشطة القطـاع الثالـث ، حـل محلهـا الآن مفهوما "التنمية" و"مشاركة المجتمعات المحلية" كمنهجين أساسيين قادرين على تنظـيم دور هـذا القطاع .. وبينما كانت مشكلات القطـاع الثالـث وفعاليتـه لا تحظـى فى المـاضى بـالاهتمام الا مـن جانب قلة محدودة ، اتسع الاهتمام الآن بهذه القضية ليـشمل جماعـات عديـدة ومتنوعـة سـواء من الجمهور او من المسؤولين .

وهذه التغييرات التى شهدها القطاع الثالث ناجمة الى حد كبير عن التغيـيرات الاجتماعيـة والاقتصادية ، كما تعكس فى بعض الأحيان تغيرات سياسـية حيـث اتجـه بعـض البلـدان الى الأخـذ بنظام التعددية السياسية وهى - على أية حال - تغيرات لا يمكـن تجاهلهـا لأنهـا تعكـس اتجاهـا عالميا نحو تعظيم دور القطاع الثالث والمنظمات الدوليـة غـير الحكوميـة فى التـصدى للمـشكلات المتصلة بالنمو السكانى ، والتوزيع ، والبيئة ، والجماعات المعوزة او المهمشة ، وحقوق الإنـسان .... الخ .

وحين نتساءل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى ادت الى هذا التغـير فى وضـع القطـاع الثالـث فى البلـدان العربيـة ، سـنجد أن العوامـل الرئيـسية يمكـن ان تقـسم الى مجموعتين: تتصل الاولى بالسياسات الاجتماعية والاقتـصادية التـى أنتجتهـا معظـم البلـدان

العربية فى السنوات الأخيرة ، على حين تتصل الثانية بالتغيرات التى حدثت فى البنية السكانية ومن ثم فى احتياجات الشعوب ومتطلباتها .

لقد تبنى معظم الحكومات العربية سياسات مالية ونقدية تستهدف علاج مشاكل التضخم والمديونية ، وهو ما أفضى الى انخفاض نسبى فى الأنفاق الحكومى على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .. وعلى هذا النحو ، تعزز دور القطاع الثالث فى تلبية جانب من احتياجات السكان .. فقد كان طبيعياً إن يقوم كل من القطاع الثالث غير الهادف للربح والقطاع الخاص بسد هذا النقص فى دور الحكومات.. ولا شك أن السياسات الحكومية قد شجعت القطاع الثالث على ملء الفجوة او الفجوات الناجمة عن السياسات العامة لا سيما فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم ورعاية المجموعات المعوزة .

ومن ناحية اخرى كان لاتجاه بعض البلدان العربية كمصر وتونس والمغرب والجزائر ، نحو الخصخصة أثر ايجابى فى توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص بشتى منظماته سواء منها الساعية الى الربح او غير الساعية إليه .. فخلال السنوات الأولى ، أدت هذه السياسات - بحكم طبيعتها ذاتها - الى تهميش قطاعات معينة من السكان وارتفاع فى معدلات البطالة وزيادات فى الأسعار وتدهور فى الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة .. ومن هنا ، كان من الطبيعى ان تؤدى هذه السياسات الاقتصادية الى تعميق دور القطاع الثالث وتوسيعه ليشمل مجالات جديدة من النشاط (لا سيما فى مواجهة البطالة ومشكلات الفقر واعادة التأهيل)

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومات العربية ماضية بحماس فى تطبيق سياساتها لتخفيض الانفاق العام على الخدمات االعامة ، كان سكان هذه البلدان يزيدون باطراد فبلغوا 229 مليون نسمة فى عام 1991 حيث ارتفع معدل الزيادة السكانية ليصل الى 2.1 فى المائة .. ومن البديهى ان يستدعى هذا النمو السكانى زيادة فى الاحتياجات خاصة وأننا بصدد مجتمعات يغلب عليها صغار السن (يشكل الصغار دون الخامسة عشر حوالى 40% من السكان) ، وهى احتياجات تخفق الحكومات عادة فى تأبيتها .. ويفسر هذا

التركيب العمرى للسكان اتجاه المنظمات الأهلية إلى التركيز على قضايا الطفولة وقضايا المسنين بوجه عام .. فهذه الظروف هى التى تفسر ما تلقاه قضايا تنظيم الاسرة وعمل الاطفال ، والاطفال المشردين وغيرها من القضايا المماثلة ، من اهتمام متزايد فى البلدان العربية .

كذلك يتعين علينا ان نؤكد الدور البارز الذى لعبه القطاع الثالث فى أعمال الإغاثة فى البلدان العربية التى تعرضت لمصاعب من جراء الكوارث الطبيعية او البيئة او الحروب (كالبنان وفلسطين والسودان) .. وقد تميزت أنشطة هذا القطاع بالمرونة فى مواجهة المشكلات والأوضاع المختلفة .

القطاع الثالث: نظرة عامة

تحتل منظمات القطاع الثالث فى البلدان العربية ، شأنها فى الغرب ، موقعاً وسطا بين المنظمات الحكومية والمشروعات الخاصة التى تستهدف الربح .. ذلك أن القطاع الثالث يشمل فى هذه البلدان الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة غير الساعية للربح والتى تعمل فى مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية وأعمال الإغاثة.. ومن هنا ، فأن دور الجمعيات الأهلية فى البلدان العربية يتشابه الى حد كبير مع دور مثيلاتها فى البلدان الغربية ، على الرغم مما قد يوجد من اختلاف فى التسميات .

واذا كان هناك الكثير من أوجه الشبه بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، فأن ثمة فارقا طفيفاً يميز بينهما فى البلدان العربية ، فالمؤسسات تعتبر أكثر تعقيداً ، وقد تضم أحياناً عددا من المنظمات لكن الفارق الأهم هو ان المؤسسات يقوم كيانها وتمويلها على اعتمادات تخصص للأنشطة الإنسانية او الثقافية او الاجتماعية ، فى حين تعتمد الجمعيات - رغم أنها قد تسعى لنفس الأهداف التى تسعى إليها المؤسسات - على الدعم الحكومى والهيئات والتبرعات واشتراكات أعضائها دون ان يستند كيانها على تخصيص مال محدد لتحقيق أهدافها.. فأعضاء الجمعيات أشخاص طبيعيون وليسوا أشخاصا اعتباريين كما هو الحال المؤسسات (التى قد تضم عددا من المنظمات) .. وعلى هذا تعتبر الجمعيات والمؤسسات الخاصة الساعية للمنفعة العامة أقرب الأشكال

التنظيمية الى مفهوم المنظمات الطوعية الخاصة ، من حيث هو مفهوم عام يشمل مختلف الكيانات التنظيمية العاملة فى نطاق القطاع الثالث سواء كانت منظمات خيرية او منظمات للخدمة العامة او منظمات غير حكومية .

ويمكن القول ، بوجه عام ، أن النشاطات التى يصطلح بها هذا القطاع تتمثل فى:

- رعاية الامومة والطفولة .
- رعاية الاسرة .
- رعاية المسنين والمعوقين والأيتام .
- الأعمال الخيرية .
- الرعاية الاجتماعية والصحية .
- الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية .
- أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب .
- الأنشطة الدينية (تعليم الدين وتحفيظ القرآن وتنظيم الحج)
- حماية الأحداث فى المؤسسات العقابية والسجون .
- التدريب المهنى .
- تنمية المجتمعات المحلية .
- تدريب المرأة .
- توثيق العلاقات بين الجيران أو زملاء العمل .
- الدفاع عن حقوق الانسان .

اذا كانت هذه الأنشطة هى الأنشطة الشائعة لمعظم الجمعيات الأهلية فى البلدان ، فان هناك أنشطة معينة تتميز بها بعض البلدان دون الأخرى ، وهذه الأنشطة قد تكون نابعة من الظروف الخاصة لبلد معين (كالحروب او الكوارث لطبيعية او من تفاقم المشكلات الاجتماعية او الاقتصادية ، كما قد تكون نابعة من تجربة تاريخية او اجتماعية خاصة).

ففي السودان ، مثلا ، أدت الظروف الناتجة عن الجفاف والمجاعة والحرب فى الجنوب الى ظهور عشرات من المنظمات التى تقدم الأغذية ومواد الإغاثة الى السكان فى المناطق المنكوبة .. ومع تزايد الوعى بالأخطار البيئية ، أخذت المنظمات المعنية بشؤون البيئة فى الانتشار ايضا .. كذلك أنشئت فى مصر منظمات طوعية خاصة للتصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، فتم انشاء 32 جمعية لمكافحة تعاطى المخدرات الذى تفشى تفشياً خطيرا بين الشباب .

وفى اليمن أدت الظروف البيئية الصعبة إلى نشوء عادات وتقاليد معينة دعمت دور التعاونيات بحيث جعلت منها الدعامة الرئيسية لمنظمات القطاع الثالث هناك واذا كانت التعاونيات ، فى تجربة لغرب ومفهومه ، تعتبر حالة حدية تقف على الخط الفاصل بين المنظمات الطوعية والمنظمات الهادفة الى الربح ، فان التعاونيات فى حالة اليمن تمثل جهدا جماعيا وعملا طوعيا نابعا من مبادرات شعبية .. وهى تنهض بدور بارز فى سد احتياجات المجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء المدارس والمستشفيات والطرق والمساكن .. أما الدور الذى تنهض به الجمعيات الأهلية فى:

ثلاثية الخدمة الاجتماعية ... نوعية الحياة ... رأس المال الاجتماعى

للخدمة الاجتماعية مساهمتها الفاعلة من خلال دورها التنموى فى تحسين نوعية الحياة وقياسه والارتقاء بمعدلات مؤشراته ، وقد يكون ذلك الهدف الاول للخدمة الاجتماعية حيث يرتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيق الرفاهية كما تساهم الخدمة الاجتماعية خاصة فى ممارساتها على القوى الاكبر فى حسن توظيف وتوجيه راس المال الاجتماعى .

الإنسان فى المجتمع واكتشاف وتنمية قدراته هذا ولايمكن ان يكون رفاهية الفرد هى رفاهية المجتمع .. لذا لا يمكن ان تكون مقاييس رفاهية الفرد متساوية مع مقاييس الرفاهية الاجتماعية لان الكل اكثر من مجموع هذه الأجزاء الفردية .. اما المقاييس الرائجة فهى مقاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسة

بسهولة وتستخدم المستويات التعليمية التى تم تحقيقها والحالة الصحية والسكانية والدخل والمصروفات والعمالة كمقاييس للرفاهية الاجتماعية وذلك لأنها ترتبط مع فرص الحياة .. وعلى اية حال فأن هذه المقاييس تتعامل مبدئيا مع مواقف للأفراد او الأسرة لكنها ليست بمزايا جماعية او علاقائية ولذلك فانها لا تقدم سوى جزء من الصورة.

توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو "نوعيه الحياة" وتحسين مؤشراتها وقياسها بهدف الارتقاء بنوعية الحياة باعتبار راس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاهية .

حيث يمثل مقاييس الرفاهية الى ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاهية ونوعية الحياة ورأس المال الاجتماعى .

ويمكن استخدام مقاييس راس المال الاجتماعى لتقييم شعور الافراد ومن ثم التنبؤ بما يمكن ان يفعلوه وهى مقاييس محدودة بطبيعتها حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاهية الاجتماعية وذلك لتقييم الموقف من التنمية حاضرا والى ان تسير مستقبلاً ، نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضلله.

ويمكن للخدمة الاجتماعية ان تساهم فى تقييم مجموعة من المقاييس كمؤشرات لجودة العمليات الاجتماعية والعلاقات وبين الفرد والأسرة بل تتعدى ذلك الى العلاقات بين الناس .

قياس راس المال الاجتماعى:

هناك أنواع عديدة من الرأس مال: -

قياس راس المال الاجتماعى:

هناك أنواع عديدة من الرأس مال:

- الرأس مال المالى: يتعامل مع قيم الأصول
- الرأس مال المادى: يهتم بالموارد الطبيعية والبيئية
- الرأس مال الإنساني: يركز على المعرفة المكتسبة للأفراد والإنتاج

- الرأس مال الحضارى او الثقافى .. وهى معرفة يستخدمها الأفراد فى الحياة اليومية من خلال العادات والتقاليد

بينما يعد راس المال الاجتماعى مختلفا عن هذه الأنواع حيث سيتعامل مع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع وتباين هذه العلاقات ويقيس توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات فى المجتمع ونوعية هذه العلاقات وبذلك يقيس العمليات وليس النتائج .

ومن مؤشرات ومتغيرات قياس راس المال الاجتماعي:

1. ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان .
2. ابتكار الأساليب والأدوات .
3. الالتزام بالقوانين والأعراف المجتمعية .
4. الانتماء والثقافة السياسية .
5. مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية فى المجتمع .
6. مقاييس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر .
7. الشعور بالكفاءة والثقة فى العمليات الاجتماعية .

الخدمة الاجتماعية والوقاية من الفقر:

ويتركز ذلك فى الدور الوقائى والإرشادي للخدمة الاجتماعية حيث يستهدف بصورة غير مباشرة الوقاية من الفقر ومنع الفقر مستقبلاً حيث توجد برامج تتبنى نهج تقليص الفقر ، وهذه الجهود قد تشمل المنافسة بين الأخصائيين فخلال هذه البرامج يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المعرفة الخاصة بالتنمية البشرية ، والتدخلات المبكرة قد تشمل برامج التغذية قبل الولادة وبعد الولادة والتعليم المبكر مثل برامج خطوة للأمام - الرعاية الصحية لمنع الإعاقة الصحية .

لذا يمكن القول ان الأخصائيين الاجتماعين يلعبون دورا هاما فى تعليم الآباء من خلال تقديم المعلومات الخاصة بمتطلبات النمو الصحى ومساعدة الآباء فى استراتيجيات التربية السليمة .

كما يلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوارا هامة فى المدارس الحكومية والموجهة نحو زيادة المواظبة على الحضور - تنمية التعاون بين المدرسة والمنزل - ومساعدة المدرسين فى التعامل مع المشكلات السلوكية للطلاب - وإرشاد الطلاب للمشكلات التى قد تؤثر على إنجازهم التعليمى وهناك تدخلات اخرى تهدف لخفض تأثيرات الفقر من خلال زيادة مهارات التنافس الاقتصادى ، فاذا عانى الناس من الفقر سيقدرون قيمة المال وسيحافظون عليه وتشمل هذه المهارات .. إدارة المال - التسوق منخفض التكلفة - استخدام والنظام التبادلى والذى يعتمد على نظم الدعم الاجتماعى لتوفير البضائع اللازمة والخدمات دون استخدام العملات المالية.

الخدمة الاجتماعية التنموية:

ما الخدمة الاجتماعية التنموية؟: -

ترتبط الخدمة الاجتماعية بالتنمية ارتباطا مباشرا وغير مباشر من خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع العملاء ووحدات تعاملها أفراد وجماعات ومجتمعات فى مجالات الممارسة المهنية المتعددة .

ومن ثم فان الخدمة الاجتماعية التنموية هى الممارسات المهنية المباشرة وغير المباشرة التى تتعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات لبناء او إعادة بناء قدرات العملاء وتدعيم راس المال الاجتماعى للمشركة الفاعله بهدف تحسين نوعية الحياة فى إطار سياسات اجتماعية تدعم المساواة والعدالة الاجتماعية وتعدد الخيارات والفرص المتاحة.

مستويات التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية التنموية: -

تتضمن مستويات التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية المستويات الثلاث التالية: -

1. **المستوى المصغر Micro**

ويركز الدخل فى هذا المستوى على الفرد والأسرة بما يتضمن من معارف ومهارات وخطة للتدخل بمشاركة العميل وتقيم التدخل.

وتركز الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى على مواجهة المشكلات الفردية التى قد تؤدى الى فقر الفرد او الأسرة مستقبلاً كالتسرب الدراسى ، الإدمان ، التفكك الأسرى وغيرها ويعتبر ذلك وقاية من الفقر مستقبلا وتقوية وتمكين العملاء .

كما تهتم الخدمة الاجتماعية التنموية فى تدخلها فى هذا المستوى على تنمية القدرة الذاتية للأفراد والأسرة وخاصتا الأسرة الفقيرة كالمرأة المعيلة وغيرها وهنا يأتى دور الخدمة الاجتماعية فى التدريب والتأهيل واكتشاف وتنمية القدرات وبناء او إعادة بناء مثل هذه القدرات بهدف تنمية القدرة الذاتية والاعتماد على الذات .

كما تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية مساهمة فاعلة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء وتدعيم ثقافة المجتمع المدنى لديهم وثقافة المشاركة والاعتماد على الذات ، والديمقراطية كمتغيرات حاكمة فى مستقبل التنمية فى العصر الراهن .

2-**المستوى المتوسط Mezzo**

وتركز الخدمة الاجتماعية فى هذا المستوى على الممارسة والتدخل المهنى مع الجماعات الصغيرة ذات العلاقات القوية كزملاء العمل والجماعات الوقائية والإنشائية والعلاجية ، المؤسسات التى تؤثر على العميل كالمدرسة والإدارة الاجتماعية ، وذلك بما تتطلبه من معارف ومهارات.

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى من خلال تنمية وتبادل الخبرات والمعارف، وتنمية المهارات، وتغير بعض القيم والاتجاهات التى تعوق عملية التنمية، وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية المدعمة لعملية التنمية ، وتدعيم الثقافة

الديمقراطية والأسلوب الديمقراطي، الانتماء ، التطوع ، كما ان هناك جماعات قد تنشأ داخل منظمات المجتمع المدنى ذاتها تساهم فى دعم عمليات التنمية ومقدماتها.

3- **المستوى الأعم Macro**

وتركز الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتدخلها على هذا المستوى فى المجتمعات الصغيرة كالحى والجيرة والمؤسسات ، ثم المجتمع الأكبر كالإقليم مستوى الدولة ككل وأدت ثورة المعلومات الهائلة والمتنامية وما أحدثته الميديا وتكنولوجيا ووسائل الاتصالات الى تقريب المسافات بين الدول هناك اتجاه يرى ان التدخل على مستوى العالم من خلال العلاقات والتفاعلات بين المنظمات والهيئات العالمية والشبكات بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى من خلال بناء القدرات التنظيمية او المؤسسية والتنمية والقدرات الذاتية ، وتقدير الحاجات المجتمعية لمقابلتها بهدف تحسين نوعية الحياة ، وحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المجتمعية للتخطيط لتحسين نوعية الحياة ، وتفعيل منظمات المجتمع المدنى ، وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية والتى تتوافق مع المتغيرات المجتمعية .

المراجع

أولا: المراجع العربية

- زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.
- زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333 ، الكويت، 2006.
- كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Agyeman, Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002, 77–90
- Anderson, Terry and Donald Leal, Free Market Environmentalism. San Francisco: Pacific Research Institute for Public Policy, 1991.
- Athanasiou, Tom. Divided Planet: The Ecology of Rich and Poor. Athens: University of Georgia Press, 1996.
- Brown, L.R. The Future of Growth" in State of the World Report 1998. The Worldwatch Institute, 1998. 01-21.
- Buckingham S. Ecofeminism in the Twenty-First Century. Geographical Journal.170, Issue 2, 2004, 146-154
- Christoff, P. Ecological Modernization. Environmental Politics, Vol. 5, No. 3, 1996, 476-500.
- Coates, J. Ecology and social work: Toward a New Paradigm. Halifax: Fernwood Press, 2003a.
- Coates, J. Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation. Critical Social Work, 3(1), 2003b, 44-66.
- Connelly, J. and G. Smith. Politics and the Environment: From Theory to Practice, London: Routledge, 1999.
- Dryzek, J. S. The Politics of the Earth: Environmental Discourses. Oxford: University Press, 1997.

- Durning, A. Asking How Much is Enough. In Lester Brown et al. State of the world 1991. New York: Norton, 1991.
- Eckersley R. Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach. London: UCL Press, 1992.
- Fowke R and Prasad D, 1996. Sustainable development, cities and local government. Australian Planner 33 61–6.
- French P. W. The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. Geographical Journal.170 issue 2, 2004, 116-125.
- Gibbs, D. Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. Geoforum, Vol. 31, 2000, 9-19.
- Goldsmith, Edward, et al. The Future of Progress: Reflections on Environment and Development. Dartington: Green Books, 1995.
- Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005,135–151.
- Grubb, M. International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL 2,1998, 140-146.
- Hajer, M. A. The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process. Oxford: Oxford University Press,1995.
- Hajer, M. A. `Ecological Modernization as Cultural Politics', in Lash, S. et al. Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage, 1996.
- Hau, J.L. and B.R. Bakshi. Promise and Problems of Emergy Analysis. Ecological Modelling 178(Special Issue), 2004, 215-225.
- Hawken, P. The ecology of commerce. New York: Harper Business, 1993.
- Henderson H. Beyond globalization: shaping a sustainable global economy. London: Kumarian Press, 1999.
- Levin, A. I. Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, Summer 2006, 60-71.
- Low, Nicholas and Brendan Gleeson. Justice, Society and Nature: An Exploration in Political Ecology. London: Routledge, 1998.
- Lowe, I. Globalization, Environment and Social Justice. Social Alternatives, 23, no.4, 2004, 37-41.
- McNaghten, P. and Urry, J. Contested Natures. London: Sage, 1998.
- Meadows, D. et al. The Limits to Growth: A Report to the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind. New York, 1972.

- Mol, A. P. Ecological Modernization and the Environmental Transition of Europe: Between National Variations and Common Denominators. Journal of Environmental Policy and Planning, Vol. 1, No. 2, 1999, 167-181.
- Morehouse W. ed. Building Sustainable Communities: Tools and Concepts for Self-reliant Economic Change. Charlbury: Jon Carpenter, 1997.
- Naess A. The Deep Ecology Movement: Some Philosophical Aspects. Philosophical Inquiry, III ,1986, 10–31.
- Pallmearts, M., "International Environmental Law from Stockholm to Rio: Back to the Future?" Reciel Vol. 1, No. 3 (1992).
- Roberts, P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, 2004, 126-134.
- Rogers, R. Nature and the Crisis of Modernity. Montreal: Black Rose. 1994.
- Ruether, Rosemary Radford. New Woman/New Earth: Sexist Ideologies and Human Liberation. New York: Seabury, 1975.
- Russell, P. Waking up in Time: Finding Inner Peace in Times of Accelerating Change. Novato, CA: Origin Press, 1998.
- Salleh, Ariel. Ecofeminism as Politics: Nature, Marx and the Postmodern. London and New York: Zed Books, 1997.
- Sands, P. International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles, pp. 53-66. in Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London/Dordrecht/Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff, 1995.
- Shiva, V. Staying Alive: Women, Ecology and Development. London: Zed Books, 1988.
- Spretnak, C. The Resurgence of the Real. Ontario: Addison-Wesley: Don Mills,1997.
- Starr, A. Naming the Enemy: Anti-Corporate Movements Confront Globalization, Sydney: Pluto Press, 2000.
- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report, 1995, New York: Oxford University Press, 1995.
- Warren, Karen J. "Feminism and Ecology: Making Connections," Environmental Ethics 9 (1) ,1987, 3-20.
- Warren, Karen J. The Power and Promise of Ecological Feminism. The Journal of Environmental Ethics. 12 (Summer), 1990, 125-146.

- Warren, Karen. Ecofeminism: Women, Culture, Nature. Bloomington: Indiana UP, 1997.
- WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, 1987.
- Wenz, Peter. Environmental Justice. New York: State University of New York Press, 1988.
- Zimmerman, M. E. Feminism, Deep Ecology and Environmental Ethics. Environmental Ethics. 9, 1987, 21–44.
- أحمد فرغلي محمد حسن ،" دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية – كراسات مستقبلية"، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 1997 .
- ثامر ياسر البكري، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري ، الإدارة و الأعمال، دار وائل للنشر , عمان الطبعة الثانية، 2008.

الرسائل ولأطروحات:

- نبيل فهمي سلامة " الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية بهدف قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات " رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التجارة – جامعة قناة السويس 1984 .
- الطاهر خامرة، " المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سوناطراك-" رسالة ماجستير (غ م) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

المواقع الالكترونية:

- سعدون مهدي الساقي، عبدالناصر نور، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، جامعة الاسراء"، عمان – الأردن، متاح على:

http: //unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ARADO/UNPAN006101.pdf

- ياسر شاهين، "البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني"، مدير دائرة العلوم المالية والمصرفية، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم - فلسطين، ص: 07. متاح على:

http: //scholar.najah.edu/sites/scholar.najah.edu/files/conference-paper

- باتر محمد علي وردم، متى تطالب الدول النامية بالمديونية البيئية من الدول الصناعية؟، متاح على:

http//www.moroc-ecologie.net/article.php3 ?id_article

- تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا: تحليل النتائج،الأمم المتحدة نيويورك 2005 ، متاح على:

http: //www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files

- 20- الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية(صلاح الدين فهمي محمود)
- أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر،1983.
- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.2002.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، عمان، المجدلاوي، 1999.
- مالكوم جيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالدنسودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للنشر،ط1 ، 2005.
- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر الأردن، ط1، 2000.
- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2.